الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلوم الإسلامية، جامعة الوادي
قسم أصول الدين

تعقّبات ابن كثير على ابن الصّلاح من خلال كتابه "اختصار علوم الحديث"

– جمعا ودراسة –

مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر
في العلوم الإسلامية، تخصُّص: الحديث وعلومه

الطالب: محمد بوعمرة

المشرف: د. مصطفى حنانشة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د خريف زتون	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي	رئيسا
د. مصطفى حنانشة	أستاذ مساعد	جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي	مشرفا ومقررا
د. يوسف تريعة	أستاذ مساعد	جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 1442،1443هـ/2021،2022م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلوم الإسلامية، جامعة الوادي
قسم أصول الدين

تعقّبات ابن كثير على ابن الصّلاح من خلال كتابه "اختصار علوم الحديث"

– جمعا ودراسة –

مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر
في العلوم الإسلامية، تخصُّص: الحديث وعلومه

الطالب: محمد بوعمرة

المشرف: د. مصطفى حنانشة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د خريف زتون	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي	رئيسا
د. مصطفى حنانشة	أستاذ مساعد	جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي	مشرفا ومقررا
د. يوسف تريعة	أستاذ مساعد	جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 1442،1443هـ/2021،2022م

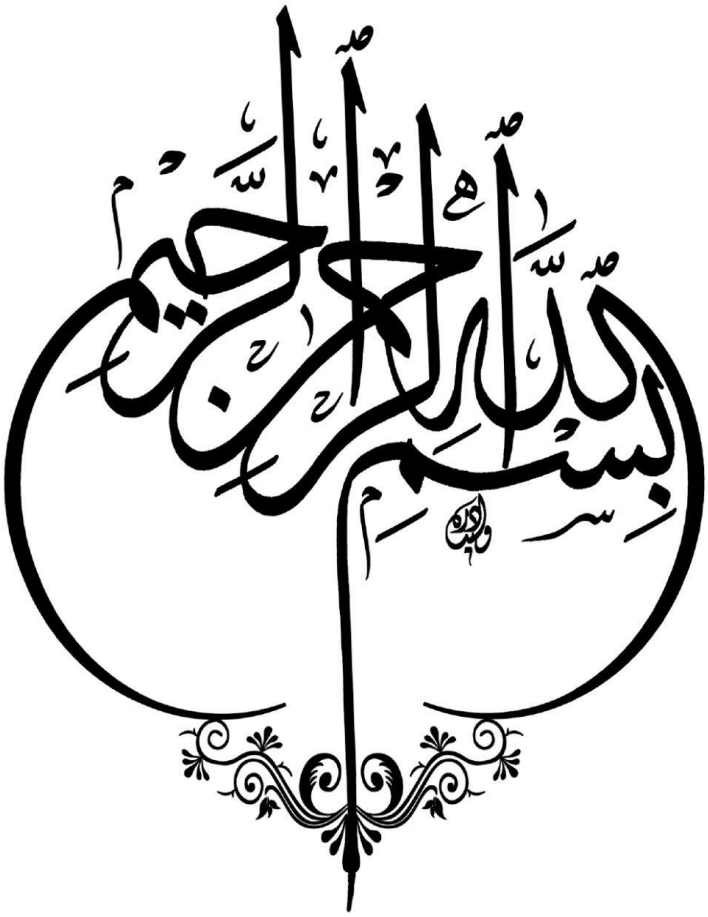
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أمّي الحبيبة

أيّ شيء أهدي إليك .. يا ملاكي وكلّ شيء لديك

أأهدي تفاؤلا ... لم أدرك حقيقته إلاّ من عندك

أم أملا ... وليس في الأرض أمل كالذّي أقرأه في عينيك

أم نجاحا ... ونجاحي الحقيقي تحت قدميك

ليس عندي شيء أعزّ من الرّوح ... وروحي مرهونة في يديك.

أبي الغالي

إلى من علّمني أنّ الدّنيا كفاح ... وسلاحها العلم والمعرفة

إلى الذّي لم يبخل عليّ بأيّ شيء ... إلى من سعى لأجل راحتي ونجاحي

إلى أعظم وأعزّ رجل وهبته لي الحياة .... إلى من أستمدّ منه قوّتي وعزّي وافتخاري بذاتي .

إلى السّند والعضد والسّاعد إخوتي وأخواتي

أزفّ لكم الإهداء حبّا ورفعة وكرامة

إلى كلّ من علّمني حرفا طيلة مسيرتي التعليميّة وأنار لي طريق العلم

إلى كلّ من ساندني من أصدقائي وخلّاني وسهر معي من أجل إخراج هذا العمل

أهدي لكم هذا العمل كشمعة في دروب المعرفة والله وليّ التوفيق.

محبّكم محمد

شكر وتقدير

الحمد لله على إحسانه، والشّكر له على توفيقه وامتنانه، القائل في محكم آياته:

{**وإذ تأذّن ربّكم لئن شكرتم لأزيدنكم**}... سورة إبراهيم: الآية 07

فبداية الشّكر والحمد لله عزّ وجلّ الذّي أعانني، وشدّ من عزمي لإكمال مسيرة هذا البحث، فله الحمد والشّكر أوّلا وآخرا وظاهرا وباطنا، فهو صاحب الفضل والمنّ.

ومن منطلق قوله جلّ في علاه:

{**ولا تنسوا الفضل بينكم إنّ الله بما تعملون بصير**...} سورة البقرة: الآية 237،

أتقدّم بأجمل عبارات الشّكر والامتنان من قلب فاض بالمحبّة والتّقدير والاحترام، أقدّم أزكى تحيّاتي وأجملها للأستاذ المشرف: "د مصطفى حنانشة" حفظه الله ومتّع به الذّي تكرّم وتفضّل عليّ بالإشراف على هذه المذكّرة، بتصحيح الخطأ، وتثمين الصّواب، فكان لي نعم المشرف، فجزاه الله عنّي خير الجزاء.

كما أشكر كلّ من ساعد وساهم من قريب أو من بعيد على إخراج هذا العمل بأبهى حلّته، من الأصدقاء أخصّ منهم بالذّكر أخي الذّي لم تلده أمّي أيمن فرحات احميده، وأخي وصديقي و زميلي في الدّراسة العيد معوش، والأساتذة الفضلاء.

والشّكر أيضا موصول إلى أساتذة: "**معهد العلوم الإسلاميّة**" على جهدهم المبذول طوال المشوار الدّراسي وكلّ أساتذة "**جامعة حمّه لخضر –الوادي–**"، وإلى كلّ من وقع نظره من بعيد أو من قريب على هذا البحث المتواضع.

وفي الأخير نحمد الله جلّ وعلا الذّي أنعم وتفضّل عليّ بإتمام هذا العمل الذّي أسأله أن يجعله خالصا لوجهه الكريم.

شكرا

ملخص البحث

يعتبر هذا العمل عبارة عن دراسة عمليّة تطبيقيّة لتعقّبات ابن كثير التّي خالف فيها ابن الصّلاح في اختياراته الحديثيّة، وذلك من خلال كتابه اختصار علوم الحديث، محاولا من خلال هذا العمل الإجابة عن الإشكالات الآتية: "ما هي المسائل المتعلّقة بعلوم الحديث التّي تعقّبها ابن كثير على ابن الصّلاح؟ وإلى أيّ مدى وفّق ابن كثير في تعقّباته على ابن الصّلاح؟ وأيّ الاختيارين تسنده تطبيقات المحدّثين من خلال مصنّفاتهم الحديثيّة"؟

ولما كان هذا البحث يتعلّق بعلم الحديث الذّي يبحث في حديث رسول الله، صلّى الله عليه وسلّم، اكتسى الأهمّية البالغة والرّتبة المنيفة على سائر الأبحاث العلميّة، إضافة إلى تعلّقه بعلمين من أعلام الحديث وهو الإمام ابن الصّلاح، وناقده الحافظ ابن كثير الذّي عرف بقوّة النّقد ودقّة التّحقيق، فميزان الدّراسة يقاس بميزان المدروس عليه، كما أنّه يتعلّق بدراسة التّعقّبات والاختيارات الحديثيّة التّي تعتبر من دقائق علوم الحديث.

وتكمن أبعاد هذا الموضوع إلى الوقوف على تعقّبات ابن كثير على ابن الصّلاح، من خلال إحصاء عددها مع دراستها ومقارنتها بأقوال غيرهم من العلماء محاولا بذلك بيان الأرجح والأقرب إلى الصّواب فيها، كما أنّه يهدف إلى إبراز القيمة العلميّة التّي تحتويها تعقّبات ابن كثير التّي استدركها على ابن الصّلاح من خلال مقارنتها بأقوال غيره من أهل العلم وبصنيع وتطبيقات المحدّثين في مصنّفاتهم.

وتندرج هذه التّعقّبات في مبحثين من مباحث علوم الحديث وهو المصطلح خاصّة قسميّ الصّحيح والحسن، والجرح والتّعديل، حيث قسّمت العمل في هذا البحث على النّحو التّالي:

قسم تمهيديّ جعلته في التّعريف بمصطلحات البحث، وأمّا الجانب الذّي يتعلّق بالدّراسة فهو على قسمين:

قسم يتعلّق بالجانب النّظري حيث عنيت فيه بترجمة ابن الصّلاح وابن كثير وبالتّعريف بكتابيهما، وقسم يتعلّق بالجانب التّطبيقي والذّي يبحث في دراسة تلك التّعقّبات.

Abstract

This work is a practical and applied study of Ibn Kathir's traces in which Ibn al‹Salah disagreed in his choice of hadiths‹ through his book The Shortening of the Sciences of Hadith‹ trying through this work to answer the following problems:What are the issues related to the sciences of hadith that Ibn Kathir tracked down on Ibn al‹Salah? And to what extent did Ibn Kathir reconcile his follow‹ups to Ibn al‹Salah?

And since this research was related to the science of hadith which is researching the hadith of the Messenger of God‹ may God's prayers and peace be upon him‹ it assumed great importance and rank above all other scientific research‹ in addition to its connection to two of the most prominent hadith scholars‹ namely Imam Ibn al‹Salah‹ and his critic‹ al‹Hafiz Ibn Kathir‹ who was known for the strength of criticism and accuracy of investigation. The scale of the study is measured by the scale of the study‹ and it is also related to the study of the traces and the hadith choices‹ which are considered among the subtleties of the hadith sciences.

The dimensions of this topic lie in identifying Ibn Kathir's reactions to Ibn al‹Salah‹ by counting their number while studying them and comparing them with the statements of other scholars in an attempt to clarify the most likely and closest to what is correct in them‹ and it also aims to highlight the scientific value contained in Ibn Kathir's comments that he reconciled to Ibn al‹Salah. As‹Salih by comparing it with the sayings of other scholars and with the work and applications of the hadith scholars in their works.

These tracings fall into two topics of Hadith sciences‹ the term being a special section

Al‹Saheeh and Al‹Hasan‹ the wound and the modification‹ as the work in this research is divided as folworks.

An introductory section has been included in the definition of the search terms. As for the aspect related to the study‹ it is divided into two parts:

A section related to the theoretical aspect‹ in which I was concerned with translating Ibn Al‹Salah and Ibn Kathir and introducing their two books‹ and a section related to the applied aspect‹ which examines the study of those traces.

مقدمة

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيّئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمّدا عبده ورسوله صلّى الله عليه، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين، وسلّم تسليما كثيرا.

فقد شرّف الله أمة محمد صلى الله عليه وسلم بمميّزات وخصائص متعدّدة جعلتها تتألّق وتتميّز على سائر الأمم، ومن تلك الخصائص خصّيصة الإسناد، فكلّ ما يتعلّق بأمور دينها وأحكام شريعتها منقول بالأسانيد المتّصلة، سواء تعلّق ذلك بالقرآن أو بالسّنة؛ فأمّا الأوّل وهو الوحي الأوّل القرآن فقد نقل إلينا بأسانيد متواترة ليس لأحد أن يشكّ في ثبوته وقد تكفّل الله نفسه بحفظه سبحانه وتعالى، وذلك مصداقا لقوله تعالى: {**إنّا نحن نزّلنا الذّكر وإنّا له لحافظون**} سورة الحجر الآية: 9، وأمّا الثّاني وهي السنّة المشرّفة، وهي الوحي الثّاني مصداقا لقوله تعالى: {**وما ينطق عن الهوى إن هو إلاّ وحيّ يوحى**} سورة النّجم الآية: 3، فمنها ما هو متواتر ومنها ما هو آحاد وهو الغالب ولقد قيّض الله لها أئمة فطاحلة راسخين فقاموا بغربلة تلك المرويّات وتنقيتها ممّا علق بها من الوضع والكذب والتّدليس فحفظوها من تحريف الغالين وتزييف المبطلين وتأويل الجاهلين فاشتدّت عناية العلماء بها فجعلوا لها أصولا وقواعد لضبط رواياتها وأحوال رواتها لتمييز صحيحها من سقيمها وكانت هذه الجهود في خدمة السّنة منذ الصدر الأوّل للإسلام ثمّ تضاعفت واشتدّت لما كانت الحاجة إلى ذلك أشدّ وأدعى فدوّنت السّنة ثمّ ظهرت الموطئات والمصنّفات والمسانيد ثمّ تطوّرت فظهر ما يعرف بالصّحاح والسّنن ثمّ ظهرت المؤلّفات المتخصّصة التّي أسّست لقواعد هذا العلم فألّف الرّامهرمزي كتابه المحدّث الفاصل ثمّ الحاكم معرفة علوم الحديث ثمّ الخطيب البغداديّ الكفاية فضلا عمّا ألّفه الأوائل كالشّافعي والبخاريّ ومسلم والتّرمذي من أبحاث تتعلّق بعلوم الحديث وكانت هذه الحركة في التّأليف البيئة الخصبة التّي شكّلت لظهور مصنّفات أخرى جمعت شتات ما تفرّق في غيرها وكانت هي المرحلة الأخيرة للنّضج في علوم الحديث ومن أبرزها كتاب ابن الصّلاح علوم الحديث الشّهير بالمقدّمة حيث جمع فيه صاحبه شتات ما تفرّق ممّا قد كتبه الأوّلون وضمّنه اختياراته الحديثيّة بصورة مبسّطة تتماشى مع أهل زمانه وكان كلّ من جاء بعده ممّن صنّفوا في الحديث وعلومه عالة عليه، فظلّ العلماء يشتغلون عليه شرحا أو تعليقا أو تعقّبا أو اختصارا ولعلّ من الجهود التّي بذلت في خدمة هذا الكتاب "اختصار علم الحديث" للحافظ ابن كثير رحمه الله حيث عمد فيه على

اختصاره وتضمينه تعقّبات واستدراكات كان قد رآها على ابن الصّلاح، لكون الإنسان صفته البشريّة تقتضي منه الوقوع في الخطأ والغفلة والنّسيان، لكون العصمة منتفية فيمن دون الأنبياء، فأيّ عالم مهما على كعبه وسمت منزلته في العلم يبقى كلامه عرضة للأخذ والردّ فما زال النّاس منذ عصر الصّحابة يتعقّب ويستدرك بعضهم على بعض إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ومن هنا تولدّت فكرة بحثي في جمع تلك التّعقّبات التّي ناقش فيها ابن كثير ابن الصّلاح لتكون موضوع بحثي ودراستي وهذا ما يدفعني إلى طرح **الإشكاليّة التّالية:**

ما هي المسائل المتعلّقة بعلوم الحديث التّي تعقّبها ابن كثير على ابن الصّلاح؟

وتندرج تحت هذه الإشكاليّة الرّئيسة أسئلة فرعيّة منها:

- إلى أيّ مدى وفّق ابن كثير في تعقّباته على ابن الصّلاح؟
- وأيّ الاختيارين تسنده تطبيقات المحدّثين من خلال مصنفاتهم الحديثيّة؟

وللإجابة على كلّ هذه الأسئلة، جاء هذا العمل المتواضع جامعا لتلك التّعقّبات في الكتاب مع تحليلها، ومناقشتها، والخلوص فيها إلى الحقّ الذّي يظهر لي أنّه هو الصّواب، وقد عنون ب: "**تعقّبات ابن كثير على ابن الصّلاح من خلال كتابه اختصار علوم الحديث – جمعا ودراسة**"

أسباب اختيار الموضوع: وترجع إلى أسباب ذاتيّة وموضوعيّة:

الأسباب الموضوعيّة:

- ✓ كثرة التعقّبات على ابن الصّلاح من قبل طائفة من العلماء.
- ✓ غرابة بعض التعقّبات للحافظ ابن كثير على ابن الصّلاح.
- ✓ عدم وجود دراسة مستقلّة بموضوع هذا البحث، فأردت بذلك إثراء المكتبة الإسلاميّة بهذا الموضوع.

الأسباب الذّاتيّة:

- ✓ الشّغف الكبير بعلوم الحديث وهذا ما دفعني إلى الكتابة فيه.
- ✓ حبّ الاطّلاع على دقائق علوم الحديث وهذا ما جعلنا نختار بحث التعقّبات.
- ✓ الرّغبة في المشاركة ولو بالقليل في خدمة حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلم لما في ذلك من الأجر العظيم والثّواب الجزيل عند الباري سبحانه وتعالى.

أهميّة البحث:

إنّما يشرف العلم بشرف متعلّقه فلمّا كان موضوعي يتعلّق بعلم الحديث اكتسى الأهميّة البالغة لكونه يتعلّق بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وتتجلّى أهميّة البحث في بيان النّقاط الآتية:

- مكانة علوم الحديث من سائر علوم الشّريعة.
- مكانة ابن الصّلاح وابن كثير في علوم الحديث، وتخصّص هذا البحث بإمام علا كعبه في كلّ الفنون عموما، وفي علوم الحديث خصوصا وهو الإمام ابن كثير الذّي اشتهر بالعلم الغزير والتّحقيق الدّقيق في المسائل.
- القيمة العلميّة لكلا الكتابين.

أهداف الموضوع:

- إبراز فكرة الاختيارات عند المحدّثين في مصطلح الحديث.
- إبراز فكرة التّعقّبات عند المحدّثين.
- إبراز الأدب الجمّ الذّي كان يتحلّى به العلماء أثناء ردودهم على بعض.
- التدرّب على طريقة البحث الدّقيق في المسائل الحديثيّة، والمقارنة بين الأقوال مع التّرجيح.

صعوبات البحث: واجهتني بعض صعوبات أثناء إنجازي لهذا البحث والتّي سأذكر منها ما يلي:

- قلة البحوث المتعلقة بهذا الموضوع.
- عدم وجود المصادر والمراجع التّي تتكلّم على كتاب ابن كثير – اختصار علوم الحديث، وبيان منهجه فيه من العلماء المتقدّمين، ممّا دفعني إلى تتبّع تحقيقات مؤلّفاته، والاستدلال بكلام المعاصرين.
- صعوبة التّرجيح بين القولين، خصوصا وأنّك بين جبلين كالإمام ابن الصّلاح والإمام ابن كثير.

الدّراسات السّابقة: حسب الاطّلاع وبحثي في الشّبكة العنكبوتيّة وسؤال المختصّين لم أجد في حدود علمي وعلمهم من درس هذا الموضوع من قبل دراسة مستوفاة من بدايته إلى نهايته، ممّا جعلني أتتبّع المادّة العلميّة من مصادر عامّة اهتمت بالحديث وعلومه، ومصادر خاصّة تناولت كلّ

من كتاب ابن الصّلاح وهو المقدّمة وكتاب ابن كثير وهو اختصار علوم الحديث، بالإضافة بعض الأبحاث العلميّة الأكاديميّة :

✓ شروحات وتحقيقات كتاب اختصار علوم الحديث لابن كثير لكلّ من أحمد شاكر وإبراهيم اللاّحم وهذين الكتابين بالإضافة إلى ما قبلهما استفدت منهم كثيرا في التّرجيح بين الأقوال، وكذلك تحقيقات الدّكتور ماهر ياسين الفحل لكلّ من الكتابين استفدت منه في معرفة منهجيّ كلّ من الإمامين ابن الصّلاح وابن كثير في كتابيهما.

– رسالة علميّة للدّكتور أبو بكر كافي المسمّاة بمنهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها الذي استفدت منها في تعقّب الرّواية عن أهل البدع ومنهج العلماء في ذلك.

– وبعد انتهائي من المذكّرة ومناقشة فيها وجدنا بحثا مشابها تماما لعنوان مذكّرتي وهو بعنوان "تعقّبات ابن كثير المخالفة لابن الصّلاح من خلال اختصار علوم الحديث" – جمعا ودراسة – لإسماعيل خليل محمّد العيساوي وهي رسالة ماجستير بجامعة بغداد نوقشت سنة : 2003 ، ولكن لم أتمكّن من تنزيلها لعدم توفّرها في الشّبكة كاملة إلاّ ملخّصا منها ومع تعذّر تصفحها.

✓ **حدود البحث:** هذا البحث متعلّق ومنصبّ في دراسة التعقّبات التّي ناقش فيها ابن كثير ابن الصّلاح والتّي أحصيتها عشر تعقّبات، لكون ابن كثير قد تعقّبه كثيرا في كتابه إلى ما يصل إلى ستّين تعقّبا يصدّرها بقوله – قلت، وعند النّظر فيها تجدها أغلبها إمّا تفصيل، أو زيادة توضيح، أو موافقة لرأيه يعني – ابن الصّلاح – تارة، وهي تندرج تحت مبحثين من مباحث علوم الحديث ألا وهو المصطلح، والجرح والتّعديل، إضافة إلى أنّ كمّ صفحات المذّكرة في مرحلة الماستر محدود، لا يسمح بأن نأتي عليها كلّها – أي التعقّبات.

منهج البحث: أمّا عن منهج البحث المتّبع فاعتمدنا فيه على المنهج الاستقرائي التّحليلي المقارن، ويتجلّى في سير الكتاب من أوّله إلى آخره، مع جمع أقوال الحافظ ابن كثير التّي تعقّبها على الإمام ابن الصّلاح، ومن ثمّ دراستها وتحليلها، والمقارنة بينها وبين أقوال أهل العلم الآخرين، ثمّ التّرجيح بينها، بالإضافة إلى المنهج الوصفيّ السرديّ ويتجلّى في ترجمة ابن الصّلاح وابن كثير، في وصف السّيرة العلميّة لكلّ منهما، مع سرد أعمالهما العلميّة.

منهجيّة البحث:

- رتّبت البحث ترتيبا علميّا يتوافق مع المنهجيّة العلميّة.
- قمت بتوثيق الأقوال إلى أصحابها، ولا أتعرّض بالنّقل بالواسطة إلاّ عند التعذّر.
- عند التّوثيق لأوّل مرّة أذكر: اسم الكتاب، اسم الكاتب، التّحقيق إن وجد، (رقم الطّبعة، مكان النّشرّ: دار النّشر، سنة النشر)، رقم الجزء إن وجد، رقم الصّفحة.
- عند إعادة التّوثيق من نفس المصدر السّابق مباشرة أذكر: أذكر المصدر السّابق أو المصدر نفسه، رقم الجزء والصّفحة.
- عند إعادة التّوثيق من نفس المصدر السّابق ومن نفس الصّفحة أذكر: المصدر نفسه.
- عند إعادة التّوثيق من نفس المصدر لكن بعد التّوثيق من مصادر مختلفة أذكر: اسم الكتاب، واسم الكاتب مصدر سابق، رقم الجزء، ورقم الصّفحة.
- اعتمدت في التّوثيق على الرّموز الآتية: (التّحقيق: "ت"، الطّبعة: "ط"، دار النّشر: "د"، الجزء: "ج"، الصّفحة: "ص".)
- عند التصرّف في كلام الكاتب وعدم النّقل المباشر أسبق العزو بكلمة "ينظر".
- قمت بكتابة الآيات القرآنيّة برواية ورش عن نافع بخطّ مغاير لخطّ متن البحث حتّى يتميّز عن غيره مع ذكر رقم الآية واسم السّورة وجعلتها بين حاضنتين {}
- قمت بكتابة الحديث النبويّ بخطّ ثخين تمييزا له عن نصّ متن البحث.
- قمت بتخريج الأحاديث النبويّة، وعزوها إلى مصادرها الأصليّة.

لا أترجم للأعلام المشهورين، وإنّما أترجم لمن ليس له شهرة عند الحاجة.

خطّة البحث:

بعد جمع المادّة العلميّة لهذا البحث ودراستها قمت بتقسيم هذه الدّراسة تقسيما منهجيّا منظّما على وفق خطّة تحتوي على مبحث تمهيديّ وفصلين، وهذه الأخيرة مرتّبة على الشّكل الآتي:

المقدّمة: وتحتوي على جملة من العناصر:

1، إشكاليّة البحث 2، أسباب اختيار الموضوع.

3، أهميّة البحث. 4، أهداف البحث.

5– صعوبات البحث. 6، الدّراسات السّابقة.

7- حدود البحث. 8، منهج البحث.

9- منهجيّة البحث. 10، خطّة البحث.

مدخل تمهيدي: التّعريف بمصطلح التعقّبات من حيث اللّغة والاصطلاح.

وعرّفت فيه بالمصطلح من النّاحية اللّغويّة والاصطلاحيّة، وقسّمته إلى مطلبين:

1) **تعريف التّعقّبات لغة.**

2) **تعريف التّعقّبات اصطلاحا.**

الفصل الأوّل: القسم النّظري

تناولت من خلال هذا الفصل التّعريف بالإمام ابن الصّلاح والحافظ ابن كثير وعرّجت على التّعريف بالكتابين(أنواع علوم الحديث ، واختصار علوم الحديث) وبيّنت منهج كلّ منهما فيه وكان ذلك في أربعة مباحث رئيسة ويندرج تحت كلّ مبحث مطالب وفق التّرتيب التّالي:

المبحث الأوّل: ترجمة ابن الصّلاح رحمه الله.

المبحث الثّاني: ترجمة ابن كثير رحمه الله.

المبحث الثّالث: التّعريف بكتاب أنواع علوم الحديث لابن الصّلاح.

المبحث الرّابع: التّعريف بكتاب اختصار علوم الحديث لابن كثير.

الفصل الثّاني: تعقّبات ابن كثير في مصطلح علوم الحديث، والجرح والتّعديل

ويعتبر هذا الفصل هو فحوى وصلب موضوع الدّراسة، جمعت فيه تعقّبات ابن كثير التّي خالف فيها ابن الصّلاح وقمت بترتيبها وتحليلها ودراستها، وفق مبحثين رئيسين:

المبحث الأوّل: تعقّابته في مصطلح الحديث، في تنويعه لأنواع علوم الحديث وفي مصطلحيّ الصّحيح والحسن، وفيه سبعة مطالب وهي كالآتي:

المطلب الأوّل: تعقّبه في تنويعه لأنواع علوم الحديث.

المطلب الثّاني: تعقّبه في تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف.

المطلب الثّالث: تعقّبه على مستدرك الحاكم.

المطلب الرّابع: تعقّبه في نقله لكلام التّرمذي في نوع الحسن (حدّ الحسن، عبارة حسن صحيح)

المطلب الخامس: تعقّبه في تقسيمه للحديث الحسن.

المطلب السّادس: تعقّبه حول كلامه على سنن أبي داود.

المبحث الثّاني: تعقّباته في الجرح والتّعديل، وفيه ثلاثة مطالب وهي كالآتي:

المطلب الأوّل: تعقّبه في مسألة الجرح والتّعديل المبهمين.

المطلب الثّاني: تعقّبه في مسألة عمل العالم أو فتياه على وفق حديث هل يستلزم منه تصحيحه له؟

المطلب الثّالث: تعقّبه في مسألة الرّواية عن أهل البدع والأهواء.

الخاتمة: وفيها أهمّ ما توصلت إليه من النّتائج والتّوصيات.

وفي الأخير هذا جهد بشريّ، لا يخلو من الخطأ والهفوة والزّلل، فما كان فيه من تقصير أو نسيان فهو من نفسي والشّيطان، وما كان فيه من إصابة وتسديد وتوفيق فهو من الله وحده، الذّي هو صاحب الفضل والمنّ. سبحانه وتعالى.

الفصل الأوّل:

الدّراسة النظريّة

مدخل تمهيدي:

التّعريف بمصطلح التعقّبات من حيث اللّغة والاصطلاح.

1- تعريف التّعقّبات لغة.

2- تعريف التّعقّبات اصطلاحا.

مدخل تمهيدي: التّعريف بمصطلحات البحث:

يتعلّق هذا المبحث بالتّعريف بمصطلحات البحث وهي التّعقبات من حيث اللّغة والاصطلاح:

1- تعريفها عند أهل اللّغة

يتبيّن من خلال فحص دلالات جذر كلمة "عقب" أنّ معاني مادّة العين والقاف والباء في الجملة أنّها تدور حول معنى تأخير الشّيء وإتيانه بعد غيره ،وأمّا مادّة عقّب بالتّشديد التي هي مفرد لكلمة التعقّبات فهي تطلق على عموم التتبع والتّفحص.

قال ابن فارس: العين والقاف والباء أصلان صحيحان يدلّ أحدهما على تأخير الشّيء وإتيانه بعد غيره والأصل الأخر يدلّ على ارتفاع وشدّة وصعوبة، ومنه عقب اللّيل النّهار والعقب بكسر القاف من الإنسان: مؤخرّ القدم وإنّما سمّيت العقوبة لأنّها تكون آخرا ، وعقب كلّ شيء آخره.[1].

وقال الزّمخشري: وتعقّبت ما صنع فلان: تتبعّته ولم أجد من قولك متعقّبا أي متفحّصا ،يعني أنّه من السّداد والصّحة بحيث لا يحتاج إلى تعقّب ، وتعقّبت الخبر إذا سئلت غير من كنت سئلت أوّل مرّة،واستعقبت الرّجل وتعقّبته إذا طلبت عورته وعثرته ، والتعقّب: التّدبر والنّظر ثانية. [2]

وتطلق أيضا على التّعليق على الكلام ببيان محاسنه وعيوبه فيقال عقّب على قوله أي: "بيّن ما فيه من عيوب أو محاسن على عليه فإمّا أن ينقضه أو يردّ عليه أو يؤيّده [3]"،

وترجع مادة التعقب إلى هذه المعاني: تأخير الشّيء وإتيانه ،التدبر والتأمل والنظر، وتأتي بمعنى التتبع لكلام الغير، وهذا الأخير هو الأقرب إلى ما نريده في هذا العمل.

2- تعريفها عند أهل الاصطلاح: لم أجد من العلماء من تعرّض لتعريف التعقبات وإن كانوا يستعملونها في كلامهم، فبناء على التعريف اللغوي نستخلص تعريف التعقّب اصطلاحا

فالتعقّب اصطلاحا: هو تّتبع عالم متأخر لكلام عالم متقدم والتعليق على ماكتبه تصويبا أو تخطئة.

وجاء في معجم لغة الفقهاء: هو ما يثبته بعد التّتبع من إصلاح الخطأ أو سدّ الخلل[4].

وسأقتصر في دراستي هذه على التعقب من جانب واحد وهو المخالفة والمعارضة

---

1 معجم مقايس اللغة، ابن فارس، ت عبد: السلام محمد: هارون، ط 1979 م /1393هـ، دار الفكر، ج4، ص 77.

2أساس البلاغة، الزمخشري، ت محمد: باسل عيون السود، ط الاولى 1419هـ 1998م، دار الكتب العلمية بيروت، ج1، ص 667

3معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد: مختار عبد: الحميد: عمر، ط الاولى 1429هـ 2008 م، د: عالم الكتب، ج2، ص1524

4معجم لغة الفقهاء محمد: رواس قلعهجي، حامد: صادق قنيبي، ط الثانية 1408 هـ، 1988م، د: النفائس بيروت، ج1،ص164

المبحث الأوّل: ترجمة الإمام ابن الصلاح

- المطلب الأوّل: اسمه ومولده ونشأته.
- المطلب الثّاني: شيوخه وتلاميذه.
- المطلب الثّالث: مكانته العلميّة وثناء العلماء عليه.

المبحث الأوّل: ترجمة ابن الصّلاح رحمه الله.

نعرّف في هذا المبحث بالإمام ابن الصلاح، وذلك من خلال حياته الشّخصيّة بذكر اسمه ومولده ونشأته وكذا حياته العلميّة بذكر شيوخه وتلاميذه وما خلّفه من ثروة علميّة، ثمّ مكناته وثناء العلماء عليه وختام ذلك وفاته.

المطلب الأوّل: اسمه ومولده ونشأته.

أوّلا اسمه ونسبه وكنيته

الإمام الحافظ العلاّمة شيخ الإسلام، تقي الدّين أبو عمرو عثمان ابن المفتي صلاح الدّين عبد الرّحمان بن عثمان بن موسى الكردي، الموصلي، الشّافعيّ صاحب (علوم الحديث) صاحب(علوم الحديث)[1]. المعروف بابن الصّلاح، لأنّ أباه عرف بلقبه «صلاح الدّين».[2]

ثانيا: مولده ونشأته

ولد سنة سبع وسبعين وخمسمائة بشرخان.[3]، قرأ الفقه أوّلاً على والده الصلاح وكان من جلّة مشايخ الأكراد المشار إليهم [4]، ثمّ ارتحل إلى الموصل ولازم العماد ابن يونس جدّ صاحب «التّعجيز» [5]تّى برع ووقفها بدار الحديث الأشرفيّة بدمشق، وصل إلينا بعضها ثمّ بعد مفارقته خراسان استوطن دمشق في سنة ثلاثين وستمائة، وصنّف فيها كتبه، وهو أوّل من درّس بدار الحديث الأشرفية وبالرواحية. وأعاد له، ورحل إلى بغداد وطاف البلاد، ثّم رحل إلى خراسان، وأقام بها مدّة وأخذ عن مشايخ كثيرة، ووقف على كتب غريبة، وعلّق منها أمورا مهمّة، وفوائد جمّة، في أنواع من العلوم، بلغت مجلّدات كثيرة.[6]

1سير أعلام النبلاء، الذهبي، ت مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط ط الثالثة، 1405 هـ / 1985 م، د: مؤسسة الرسالة، ج3، ص 140

2 شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد، تح: محمود الأرناؤوط ط الأولى، 1406 هـ، 1986 م، د: ابن كثير، دمشق، بيروت، ج1،ص276

3 وفيات الأعيان، ابن خلكان، ت إحسان عباس، ط 1 1994، د: صادر، بيروت، ج3، ص 244

4 وفيات الأعيان، ابن خلكان، المرجع السابق، ج3، ص 243

5 هو عبد الرّحيم بن محمد بن محمد بن يونس بن ربيعة الموصلي تاج الدين بن رضي الدّين بن عماد الدّين صاحب التّعجيز مختصر الوجيز والتّنبيه في اختصار التّنبيه ومختصر المحصول في أصول الفقه، ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، محمود: محمد: الطناحي و عبد: الفتاح محمد: الحلو، ط الثانية 1413 هـ، د: هجر للطباعة، ج 8 ص 191

6طبقات الشافعية، الإسنوي، تح:كمال يوسف الحوت، ط الأولى 2002 م، د: الكتب العلمية، ج2، ص41

المطلب الثّاني: شيوخه وتلاميذه

أوّلا: شيوخه

تتلمذ الإمام ابن الصّلاح على عدد من شيوخ زمانه الذين كانوا سببا في بلوغه المكانة التي بلغها من العلم ومن هؤلاء الشّيوخ أذكر ما يلي:

1) قرأ الفقه أوّلا على والده الصّلاح وكان من جلّة مشايخ الأكراد المشار إليهم[1]

2) من أبي جَعْفَر عبيد الله بن أَحْمد الْبَغْدَادِيّ الْمَعْرُوف بِابْن السّمين [2]

3) وبدمشق من القاضي جمال الدين عبد الصمد بن الحرستاني والشيخ موفق الدين المقدسي

4) والشّيخ فخر الدّين ابن عساكر[3]

5) عمر بن حسن بن علي بن محمد الجميل بن فرح بن خلف بن قومس بن مزلال بن ملال بن أحمد بن بدر بن دحية بن خليفة؛ كذا نسب نفسه، العلامة أبو الخطاب ابن دحية، الكلبي الداني الأصل، السّبتي (وقد سمع منه الإمام أبو عمرو ابن الصلاح " الموطأ " سنة نيف وستمائة)[4]

ثانيا: تلاميذه: إنّ المكانة العلميّة التّي بلغها الإمام ابن الصلاح جعلت منه قطبا يتوافد إليه طلاّب العلم فكثر تلاميذه ومريدوه وأصبحوا فيما بعد من كبار أهل العلم ومن تلاميذه نذكر مايلي:

1) الإمام شمس الدّين ابن نوح المقدسيّ

2) القاضي تقيّ الدّين بن رَزِين

3) المحدّث عبد الله بن يحي الجزائِريّ

4) المفتي جمال الدّين محمد بنُ أحمد الشّريشيّ[5]

5) اليونيني الإمام العالم المحدّث الحافظ أبو الحسين علي بن محمد ابن أحمد بن عبد الله شرف الدين[6]

---

1 وفيات الأعيان، المرجع السابق،

2 طبقات الشافعية الكبرى، المرجع السابق، ج8 ص 326

3 تذكرة الحفاظ، الذهبي، ط الأولى، 1419هـ، 1998م، ج4، ص 149

4 ينظر: تاريخ الإسلام، للذهبي، ت بشار عواد: معروف، ط الاولى 2003، د: الغرب الإسلامي، ج14 ص 113

5 سير أعلام النبلاء، المرجع السابق، ج3،2 ص 142/141

6 طبقات الحفاظ، السيوطي، ط الاولى 1403، د: الكتب العلمية بيروت، ص520

المطلب الثّالث: مكانته العلميّة و ثناء العلماء عليه

إنّ واحدا كالإمام ابن الصّلاح صاحب التصانيف المختلفة والمكانة العلمية الرفيعة يعدّ من الراسخين في العلم لذلك نجد العلماء يثنون عليه ومن جملة أقوالهم مايلي:

قال عنه الزّركلي: أحد الفضلاء المقدّمين في التّفسير والحديث والفقه وأسماء الرّجال[1]

وقال عنه ابن خلّكان: الفقيه الشّافعي؛ كان أحد فضلاء عصره في التّفسير والحديث والفقه وأسماء الرّجال وما يتعلّق بعلم الحديث ونقل اللّغة، وكانت له مشاركة في فنون عديدة، وكانت فتاويه مسدّدة وهو أحد أشياخي الذّين انتفعت بهم[2]

وقال عنه السّبكي: وكان إماما كبيرا فقيها زاهدا ورعا مُفِيدا معلّما [3]

وقال عنه الذهبي: هو الإمام الحافظ العلاّمة شيخ الإسلام كان ذا جلالة عجيبة ووقار وهيبة وفصاحة وعلم نافع وكان متين الدّيانة سلفيّ الجملة صحيح النّحلة كافّا عن الخوض في مزلاّت الأقدام مؤمنا بالله وبما جاء عن الله من أسمائه ونعوته حسن البزّة وافر الحرمة معظّما عند السّلطان وكان مع تبحّره في الفقه مجوّدا لما ينقله قويّ المادّة من اللّغة والعربية متفنّنا في الحديث [4]

وقال عنه ابن كثير: الإمام العلاّمة، مفتى الشّام ومحدّثها وكان ديّنا زاهدا ورعا ناسكا، على طريق السّلف الصّالح، كما هي طريقة متأخّري أكثرِ المحدّثين، مع الفضيلة التّامة في فنون كثيرة [5]

وقال عنه السّيوطي: الإمام الحافظ شيخ الإسلام وكان من أعلام الدّين أحد فضلاء عصره فِي التّفسير و الحديث و الفقه مشاركا في فنون متبحّرا في الأصول والفروع يضرب به المثل سلفيّا زاهدا حسن الاعتقاد وافر الجلالة.[6]

---

1 الأعلام، الزركلي، ط الخامسة عشر، أيار / مايو 2002 م، د: العلم للملايين ج4، ص 207

2 وفيات الأعيان، المرجع السابق

3 طبقات الشافعية، تاج الدين السبكي، المرجع السابق، ج 8 ص 327

4 سير أعلام النبلاء، المرجع السابق، ج3،2 ص142/140

5 البداية والنهاية، ابن كثير، ط 1407هـ، 1986م، د: الفكر، ج13، ص 168

6 طبقات الحفاظ، السيوطي، المرجع السابق، ج1،ص 503

المطلب الرّابع: مؤلّفاته ووفاته

أوّلا: مؤلّفاته

وبعد المكانة العلميّة التّي وصل إليها والرّحلات التّي قام بها في طلب العلم إستقرّ الإمام ابن الصلاح وعكف على التّأليف والتّدريس فانتشر علمه في الآفاق وقصده الطلاّب من كلّ حدب وصوب وكثرت تآليفه والتّي سنذكر منها ما يلي:

1) معرفة أنواع علم الحديث والذّي يعرف بمقدّمة ابن الصلاح: (وموضوع هذا الكتاب يندرج ضمن علم مصطلح الحديث حيث جمع فيه صاحبه شتات علوم الحديث المتفرقة في كتب المتقدمين وقسمها إلى أنواع حيث أوصلها إلى تسعة وستين نوعا، وقد طبع هذا الكتاب بعدّة طبعات وأغلبها سيئة ومن أجود تلك الطّبعات ثلاثة طبعة:

دار الفكر بتحقيق نورالدين عتر و دار الكتب العلمية بتحقيق ماهر ياسين الفحل و طبعة دار المعارف بالإضافة إلى كتاب محاسن الاصطلاح للبلقيني بتحقيق عائشة عبد الرحمان المعروفة ببنت الشّاطئ)

2) الأمالي: (وهي مخطوطة ومها نسخة خطّية بدار الكتب المصريّة برقم (3749) 903، وهذا الكتاب عبارة عن مجلس من تلك المجالس الحديثيّة التّي كان يعقدها المصنّف بدار الحديث الأشرفيّة للإملاء إملاء الحديث مع تفسير غريبه ومع إيضاح مشكله وشرح وبيان لما تحويه النصوص من عبارات ومعاني، وقد قام بتحقيقه والتعليق عليه رياض حسين عبد اللطيف الطائي طبعة دار النوادر بسوريا)[1].

3) شرح مشكل الوسيط: (وهو عبارة عن شرح لكتاب الوسيط الذي يعدّ أحد كتب خمسة يدور عليها الفقه الشّافعي لمؤلّفه حجّة الإسلام الغزالي وهو مطبوع، بحاشية الوسيط دار السلام – مصر الطبعة الأولى 1417 هـ وحقق أيضا لعدّة رسائل جامعيّة بالجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة بتحقيق كلّ من عبد المنعم خليفة أحمد بلال ومحمد بلال بن محمد أمين [2])

---

1 ينظر: صلة الناسك في صفة المناسك، ابن الصلاح، ت عبد: الكريم بن صنيتان، ط الأولى 1432 هـ /2011 م، الجامعة الإسلامية المدينة المنورة، ص32 / وينظر: أمالي ابن الصلاح، ت رياض حسين عبد: اللطيف الطائي، ط الأولى 1434هـ / 2013م، د: النوادر، ص 25

2 ينظر: صلة الناسك، المرجع السابق، ص 33 / ينظر: شرح مشكلة الوسيط ت عبد: المنعم خليفة أحمد: بلال و محمد: بلال بن بمحمد: أمين، ط الأولى 1432 هـ 2011م، د: كنوز إشبيلية الرياض، ص 7

4) الفتاوى: (وهي عبارة عن فتاوى للمصنّف تتعلق بالتّفسير والحديث والأصول جمعها تلميذه كمال الدّين أبو إبراهيم إسحاق بن أحمد المغربي المقدسي وهي من محاسنه، كثيرة الفوائد، والكتاب مطبوع مع كتابه آداب المفتي والمستفتي بتحقيق د.عبد المعطي قلعجي بدار المعرفة ببيروت سنة 1406 هـ.[1])

5) صلة النّاسك في صفة المناسك: (يعتبر هذا الكتاب من أهمّ المصادر المتعلّقة بالمناسك – في ما يتعلّق بأحكام الحجّ والعمرة – على مذهب الشّافعي وقد طبع كتاب بتحقيق د. عبد الكريم بن حنيتان العمري بالجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة سنة 1432هـ / 2011 م .[2])

6) فوائد الرّحلة :(وهي أجزاء كثيرة مشتملة على فوائد غريبة من أنواع العلوم نقلها في رحلته إلى خرسان عن كتب غريبة [3])

7) أدب المفتي والمستفتي: (جعله صاحبه في بيان أحكام الفتوى وآدابها وشروط المفتي وصفته وصفة المستفتي وهو مطبوع عدّة طبعات، وقد طبع مع الفتاوى له بتحقيق د. عبد المعطي قلعجي عام 1406 هـ- 1986م بدار المعرفة ببيروت، توزيع مكتبة المعارف الرّياض وآخرها ما طبع بمفرده بتحقيق موفّق بن عبد الله بن عبد القادر سن1423هـ 2002 م مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة-. [4])

8) طبقات الفقهاء الشّافعية:[5] (وقد اختصره النّووي واستدرك عليه وأهملا فيه خلائق من المشهورين، فإنّهما كانا يتتبعان التّراجم الغريبة، وأما المشهورة فإلحقها سهل، فاخترمتهما المنيّة – رحمهما الله – قبل إكماله [6]، وقد طبع مؤخّرا بدار البشائر الإسلاميّة ببيروت سنة 1413 هـ بتحقيق محيي الدّين علي نجيب)

---

1 ينظر: طبقات السبكي، المرجع السابق، ج 8 ص 328، وأنظر: صلة الناسك في صفة المناسك، المرجع السابق ص34

2 ينظر: صلة الناسك، المرجع نفسه، ص 40

3 ينظر: طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة، ت الحافظ عبد: العليم خان، ط الأولى 1407 هـ، د: عالم الكتب بيروت، ج2، ص 115

4 ينظر أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح ت موفق بن عبد: الله بن عبد: القادر ط الثانيه 1423، 2002 د: العلوم والحكم، المدينة المنورة ص32

5 الأعلام، الزركلي، المرجع السابق، ج4، ص 208/207

6 طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة، المرجع السا بق، ج3، ص 86

ثانيا: وفاته

توفي يوم الأربعاء وقت الصّبح، وصلّي عليه بعد الظّهر، وهو الخامس والعشرون من شهر ربيع الآخر سنة ثلاث وأربعين وستمائة بدمشق، ودفن بمقابر الصّوفية خارج باب النّصر.[1]

1وفيات الأعيان، المرجع السابق، ج3،ص 244

المبحث الثّاني:

التّعريف بكتاب أنواع علوم الحديث لابن الصّلاح

- المطلب الأوّل: اسم الكتاب، وسبب تأليفه.
- المطلب الثّاني: موضوعه، ومنهجه فيه.
- المطلب الثّالث: ثناء العلماء عليه.

المبحث الثاني: التّعريف بالكتاب ومنهج المؤلّف فيه

لَمْ تعد أهميّة كتاب ابن الصلاح أمراً خافياً أو شيئاً غامضاً يحتاج إلى إيضاح وتفصيل، ويمكنّ القول بأنّ كتابه هو المحور الذّي دارت في فلكه تصانيف كلّ مَنْ أتى بعده، وأنّه واسطة عقدها، ومصدر ما تفرّع عنها. ولم يكن لمن بعده سوى إعادة التّرتيب في بعض الأحيان، أو التّسهيل عن طريق الاختصار أو النّظم، أو إيضاح بعض مقاصده التي قد تخفى على بعض المطالعين عن طريق التّنكيت.

وقد رزق الله تعالى كتاب ابن الصلاح القبول بين الناس، حتّى صار مدرس من يروم الدّخول في هذا الشّأن، ولا يتوصّل إليه إلاّ عن طريقه، فهو الفاتح لما أغلق من معانيه والشّارح بما أجمل من مبانيه.[1]

المطلب الأوّل: اسم الكتاب، وسبب تأليفه

أوّلا: اسمه

إنّ ممّا اشتهر عند النّاس تسمية كتاب ابن الصلاح ب"المقدّمة" أو "أنواع علوم الحديث" والحقّ أنّ واحداً من هذين الاسمين لم يسمّه به مؤلّفه وعند التّحقيق تبيّن أنّ الاسم الصّحيح للكتاب هو " أنواع علم الحديث"، وليس ما اشتهر عند الألسنة بالمقدّمة فمن أين جاءته هذه التّسمية ؟

وعند الرّجوع إلى صاحب الكتاب نجد أنّه لم يسمّ كتابه بالمقدّمة بل نصّ على التّسمية الأخرى وهي "أنواع علم الحديث" وهذا قوله :(فحين كاد الباحث عن مشكلة لا يلقى له كاشفاً، والسّائل عن علمه لا يلقى به عارفا، منّ الله الكريم – تبارك وتعالى –، وله الحمد أجمع بكتاب: " معرفة أنواع علم الحديث "، هذا الذي باح بأسراره الخفيّة)[2]

---

1 معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، تح: ماهر يسين الفحل، ط الأولى 1423 هـ / 2002 م، دار الكتب العلمية، ج1، ص 30.

2 أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، تج: نور الدين عتر، ط 1406هـ، 1986 م، دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، ج1، ص 6.

إنّ نسخة إستانبول المحفوظة في المكتبة السّليمانية برقم (351)، والتي كان الفراغ من قراءتها على المصنِّف سنة (641 هـ) أي: قبل وفاة ابن الصلاح بعام واحد ونيّف، والتي أثبت ابن الصلاح – رحمه الله تعالى – خطّه عليها في عدّة مواضع جاء في صورة السّماع: ((سَمع جميع هذا الكتاب وهو كتاب " معرفة أنواع علم الحديث " على مصنّفه...)). وكتب ابن الصلاح – رحمه الله تعالى – في آخر طبق السّماع:

((صحّ ذلك نفعه الله وبلّغه...)).

4. وجاء اسم الكتاب في سماع النّسخة المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم: (155) مصطلح الحديث، وهي نسخة قيّمة وموثّقة: ((سمعت جميع هذا الكتاب المترجم بكتاب " معرفة أنواع علم الحديث "...)).

5. أطلق كثير من العلماء على الكتاب اسم " علوم الحديث " على اعتبار مضمونه ومادّته العلمية.[1]

6. ومن هؤلاء الإمام محيي الدّين يحيى بن زكريا النّووي المتوفَّى سنة (667 هـ) في كتابه التقريب [2]، وفي إرشاد طلاّب الحقائق سمّاه "معرفة علوم الْحَدِيث[3].

7. وقال تلميذ ابن الصّلاح شمس الدّين أحمد بن محمد بن خلّكان المتوفَّى سنة (681هـ) في ترجمة ابن الصلاح: وصنّف في علوم الحديث كتاباً نافعاً [4]

8. واختصره الحافظ عماد الدّين أبو الفداء اسم اعيل بن عمر الدّمشقي المعروف بابن كثير المتوفَّى سنة (774 هـ) وسمّى هذا المختصر "اختصار علوم الحديث".

---

1 ينظر: توثيق النصوص عند المحدثين، موفق بن عبدالله بن عبد القادر، ط الاولى 1414 هـ، 1993 م، د: البشائر الإسلامية بيروت لبنان، ج1،ص 103/102

2 تدريب الراوي، السيوطي، ت عبد: الوهاب عبد: اللطيف، د: مكتبة الرياض الحديثة، ج1ص61

3 إرشاد: طلاب الحقائق الى معرفة سنن خير الخلائق، النووي، ت عبد: الباري فتح الله السلفي، ط الاولى 1408هـ، 1907 م، د: مكتبة الايمان المدينة المنورة، ج1، ص108

4 وفيات الاعيان، المرجع السابق، ج3، ص 244

9. وكذا سمّاه " علوم الحديث " الإمام الحافظ أحمد بن محمد بن عثمان الذّهبي المتوفَّ سنة (748 هـ) في كتابه سير أعلام النبلاء [1]

لذا فإنّ الصّواب في اسم كتاب ابن الصلاح هو "معرفة أنواع علم الحديث" وأنّ تسميته بالمقدّمة هو اجتهاد من ناشري الكتاب في الطّبعة الهنديّة الأولى والثّانية وكذا الطّبعة المصريّة ثم سار النّاس على هذه التّسمية وهي تسمية حديثة لم يقلها أحد من أهل العلم.[2]

ثانيا: سبب تأليفه

لما كان علم الحديث مبثوثا في الكتب متفرّقا في مصّنفات المحدّثين المتقدّمين إلى زمن ابن الصلاح وبما أنّ أصحابه أصبحوا في قلّة وأكثرهم في انقراض وقلّ الاشتغال به في الأزمنة المتأخرة كان من الصّعب في ذلك الزّمان فكّ رموزه وحلّ مشكله ومعرفة قواعده عمد ابن الصلاح إلى كتابة كتابه هذا الذي جمع فيه شتات هذا العلم وقعّد له قواعده بصورة مبسّطة متناسقة تتناسب مع أهل زمانه وهذا ما نوّه عليه المؤلّف في مقدّمة كتابه حيث قال: (فحين كاد الباحث عن مشكله لا يلفي له كاشفا، والسّائل عن علمه لا يلقى به عارفا، منّ الله الكريم تبارك وتعالى عليّ وله الحمد أجمع بكتاب " معرفة أنواع علم الحديث "، هذا الذّي باح بأسراره الخفيّة، وكشف عن مشكلاته الأبيّة، وأحكم معاقده، وقعّد قواعده، وأنار معالمه، وبيّن أحكامه، وفصّل أقسامه، وأوضح أصوله، وشرح فروعه وفصوله، وجمع شتات علومه وفوائده، وقنّص شوارد نكته وفرائده.) [3]

1 سير اعلام النبلاء، المرجع السابق، ج2،3 ص 141

2 توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين، المرجع السابق، ص 108

3 أنواع علوم الحديث، المرجع السابق، ص 6

المطلب الثّاني: موضوعه ومنهجه فيه

أوّلا: موضوعه

من خلال عنوان الكتاب وهو أنواع علوم الحديث يتبيّن لنا أنّ الموضوع الذّي يصبّ فيه هذا الكتاب هو مصطلح علوم الحديث.

ثانيا: منهجه في الكتاب

على الرّغم من أنّ المؤلّفين القدامى لا يفصحون بمناهجهم التأليفيّة إلاَّ قليلاً، لكنّ المتتبع لتصرّفاتهم في تصانيفهم لا يعدم وصفاً تقريبيّا لسمات مناهجهم التّأليفيّة، وابن الصلاح ليس استثناءً من هذه القاعدة التي أوشكت أن تكون عامّة.

وقد ذكر المحقّق الدّكتور ماهر ياسين الفحل بعض الملامح لمنهج ابن الصلاح في تصنيفه هذا سنعرضها مدّعمة بالأمثلة:

- إتيانه بالتّعريفات للأنواع التي هو بصدد توضيحها، واهتمامه بهذا الجانب جدّاً، ولعلّ ذلك راجع إلى تأثّره بالنَّزعة الأصوليّة التّي تهتّم بضبط التّعاريف، وأيّا ما يكون الدّافع فقد بدا هذا الأمر واضحاً جليّا في كتابته، إلاَّ أنّ منهجه في هذا الجانب قد تنوّع عَلَى النّحو الآتي:

أ. ابتكاره تعاريف لَمْ يسبق إليها، كما في تعريف الحسن، والمعلَّل، والمضطرب، والمخضرم، وغيرها. [1]

ب. كان حريصاً عَلَى بيان ماهية المعرَّف، وكان يلجأ في بعض الأحيان إلى التّمثيل من غير ذكر للحدِّ، كما في المقلوب إذ عرَّف به بقوله: ((هو نحو حَدِيْث مشهور عن سالم جعل عن نافع ليصير بذلك غريباً مرغوباً به)) [2]

1 ينظر: أنواع علوم الحديث، المرجع السابق، ص 99 / 100 / 187 / 192 / 407

2 ينظر: المرجع نفسه، ص 208 / النكت على مقدمة ابن الصلاح، الزركشي، ت د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، ط الأولى، 1419هـ، 1998م، أضواء السلف، الرياض، ج2،ص 299 / النكت، ابن حجر، ت ربيع بن هادي المدخلي، ط الاولى 1404هـ/ 1984، د: عمادة البحث العلمي المدينة المنورة ج2، ص 864.

فتعقّبه الزركشي فقال: ((وهذا التعريف غير وافٍ بحقيقة المقلوب، وإنما هو تفسير لنوع منه))، وبنحوه قال ابن حجر. وكما في النّوع الخامس عشر: معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد.

ج. إذا كان للنّوع أقسام فإنّه يذكرها معرّفاً بها، كما في النّوع الرابع والعشرين: معرفة كيفيّة سماع الحديث وتحمّله وصفة ضبطه. [1]

فإنّه مشتمل عَلَى فروع ثمانية هي أنواع التحمّ[2]ل والأداء، فعرَّف بكلّ منها. وإذا كان الفرع يضمّ أقساماً فإنّه يعرّف بها أيضاً كما في الإجازة.

د. وربّما كان للمعرَّف أكثر من تعريف، فكان المؤلِّف يوردها جميعاً ولكنّه في أكثر أحيانه لا يبقي الأمر هملاً، ولكنّه يرجّح شيئاً يستعين به الباحث، كما في تعريف الحسن، والمسند، والمنقطع، والشاذ، وغيرها[3]

هـ. في بعض الأحيان – وإمعاناً منه في إيضاح ماهيّة المعرَّف – يبيّن محترزات التّعريف، حَتَّى يسلم من الاعتراضات، كما في تعريف الصحيح، والمرفوع، وغيرهما.

و. استحداثه – في بعض الأنواع – لأقسام غير مسبوق بها، تسهيلاً لتلك المباحث وإعانة للقارئ عَلَى فهمها جيداً، كما في تقسيمات الصحيح، وتقسيم
الحسن، والشاذ، والمنكر، والأسماء والكنى، وغيرها.[4]

■ كان أبو عمرو ذا عقليّة متفتّحة ونظر سليم، قادراً عَلَى التّمحيص وتمييز ما في أقوال من سبقه من خطأ، والتعّرف على مواطن الخلل لذا كان موقفه متبايناً منها، فتارة يتولاها بالنّقد، وتارة يستدرك أموراً، وتارة يوضّح المقصد من الكلام، وعلى كلٍّ فقد برزت الصّور الآتية في منهجه التّأليفي في إطار هذه النّقطة:

---

1 ينظر: أنواع علوم الحديث، المرجع السابق، ص247

2 ينظر: المرجع نفسه، ص 281

3 ينظر: المرجع نفسه، ص 99 / 113 / 132 / 167

4 ينظر: المرجع نفسه، ص 80/79 / 99 /116 / 170 / 435

أ. كان يتعقّب عَلَى بعض اختيارات العلماء، مثل تعقّبه عَلَى اختيار بعض المغاربة تفضيل صحيح مُسْلِم عَلَى البُخَارِيّ، بسبب أنَّهُ ليس فيه بعد خطبته إلّا الحديث الصّحيح سرداً فقال: ((وليس يلزم منه أنّ كتاب مُسْلِم أرجح فيما يرجع إلى نفس الصّحيح عَلَى كتاب البُخَارِيّ، وإن كان المراد به أنّ كتاب مُسْلِم أصحّ صحيحاً، فهذا مردود عَلَى من يقوله)).[1]

وكتعقّبه عَلَى تعاريف الحسن بقوله: ((كلّ هذا مستبهم لا يشفي الغليل))[2]، وتعقّب أيضاً من اختار من أهل المغرب والقاضي الرّامهرمزي من أهل الشرق في اللّحق أن يكتب في نهايته الكلمة المتّصلة به في موضع التّخريج لتدلّ عَلَى اتّصال الكلام، فقال: ((وليس ذَلِكَ بمرضيّ، إذ ربّ كلمة تجيء في الكلام مكرّرة حقيقة،... الخ كلامه)).[3]

هناك صفة تميّز كتابات ابن الصلاح، وهي بحدّ ذاتها دالّة عَلَى سعة أفقه ووفور درايته، وهي تعكس من وجه آخر حجم الثّروة العلميّة التّي وفّرها لنفسه كمخزون ثقافي، ألاَّ وهي إكثاره من نقل مذاهب العلماء في كافة المسائل التي يتعرّض لبحثها، وهذا أمر نراه واضحاً ملموساً مبثوثاً في أثناء هذا الكتاب. ومثاله: (اختلفوا في قبول رواية المبتدع الذّي لا يكفّر في بدعته، فمنهم من ردّ روايته مطلقا؛ لأنّه فاسق ببدعته وكما استوى في الكفر المتأوّل ومنهم من قبل رواية المبتدع إذا لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرة مذهبه، أو لأهل مذهبه، سواء كان داعية إلى بدعته وعزا بعضهم هذا إلى الشّافعي لقوله: ((أقبل شهادة أهل الأهواء، إلا الخطابية من الرافضة؛ لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم... إلخ[4])

1 ينظر: أنواع علوم الحديث، المرجع السابق، ص 85

2 ينظر: المرجع نفسه، ص 100

3 ينظر: المرجع نفسه، ص304

4 ينظر: المرجع نفسه، ص228

■ جمع ابن الصلاح شتات علوم متفّرقة، وقد وظَّف تقي الدّين هذا الجانب من معرفته في أبحاثه هذه، وذلك من خلال ربطه ببين القضايا الفقهية ومباحث علوم الحديث، مثل ربطه بين حجّية الحديث المرسل عندَ المحدّثين وحجّيته عند الفقهاء وبيان الفرق بين رواية المستور، وبين شهادة المستور[1]

■ بيانه مراتب بعض الكتب المصنّفة، إرشاداً للطّالب في كيفيّة الاعتماد عليها ونمثّل لذلك بما يأتي:

فبعد أن بيَّن حكم مستدرك الحاكم والأحاديث الواردة فيه، بيَّن حكم صحيح ابن حبان قائلاً: ((ويقاربه في حكمه صحيح أبي حاتم بن حبّان البستي. [2])

■ عدم إهماله لبعض الإشارات التّي تتّصل بمسائل لغويّة وهي ذات دلالة أوّلا وآخرا على عمق ثروته اللّغوية، مثل تعقّبه على المحدّثين في استخدامهم مصطلح ((معضل))، فَقَالَ: ((وأصحاب الحديث يقولون: أعضَله فهو معضل – بفتح الضّاد – وهو اصطلاح مشكل المأخذ من حيث اللّغة، وبحثت فوجدت له قولهم: ((أمر عضيل))، أي: مستغلق شديد، ولا التفات في ذلك إلى مُعْضِل – بكسر الضّاد – وإن كان مثل عضيل في المعنى))[3]

■ تنبيهه على استعمالات المحدِّثين أو الحكمة في صنيعهم أو إيضاح اصطلاحاتهم مثل: توضيحه لما اصطلح عليه البغوي في كتابه " مصابيح السّنة "، وكما في توضيحه لسبب جعل علامة التّضبيب كأنّها صاد وعلّة استعمال المحدِّثين لعلامة التّحويل في الإسناد (ح) مهملة.[4]

■ على الرّغم من أنّ ابن الصلاح كان من منهجه الاختصار كلّما وجد إلى ذلك

---

1 ينظر: أنواع علوم الحديث، المرجع السابق، ص 103/ 127/ 128

2 ينظر: المرجع نفسه، ص 90

3 ينظر: المرجع نفسه، ص 136

4 ينظر: المرجع نفسه، ص 107 /306 / 313

سبيلاً؛ إلاّ أنّه يغفل أن يسوق بين تارة وأخرى إسناداً له، ينقل به حديثاً أو طرفة أو قولا أو شعرا، يؤنس به المطالعين، ويذكّر به سنة السّالفين.: (قلت: أنشدني أبو المظفّر بن الحافظ أبي سعد السّمعاني – رحمه الله – لفظا بمدينة مرو، قال: أنشدنا والدي لفظا أو قراءة عليه، قال: أنشدنا محمد بن ناصر السّلامي من لفظه، قال: أنشدنا الأديب الفاضل فارس بن الحسين لنفسه:

يا طالب العلم الذي... ذهبت بمدته الرّوايه

كن في الرّواية ذا العنا... ية بالرّواية والدّرايه

وارو القليل وراعه... فالعلم ليس له نهايه.[1])

■ قد كان أبو عمرو طيلة صفحات الكتاب ذا شخصيّة بارزة واضحة متميّزة وذلك من خلال إبداء آرائه الجديدة، وقدرته على المناقشة والتّصويب وترجيح ما يراه راجحاً من الآراء ومثاله قوله: (وأختار أنا والله الموفق – أن يقول القارئ عند الانتهاء إليها: ((حا)) ويمر، فإنّه أحوط الوجوه وأعدلها، والعلم عند الله تعالى.)، وكذلك قوله (: قلت: ومن المتساهلين عبد الله بن لهيعة المصريّ، ترك الاحتجاج بروايته مع جلالته؛ لتساهله) وأيضا قوله: (والأصحّ جواز ذلك في الجميع إذا كان عالما بما وصفناه، قاطعا بأنّه أدى معنى اللّفظ الذي بلغه؛ لأن ذلك هو الذي تشهد به أحوال الصحابة والسّلف الأوّلين وكثيرا ما كانوا ينقلون معنى واحدا في أمر واحد بألفاظ مختلفة، وما ذلك إلاّ لأنّ معوّلهم كان على المعنى دون اللّفظ.[2])

كان من منهج ابن الصلاح أن يعزّز ما يختاره من المذاهب التي يذكرها في المسائل الخلافيّة بأقوال العلماء، ونجد ذلك واضحاً في طيّات كتابه، ولا ضير في التّمثيل لبعضها، ومثاله: ففي معرض تقريره لجواز أن يثبت الراوي سماعه للكتاب بخطّه من غير حاجة إلى

1 ينظر: أنواع علوم الحديث ، المرجع السابق، ص 313 / 393 / 347 / 358

2 ينظر: المرجع نفسه، ص 313/ 318 / / 323

أن يكتبه الشيخ المسمّع، في حالة كون الرّاوي موثوقا به، أورد أنّ عبد الرّحمان بن منده سأل أبا أحمد الفرضي أن يكتب له سماعه في جزء سمعه منه، فقال أبو أحمد:

((يا بني! عليك بالصّدق، فإنّك إذا عرفت به لا يكذّبك أحد... الخ)).

وقرّر أنّ الإبطاء بإعادة الكتب التي فيها سماعات لأصحابها أمر قبيح، وأورد قول الزّهري: ((إيّاك وغلول الكتب. قيل: وما غلول الكتب؟ قال: حبسها على أصحابها).[1]

بروز الجانب التّطبيقي عنده، وذلك من خلال ما يعرضه من الأمثلة التي ملأت صفحات كتابه. ومن أمثلة ذلك قوله: (مثال الأوّل: ما رويناه عن عبد الرزاق، عن سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن حذيفة، قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: (**إن وليتموها أبا بكر، فقويّ أمين**)... الحديث، ومثال الثاني: الحديث الذي رويناه عن أبي العلاء بن عبد الله بن الشخير، عن رجلين، عن شداد بن أوس، عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في الدعاء في الصلاة: (**اللّهم إني أسألك الثبات في الأمر... الحديث** [2]) وغيرها

■ كلّ من يقرأ كتاب ابن الصلاح لا يملك إلاّ أن يعترف بأدبه الجمّ الذّي زخرت به كتاباته، تعبيراً عمّا يكنّه في نفسه من تقوى وورع، واعتراف بفضل السّابقين، فلا تجده يذكر اسم الله تعالى من غير ثناء، ولا يكاد يذكر اسم رسول الله – صلى الله عليه وسلم – إلاّ مقروناً بالصّلاة عليه، وكذلك الصّحابة والتّابعون والعلماء من بعدهم لا يذكرهم إلا مترضيّا عليهم أو مترحّما. وممّا يعدُّ من خصائصه الأسلوبيّة، أنّه لا يكاد ينهي فقرة إلاَّ ويقول في ختامها:

((والله أعلم))، تواضعاً منه واعترافاً بمضمون قوله جلَّ ذكره: {وما أوتيتم من العلم إلاّ قليلا}. الإسراء: 85.[3]

---

1 ينظر: أنواع علوم الحديث ، المرجع السابق، ص 313

2 ينظر: المرجع نفسه، ص 134/133

3 ينظر المرجع نفسه، ج1،ص 34/33

المطلب الثالث: ثناء العلماء على الكتاب

فقد قال الإمام النّووي (ت676هـ): ((هو كتاب كثير الفوائد، عظيم العوائد، قد نبَّه المصنِّف -رَحِمَهُ اللهُ- في مواضع من الكتاب وغيره، عَلَى عظم شأنه، وزيادة حسنه وبيانه، وكفى بالمشاهدة دليلاً قاطعاً، وبرهاناً صادعاً[1]

قال ابن كثير (ت 774 هـ):

(ولما كان الكتاب الذي اعتنى بتهذيبه الشَّيْخ الإمام العلاَّمة أبو عمرو بن الصلاح – تغمَّده الله برحمته – من مشاهير المصنّفات في ذلك بين الطّلبة لهذا الشّأن وربَّما عني بحفظه بعض المهرة من الشبَّان، سلكت وراءه واحتذيت حذاءه.)[2]

وقال الزرّكشي (ت 794 هـ):

((وجاء بعدهم الإمام أبو عَمْرو بن الصَّلاَح فجمع مفرّقهم، وحقّق طرقهم، وأجلب بكتابه بدائع العجب، وأتى بالنّكت والنّخب، حَتَّى استوجب أن يكتب بذوب الذّهب.))[3]

وقال العراقيّ (ت 806 هـ):

((أحسن ما صنّف أهل الحديث في معرفة الاصطلاح كتاب " علوم الحديث " لابن الصَّلاَح، جمع فيه غرر الفوائد فأوعى، ودعا لَهُ زمر الشّوارد فأجابت طوعاً))[4]

وقال ابن حجر (ت 852 هـ): ((فجمع شتات مقاصدها، وضمَّ إليها من غيرها نخب فوائدها، فاجتمع في كتابه ما تفرّق في غيره، فلهذا عكف النّاس عليه وساروا بسيره، فلا يحصى كم ناظم له ومختصر، ومستدرك عليه ومقتصر، ومعارض له ومنتصر))[5]

---

1 إرشاد طلاب الحقائق، المرجع السابق، ج1،ص108

2 الباعث الحثيث اختصار علوم الحديث، ابن كثير، احمد: محمد شاكر، ط الاولى 1435هـ، د: ابن الجوزي ص 66

3 النكت على مقدمة ابن الصلاح، الزركشي، المرجع السابق، ج1ص9

4 التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، العراقي، ت: عبد الرحمن محمد عثمان، ط الأولى، 1389هـ/1969م، د: المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ص11

5 نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ابن حجر، ت: نور الدين عتر، ط الثالثة، 1421 هـ، 2000 م، د: مطبعة الصباح، دمشق، ص 40

وقال السّيوطي (ت 911 هـ): ((عكف النّاس عليه، واتّخذوه أصلاً يرجع إليه)).

وبهذا نكاد أن ننقل إجماع الأئمة، منذ أن رأى كتاب "معرفة أنواع علم الحديث" النّور إلى يوم النّاس هذا، دليلاً على مكانته، وغزارة علمه وفوائده شاهداً على علوّ كعبه ونصرة حزبه، فرحم الله مؤلّفه وجامعه، وأسبل عليه نعمه وفضائله، إنّه سميع مجيب.[1]

1 البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، السيوطي، تأبي أنس أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوس، د: مكتبة الغرباء الأثرية، المملكة العربية السعودية، ج1،ص 35

المبحث الثّالث: ترجمة الحافظ ابن كثير

- المطلب الأوّل: اسمه ومولده ونشأته.
- المطلب الثّاني: شيوخه وتلاميذه.
- المطلب الثّالث: مكانته العلميّة وثناء العلماء عليه.
- المطلب الرّابع: مؤلّفاته ووفاته.

المبحث الثّالث: ترجمة الإمام ابن كثير رحمه الله

المطلب الأول: اسم هـ ومولده ونشأته.

أولا: اسم هـ ونسبه وكنيته

هو اسم اعيل بن عمر بن كثير بن ضوّ بن كثير القرشيّ البصرويّ الدّمشقيّ[1]عماد الدّين أبو الفداء[2].

ثانيا: مولده ونشأته

ولد في قرية صغيرة من قرى مدينة بصرى من أرض حوران في بلاد الشّام، اسمها «مجدل» وذلك سنة سبعمائة من الهجرة، لما كان أبوه خطيبا بها.[3]،قدم دمشق وله نحو سبع سنين سنة ست وسبعمائة مع أخيه بعد موت أبيه وحفظ التّنبيه، وعرضه سنة ثماني عشرة، وحفظ مختصر ابن الحاجب، وتفقّه بالبرهان الفزاري والكمال ابن قاضي شهبة، ثم صاهر المزي، وصحب ابن تيمية، وقرأ في الأصول على الأصبهاني، وألّف في صغره أحكام التّنبيه، فيقال إنّ شيخه البرهان أعجبه وأثنى عليه، واتّفق قدوم ابن جماعة في الرّحلة بولده عمر سنة عشر إلى دمشق، فاستقدمه معه وانتفع به في تخريج أحاديث الرّافعي، ورأيت نسخة من تخريج أحاديث مختصر ابن الحاجب لم يبيّضها بخط تقي الدّين ابن رافع، وكان كثير الاستحضار قليل النّسيان جيّد الفهم، وكان يشارك في العربيّة ويستحضر التّنبيه ويكرّر عليه إلى آخر وقت، وسمع من الحجّار والقاسم بن عساكر وغيرهما، ولازم الحافظ المزّي وتزوّج بابنته، وسمع عليه أكثر تصانيفه، وأخذ عن الشّيخ تقي الدّين ابن تيمية فأكثر عنه، وصنّف التّصانيف الكثيرة في التّفسير والتّاريخ والأحكام.[4]، وَولِي مشيخة أمّ الصَّالح بعد موت الذّهبِي وَبعد موت السّبكِيّ ولي مشيخة دَار الحَدِيث الأشرفيّة مدَّة يسيرَة ثمَّ أخذت مِنْهُ[5].

---

1 شذرات الذهب في أخبار من ذهب، المرجع السابق، ج1ص67

2 طبقات المفسرين، الداودي، د: الكتب العلمية بيروت، ج1ص111

3 شذرات الذهب، المرجع نفسه

4 إنباء الغِمَر بأبناء العمر، ابن حجر، ت: حسن حبشي، ط 1389هـ، 1969م، د: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر ج1ص40

5 طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة، ت:عبد العليم خان، ط الأولى 1407هـ، د: عالم الكتب بيروت ج3، ص 86

المطلب الثاني: شيوخه وتلاميذه

أولا: شيوخه

ومن هؤلاء الشّيوخ أذكر ما يلي:

1) أخوه الشّيخ عبد الوهاب بن عمر بن كثير كمال الدّين
2) الحافظ جمال الدّين المزي
3) أبو العباس أحمد بن أبي طالب الحجّار المعروف بابن الشّحنة [1]
4) عفيف الدّين إسحاق بن يحي بن إسحاق بن إبراهيم الآمدي
5) تقي الدّين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام ابن تيمية الحرّاني [2]
6) أبو زكريا يحي بن الفاضل جمال الدّين إسحاق بن خليل بن فارس الشّيباني الشّافعي [3]
7) بهاء الدّين القاسم بن محمد بن بدر الدين بن عساكر الدّمشقي [4]

ثانيا: تلاميذه

إنّ المكانة العلمّية التّي بلغها الإمام ابن كثير جعلت منه قطبا يتوافد إليه طلّاب العلم فكثر تلاميذه ومريدوه وأصبحوا فيما بعد من كبار أهل العلم ومن تلاميذه نذكر ما يلي:

1) بدر الدّين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعد الله المعروف بابن جماعة
2) شهاب الدّين ابو العبّاس احمد بن علاء الدّين حجّي [5]
3) محمد بن علي بن الحسن بن حمزة بن أبي المحاسن الدّمشقي الحسيني [6]
4) أبو عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله بدر الدّين الزرّكشي [7]

---

1 المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، ابن تغري بردي، محمد أمين، د: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج2،ص415

2 الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، المرجع السابق، ج1، ص 445

3 الدارس في تاريخ المدارس، عبد القادر بن محمد النعيمي الدّمشقي، ت إبراهيم شمس الدّين، ط الأولى 1410هـ / 1990 م، د: الكتب العلمية ج1،ص247

4 البدر الطّالع بمحاسن من بعد القارن السّابع، الشّوكاني، د: المعرفة بيروت، ج1، ص 153

5 إنباء الغمر، المرجع السابق، ج1ص39

6 ذيل طبقات الحفاظ، الحسيني، ط الطبعة الأولى 1419هـ، 1998م، د: الكتب العلمية، ج1، ص39

7 النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، المرجع السابق، ج11ص124

المطلب الثّالث: مكانته العلميّة و ثناء العلماء عليه

إنّ واحدا كالإمام ابن كثير صاحب التّصانيف المختلفة والمكانة العلميّة الرّفيعة يعدّ من الرّاسخين في العلم لذلك نجد العلماء يثنون عليه ومن جملة أقوالهم ما يلي:

قال عنه الذّهبي: الإمام الفقيه المحدّث الأوحد البارع عماد الدّين البصروي الشّافعي.

فقيه متقن، ومحدّث متقن، ومفسّر نقال، وله تصانيف مفيدة يدري الفقه ويفهم العربية والأصول، ويحفظ جملة صالحة من المتون والتّفسير [1].

قال عنه ابن حجر: كَانَ كثير الاستحضار حسن المفاكهة سَارَتْ تصانيفه فِي الْبِلَاد فِي حَيَاته وانتفع بهَا النَّاس بعد وَفَاته[2].

قال عنه السّيوطي: الإِمَام الْمحدث الحافظ ذو الْفضائل عماد الدّين أبو الفداء اسم اعِيل بن عمر ابن كثير[3].

قال عنه الزّركلي: الحافظ المؤرّخ الفقيه[4]

قال عنه ابنالعماد: الإمام الحافظ المفسّر المؤرّخ الكبير، صاحب «البداية والنهاية»، و«التفسير»، وغير ذلك من المصنّفات النّافعة الماتعة.[5]

المطلب الرّابع: مؤلّفاته ووفاته

أولا: مؤلّفاته

وبعد المكانة العلميّة التي وصل إليها والرّحلات التّي قام بها في طلب العلم استقر الإمام ابن كثير وعكف على التّأليف والتّدريس فانتشر علمه في الآفاق وقصده الطّلاب من كلّ حدب وصوب وكثرت تآليفه والتّي سنذكر منها ما يلي:

---

1 المعجم المختص بالمحدثين، الذهبي، ت: محمد الحبيب الهيلة، ط الاولى 1408هـ 1988، د: مكتبة الصديق الطائف، ج1، ص 75

2 الدرر الكامنة، المرجع السابق، ج1ص446

3 طبقات الحفاظ، المرجع السابق، ج1،ص 534

4 الاعلام، المرجع السابق، ج1،ص320

5 شذرات الذهب، المرجع السابق، ج1،ص67

1) البداية والنهاية: (وهو من أجلّ كتب التّاريخ، طبع طبعات عديدة ومن أفضلها طبعة دار هجر بتحقيق د عبد الله التّركي وطبعة دار ابن كثير بتحقيق كلّ من عبد القادر الأرناؤوط، و د بشّار بن عوّاد.[1])

2) طبقات الفقهاء الشافعيين: (وهو كتاب عني فيه صاحبه بذكر تراجم وطبقات الشافعيّة وهو مطبوع بتحقيق كلّ من د أحمد عمر هاشم د محمد زنيهم محمد عزب سنة 1413 هـ -1993 م دار مكتبة الثّقافة الدّينية و طبعة دار الوفاء بتحقيق أنور الباز سنة 1425 هـ 2004 م.)

3) تفسير القرآن الكريم: (وهو من أنفع كتب التفسير، وهو من التّفاسير التّي جمعت بين التّفسير بالمأثور والرّأي وقد نال هذا التّفسير قبولا كثيرا وقد طبع طبعات عديدة ومن أفضل تلك الطّبعات طبعة قرطبة وأولاد الشّيخ للتّراث بتحقيق مجموعة من المحقيقين سنة 1421 هـ 2000 م في حوالي خمس عشرة مجلّدا، وطيعة دار ابن الجوزي بتحقيق وتعليق كلّ من الشّيخ أبي إسحاق الحويني، د حكمت بن بشير ياسين سنة 1431 هـ-2010 م في حوالي سبع مجلّدات.[2])

4) جامع المسانيد: (وهو من أضخم الكتب جمع فيه بين مسند الإمام أحمد والبزّار وأبي يعلى وابن أبي شيبة مع الكتب السّتة رتّبه على الأبواب ليشمل فوائد المتون والأسانيد وقد طبع أكثر من طبعة ومن تلك الطّبعات طبعة دار الفكر بتحقيق د عبد المعطي أمين قلعجي، وطبعة مكتبة الأسدي بمكة المكرّمة بتحقيق د عبد الملك بن دهيش)[3]

5) اختصار علوم الحديث: (وهو عبارة عن اختصار لمقدّمة ابن الصلاح مع ما فيه من الإيرادات والتّعقبات النّافعة التي نحن بصدد البحث فيها وهو مطبوع ومن أهمّ طبعاته طبعة دار ابن الجوزي بتحقيق المحدّث أحمد شاكر المعروف بالباعث الحثيث وطبعة دار الميمان بتحقيق د ماهر ياسين الفحل).

6) الفصول في اختصار سيرة الرّسول: (وهو كتاب في السّيرة سيرة النّبي صلى الله عليه وسلّم وهو مطبوع ومن أهمّ طبعاته دار ابن كثير بنحقيق كل من د محي الدّين ومستو و د محمد العيد الخطراوي وكذلك طبعة دار النّوادر بتحقيق عبد الحميد محمد الدّرويش.)

---

1 ينظر: اختصار علوم الحديث، لابن كثير، ت: ماهر ياسين الفحل ط الأولى 1434 هـ 2013 م د: الميمان بالرياض ص 33

2 ينظر: اختصار علوم الحديث، المرجع السابق، ص 33

3 ينظر: اختصار علوم الحديث، المرجع نفسه، ص 34

7) التّكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل[1]: (وهو كتاب كبير الحجم جمع فيه بين تهذيب الكمال وميزان الاعتدال لشيخيه المزّي والذّهبي، ولاشكّ أنّه قد أضاف إضافات وتمم الكتاب بفوائد، والكتاب لايزال مخطوطا وهو حريّ أن يطبع.) [2]

ثانيا: وفاته

توفي في شهر شعبان من سنة أربع وسبعين وسبعمائة، ودفن عند شيخه ابن تيمية في مقبرة الصّوفية خارج باب النّصر من دمشق.[3]، وَكَانَ قد أضرّ فِي أَوَاخِر عمره[4]

1 الأعلام، المرجع السابق، ج1ص320

2 أنظر: اختصار علوم الحديث، المرجع السابق، ص 34

3 شذرات الذهب، المرجع السابق، ج1ص68

4 الدرر الكامنة، المرجع السابق، ج1ص446

المبحث الرّابع: التّعريف بكتاب اختصار علوم الحديث ابن كثير

- المطلب الأوّل: اسم الكتاب، وسبب تأليفه
- المطلب الثّاني: موضوعه، ومنهجه فيه.
- المطلب الثّالث: ثناء العلماء عليه.

المبحث الرّابع: التّعريف بالكتاب ومنهج المؤلّف فيه

لقد كتب الله عزّ وجلّ لكتاب ابن الصلاح الموسوم بأنواع علوم الحديث المشهور بالمقدّمة القبول فانتفعت به الأمّة انتفاعا عظيما فأقبل عليه طلبة العلم حفظا والعلماء شرحا وتعليقا واختصارا فكان ممّن جاء بعده عالة على كتابه وكان من جملة تلك الخدمات التّي قام بها العلماء على كتابه اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير رحمه الله.

المطلب الأوّل: اسم الكتاب، وسبب تأليفه

أوّلا: اسمه

لقد اشتهر عند طلبة العلم والعلماء اسم كتاب ابن كثير الذّي خدم فيه كتاب ابن الصلاح باختصار علوم الحديث وهذا راجع إلى الأمور الآتية:

– تنصيص الكاتب على اسم كتابه في مقدّمة كتابه حيث قال " ولما كان من أهمّ العلوم وأنفعها أحببت أن أعلّق فيه مختصراً نافعاً جامعاً لمقاصد الفوائد، ومانعاً من مشكلات المسائل الفرائد. وكان الكتاب الذّي اعتنى بتهذيبه الشّيخ الإمام العلّامة، أبو عمر بن الصلاح تغمّده الله برحمته – من مشاهير المصنّفات في ذلك بين الطّلبة لهذا الشّأن، وربما عني بحفظه بعض المهرة من الشّبان، سلكت وراءه، واحتذيت حذاءه، واختصرت ما بسطه، ونظّمت ما فرطه"[1].

– شهرة اسم الكتاب واستفاضته بين العلماء بهذا الاسم كما ذكر ذلك ابن حجر عنه حيث قال "وقد اختصر مع ذلك كتاب ابن الصلاح وله فيه فوائد"[2].

1 الباعث الحثيث اختصار علوم الحديث، ابن كثير، ت: احمد محمد شاكر، ط الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص19

2 الدرر الكامنة، المرجع السابق، ج1، ص 446

ثانيا: سبب تأليفه

إنّ للعلماء في تصانيفهم ومؤلّفاتهم أسبابا ودوافع في تأليفها ولقد بيّن الحافظ ابن كثير سبب تأليفه للكتاب في مقدّمته " ولما كان من أهمّ العلوم وأنفعها أحببت أن أعلّق فيه مختصراً نافعاً جامعاً لمقاصد الفوائد، ومانعاً من مشكلات المسائل الفرائد. وكان الكتاب الذّي اعتنى بتهذيبه الشّيخ الإمام العلاّمة، أبو عمر بن الصلاح تغمّده الله برحمته – من مشاهير المصنّفات في ذلك بين الطّلبة لهذا الشّأن، وربّما عني بحفظه بعض المهرة من الشّبان، سلكت وراءه، واحتذيت حذاءه، واختصرت ما بسطه، ونظمت ما فرطه. وقد ذكر من أنواع الحديث خمسة وستين، وتبع في ذلك الحاكم أبا عبد الله الحافظ النّيسابوري شيخ المحدّثين. وأنا – بعون الله – أذكر جميع ذلك، مع ما أضيف إليه من الفوائد الملتقطة من كتاب الحافظ الكبير أبي بكر البيهقي، المسمّى " بالمدخل إلى كتاب السّنن ". وقد اختصرته أيضاً نحو من هذا النّمط، من غير وكس ولا شطط، والله المستعان، وعليه الاتّكال"[1].

1 ينظر: الباعث الحثيث اختصار علوم الحديث ، المرجع السابق، ص 19

المطلب الثّاني: موضوعه ومنهجه فيه

أوّلا: موضوعه

من خلال عنوان الكتاب وهو اختصار علوم الحديث يتبيّن أنّ الموضوع الذّي يدور عليه هذا الكتاب هو عبارة عن اختصار وتهذيب لكتاب ابن الصلاح المعروف بأنواع علوم الحديث.

ثانيا: منهجه في الكتاب

على الرّغم من أنّ المؤلّفين القدامى لا يفصحون بمناهجهم التّأليفيّة إلاّ قليلا، لكن المتتبع لتصرّفاتهم في تصانيفهم لا يعدم وصفا تقريبيا لسمات مناهجهم التّأليفيّة، وابن كثير ليس استثناء من هذه القاعدة التي أوشكت أن تكون عامّة.

وقد ذكر المحقّق الدّكتور ماهر ياسين الفحل بعض الملامح لمنهج ابن كثير في تصنيفه هذا وسنعرضها مدّعمة بالأمثلة:

- اختصار الحافظ ابن كثير لكتب ابن الصلاح يمثل الشّطر أو قريب من الشّطر وقد اختصره بطريق إذ جعله جامع مقاصد الفوائد واستدرك فيه بعض ما فات ابن الصلاح كما نصّ عليه في مقدّمته[1].
- يمتاز الكتاب بزوائد كثيرة في كلامه عن أوّل من صنّف في المصطلح[2].
- استدراكه على ابن الصلاح وتعقّبه في أماكن كثيرة مثال ذلك تفريع ابن الصلاح الأنواع إلى خمسة وستين نوعا تعقّبه بأنّ بسط هذه الأنواع فيه نظر إذ يمكن إدماج بعضها ببعض ولأنّه فرّق بين متماثلات [3].
- امتاز ابن كثير في هذا المختصر بالأصالة إذ لم يقلّد ابن الصلاح في كثير من الأمر كما في ترتيب علوم أنواع الحديث إذ رتّبها على ما هو الأنسب عنده وقد أدمج بعضها في بعض
- نبّه على مناقشات كثيرة مهمة أغفل الكلام عنها ابن الصلاح واستدراكاته على ابن الصلاح وزوائده صدر كثيرا منها (قلت) وقد بلغت ستين موضعا ومثال ذلك قوله: (قلت هذا التّقسيم إن كان بالنّسبة إلى مافي نفس الأمر فليس إلاّ صحيح وضعيف..[4])

---

1 ينظر: الباعث الحثيث اختصار علوم الحديث ، المرجع السابق، ص 90

2 ينظر: ، المرجع نفسه، ص 89

3 ينظر: ، المرجع نفسه، ص 92

4 ينظر: ، المرجع السابق، ص 95

- حذف أسانيد ابن الصلاح
- خدم ابن كثير القارىء إذ ذلّل بعض التّعاريف التي ربما تعسّر على القارىء فساقها بسياق جديد ومثاله تعريفه للحديث الصّحيح حيث قال: (فحاصل حدّ الصّحيح أنّه المتّصل سنده بنقل العدل الضّابط عن مثله حتى ينتهي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أو إلى منتهاه، من صحابيّ أو من دونه، ولا يكون شاذّا مردودا، ولا معلّلا بعلّة قادحة، وقد يكون مشهورا وغريبا[1])
- ساق كثيرا من الفوائد والزّوائد بقوله: (فائدة) ومثاله قوله: (فائدة أوّل من اعتنى بجمع الصّحيح أبو عبد الله محمد بن اسم اعيل البخاري..[2])
- ترجيحاته الكثيرة كما أعلن عن مذهبه في جواز التّصحيح لأصحاب الأعصر المتأخّرة إذ قال: (ويجوز له الإقدام على ذلك وان لم ينصّ على صحته حافظ قبله موافقة للشّيخ أبي زكريّا يحي النّووي وخلاف للشّيخ أبي عمرو)[3]، (وكما وافق ابن الصلاح في مسألة القطع في أحاديث الصّحيحين ومخالفته للنّووي [4])
- الإحالة على كتبه[5]
- ذكر زوائد من عنده صدّرها بقوله: (حاشية)[6]
- كثرة اعتراضه على ابن الصلاح كما اعترض عليه في تنزيل كلام التّرمذي في تعريف الحسن[7]
- اعترض على قضايا مهمّة ذكرها ابن الصلاح وذكر وجه الإشكال لكنّه لم يأتي بالقول الفصل في المسألة بل ترك ذلك للاجتهاد المجتهدين كما في الكلام عن سكوت أبي داود[8]
- حكمه على بعض الأحاديث بما يليق بها كما في حكمه على حديث: (**من كذب علي متعمّدا فليتبوأ مقعده النار**) فقال: (هذا متواتر عنه)[9].

1ينظر: الباعث الحثيث اختصار علوم الحديث ، المرجع السابق، ص 97

2 ينظر: ، المرجع نفسه، ص 98

3 ينظر: ، المرجع نفسه، ص 101

4 ينظر: ، المرجع نفسه، ص 111

5 ينظر: ، المرجع السابق، ص 137/103 /199 /226 /237

6 ينظر: ، المرجع نفسه، ص 207/111

7 ينظر: ، المرجع نفسه، ص 114

8 ينظر: ، المرجع نفسه، ص 118

9ينظر: ، المرجع نفسه، ص 184

■ انفرد ابن كثير في مختصره هذا بنقله نفائس عن شيخه أبي الحجّاج المزّي ومثال ذلك قوله: (وكان شيخنا الحافظ أبو الحجّاج المزّي –تغمّده الله برحمته– يكتب في مجلس السّماع، وينعس في بعض الأحيان..، وكذلك قوله: وكان شيخنا الحافظ الكبير الجهبذ أبو الحجّاج المزّي –تغمّده الله برحمته–من أحسن النّاس أداء للإسناد والمتن..[1])

■ استدل بأدلّة لبعض القضايا العلميّة المختلفة فيها كما استدلّ بحديث على صحّة الوجادة كما في قوله: (قلت": وقد ورد في الحديث عن النبيّ صلى الله عليه وسلم أنه قال: "**أيّ الخلق أعجب إليكم إيمانا؟ قالوا: الملائكة، قال وكيف لا يؤمنون وهم عند ربهم؟ وذكروا الأنبياء، فقال: وكيف لا يؤمنون والوحي ينزل عليهم؟ قالوا: فنحن، قال: وكيف لا تؤمنون وأنا بين أظهركم؟ قالوا: فمن يا رسول الله؟ قال: قوم يأتون من بعدكم، يجدون صحفا يؤمنون بما فيها**" (2)، وقد ذكرنا الحديث بإسناده ولفظه في شرح البخاري، ولله الحمد. فيؤخذ منه مدح من عمل بالكتب المتقدّمة بمجرّد الوجادة لها «2». والله أعلم[2])

المطلب الثّالث: ثناء العلماء على الكتاب

لم أقف عند بحثي حول ثناء العلماء على كتاب ابن كثير من المتقدّمين ممّن ذكر هذا الكتاب إلاّ من كلام الحافظ ابن حجر فقال عنه:"وَقد اختصر مع ذلك كتاب ابن الصّلاح وله فيه فوائد[3]"، وأمّا من العلماء المعاصرين: فقد قال العلّامة أحمد شاكر: "وهو كتاب فذّ في موضوعه ألّفه إمام عظيم من الأئمة الثّقات المتحقّقين بهذا."

وقال عنه الشّيخ عبد الرزّاق حمزة:" ثم جاء الإمام ابن كثير الإمام الفقيه الحافظ المفسّر فاختصرها في رسالة لطيفة سمّاها الباعث الحثيث على معرفة علوم الحديث بعبارة سهلة فصيحة وجمل مفهومة مليحة واستدرك على ابن الصلاح استدراكات مفيدة لم يختصرها اختصارا مظغوطا مختلّا، ولا أطالها تطويلا منتشرا مشوّشا.... [4]"

---

1 ينظر: الباعث الحثيث اختصار علوم الحديث ، المرجع السابق، ص 267/212

2 ينظر: ، المرجع السابق، ص 222

3 الدرر الكامنة، المرجع نفسه

4 الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، المرجع السابق، ص 11/4

الفصل الثاني:

تعقّبات ابن كثير على ابن الصلاح في بعض مصطلحات الحديث ومباحث والجرح والتّعديل.

المبحث الأوّل: تعقّباته في بعض مصطلحات الحديث (تنويعه لأنواع علوم الحديث، مصطلحيّ الصّحيح والحسن)

- **المطلب الأوّل**: تعقّبه في تنويعه لأنواع علوم الحديث.
- **المطلب الثّاني**: تعقّبه في تقسيمه للحديث إلى صحيح وحسن وضعيف.
- **المطلب الثّالث**: تعقّبه على كلامه حول مستدرك الحاكم.
- **المطلب الرّابع**: تعقّبه في نقله كلام التّرمذي في نوع الحسن (حدّ الحسن، عبارة حسن صحيح،)
- **المطلب الخامس**: تعقّبه في تقسيمه للحديث الحسن.
- **المطلب السّادس**: تعقّبه حول كلامه على سنن أبي داود.

المبحث الأوّل: تعقّباته في تنويع أنواع علوم الحديث وفي نوعيّ الصّحيح والحسن

المطلب الأوّل: تعقّبه في تنويع أنواع علوم الحديث

قال ابن الصلاح بعد ذكره لأنواع علوم الحديث: (وذلك آخرها، وليس بآخر الممكن في ذلك، فإنّه قابل للتّنويع إلى ما لا يحصى، إذ لا تحصى أحوال رواة الحديث وصفاتهم، ولا أحوال متون الحديث وصفاتها، وما من حالة منها ولا صفة إلا وهي بصدد أن تفرد بالذّكر وأهلها، فإذا هي نوع على حياله، ولكنّه نصب من غير أرب، وحسبنا الله ونعم الوكيل.[1])

قال ابن كثير:" قلت ": وفي هذا كلّه نظر، بل في بسطه هذه الأنواع إلى هذا العدد نظر. إذ يمكن إدماج بعضها في بعض، وكان أليق مما ذكره، ثمّ إنّه فرّق بين متماثلات منها بعضها عن بعض، وكان اللاّئق ذكر كلّ نوع إلى جانب ما يناسبه، ونحن نرتّب ما نذكره على ما هو الأنسب، وربّما أدمجنا بعضها في بعض، طلباً للاختصار والمناسبة. وننبّه على مناقشات لا بدّ منها، إن شاء الله تعالى.[2]

يمكن تقسيم تعقّب ابن كثير على ابن الصلاح في تنويعه لعلوم الحديث إلى وجهين:

الوجه الأوّل: تعداده لأنواع علوم الحديث بهذا العدد وبهذا البسط إذ يمكن إدماجها في بعض لكون بعض الأنواع متداخلة في ما بينها

الوجه الثّاني: كونه فرّق بين متماثلات فكان الأليق أن يذكر كلّ قسم بجانب ما يماثله ويناسبه من الأقسام الأخرى

1أنواع علو م الحديث، المرجع السابق ص 78

2الباعث الحثيث، المرجع السابق ص21

المناقشة:

فهذا التّعقّب الذّي اعترض به ابن كثير على ابن الصلاح قد ذكره كلّ من جاء بعد ابن الصلاح كالزّركشي وابن حجر والبلقيني وممّن عمل على كتاب ابن الصلاح ويمكن إرجاع تلك الإيرادات التيّ أوردوها على ابن الصلاح من خلال تقسيمه

لأنواع علوم الحديث إلى ثلاثة أمور:

الأمر الأوّل: إدّعاء رجوع بعضها إلى بعض فيحصل التّداخل بينها فيدخل تحت الصّحيح المتّصل والمسند والمرفوع وتحت المعلّل الشّاذ والمنكر والمرسل والمدرج والمدلس كذلك الأفراد ترجع إلى الشّاذ وزيادة الثّقة، وقد أجاب على هذا الزّركشي فقال: إنّه لما كان يعني- ابن الصلاح – في مقام تعريف الجزئيّات انتفى التّداخل لاختلاف حقائقها في أنفسها بالنّسبة إلى الاصطلاح وإن كانت ترجع إلى قدر مشترك.[1]

أي أنّ ابن الصلاح كان في معرض تعريف وشرح كلّ نوع وقسم من أنواع مصطلح الحديث على حده، وهذا يقتضي وجود اختلافات في بعض الجزئيّات من هذه الأنواع، وإن كانت بعض هذه الأنواع تشترك فيما بينها في المعنى العام فلمّا كان الأمر كذلك فلا يقال أنّه ينبغي أن لا يفرّق بينها لحصول التّداخل فيما بينها.

الأمر الثّاني: دعوى أنّه لم يرتّب الجميع على نسق واحد في المناسبة فإنّه كان ينبغي أن يذكر بعد المسند المنقطع والمرسل والمعضل ويذكر المشهور والغريب والعزيز قبل أحوال الرّواة وغير ذلك. وقد أجاب على هذا الحافظ ابن حجر فقال: أنّه جمع متفرّقات هذا الفنّ من كتب مطوّلة في هذا الحجم اللّطيف، ورأى أنّ تحصيله وإلقائه على طالبيه أهمّ من صرف العناية إلى حسن ترتيب، فإنّني رأيت بخطّ صاحبه المحدّث فخر الدّين: عمر بن يحي الكرجي ما يصرّح بأنّ الشّيخ كان إذا حرّر نوعا من هذه الأنواع واستوفى التّعريف به وأورد أمثلته وما يتعلّق به أملاه، ثم انتقل إلى تحرير نوع آخر، فلأجل هذا احتاج إلى سرد أنواعه في خطبة الكتاب، لأنّه صنّفها بعد

فراغه من إملاء الكتاب، ليكون عنوانا للأنواع، ولو كانت محرّرة التّرتيب على الوجه المناسب ما كان سرده

للأنواع في الخطبة كثير الفائدة.[2]

1أنظر: النكت للزركشي، المرجع السابق، ج1،ص 57/56

2 النكت، ابن حجر، المرجع السابق، ج1،ص 233/232

الأمر الثّالث: كونه أهمل أنواعا أخرى من علوم الحديث "قلت": وهذا الاعتراض لا ينبغي أن يرد على ابن الصلاح لكونه لم يحصر أنواع علوم الحديث في ما ذكره بل قال إنّه قابل للتّنويع لأكثر من ذلك.

التّرجيح:

وبالرّغم من جملة الانتقادات التّي وجّهها العلماء ومنهم ابن كثير لابن الصّلاح في تنويعه لعلوم الحديث بهذه الصّورة وعلى هذاغ النّسق، وكذلك دعوى أنّه لم يرتّبها على الوجه الأمثل نجد أنّها لا ترد على ابن الصّلاح كما بيّنت في المناقشة للأمور الآتية :

أنّ ابن الصّلاح أراد بتنويعه لأنواع علوم الحديث بهذا الشّكل الإتيان على الأنواع جميع ،وتعريف كلّ قسم منها على حده فانتفى التّداخل بينها حينئذ.

وأمّا كونه لم يرتّبها التّرتيب الأمثل فقد اعتذر له الحافظ ابن حجر بقوله : إلى أن جاء الحافظ الفقيه تقيّ الدّينِ أبو عمرو عثمان بن الصّلاح عبدِ الرّحمن الشّهرزوريّ نزيل دمشق، فجمع لما ولِي تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفيّة كتابه المشهور، فهذّب فنونه، وأملاه شيئا بعد شيء، فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب،[1] ولذلك نجد بعض من اختصر كتاب ابن الصّلاح خالفه في ترتيب مباحث الكتاب كما فعل ابن جماعة في المنهل الرّوي وابن حجر في النّخبة وغيرهم.[2]

1 نزهة النظر، المرجع السابق، ص 40

2 أنظر: اختصار علوم الحديث، المرجع السابق، ص 92

المطلب الثّاني: تعقّبه في تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف

قال ابن الصلاح: (اعلم علّمك الله وإيّاي أنّ الحديث عند أهله ينقسم إلى صحيح وحسن وضعيف[1])

قال ابن كثير: (قلت هذا التّقسيم إن كان بالنّسبة إلى ما في نفس الأمر فليس إلاّ صحيح أو ضعيف، وإن كان بالنّسبة إلى اصطلاح المحدّثين فالحديث ينقسم عندهم إلى أكثر من ذلك[2])

فتعقّب ابن كثير هنا على ابن الصلاح من وجهين:

أحدهما: أنّه إذا كان يريد يعني – ابن الصلاح – ذات الأمر من حيث القبول والردّ فليس هناك إلاّ صحيح وكذب.

والثّاني: إذا كان قصد بتقسيمه هذا ما اصطلح عليه المحدّثون فهو أكثر من ذلك.

المناقشة:

كلّ من جاء بعد ابن الصلاح قد اعترض عليه قوله: إنّ الحديث ينقسم عند أهله إلى ثلاثة أقسام صحيح وحسن وضعيف وقالوا بأنّه ليس هناك إلا قسمين صحيح وضعيف لا ثالث، من ذلك ما قاله شيخ الإسلام ابن تيميّة: (وأمّا قسمة الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف فهذا أوّل من عرف أنّه قسّمه هذه القسمة أبو عيسى التّرمذي ولم تعرف هذه القسمة عن أحد قبله.[3])

وقد تعقّب ابن تيميّة الزّركشي بعد أن ذكر كلامه وبيّن أنّ مصطلح الحسن كان معروفا عند غير التّرمذي في كلام المتقدّمين ومثّل على ذلك بكلام للشّافعي والبيهقي، فأمّا كلام الشّافعي فقد قال الزّركشي:

قلت وذكر الأستاذ أبو منصور البغدادي في كتاب الردّ على الجرجاني أنّ الرّشيد لما امتحن الشّافعي قال له: كيف علمك بالسّنة قال أعرف منها المنقول بالتّواتر وما يوجب العمل من أخبار الآحاد وأميّز منها بين الصّحيح الذّي يجب قبوله والسّقيم الذّي لا يجب قبوله ويجب ردّه والمتوسّط الذّي يتوقّف فيه

1انواع علوم الحديث، المرجع السابق، ص 79

2الباعث الحثيث، المرجع السابق، ص 21

3مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ت عبد: الرحمان بن محمد: بن قاسم، ط 1416هـ، 1995 م، د: مجمع الملك فهد: لطابعة المصحف الشريف المدينة المنورة، ج1،8 ص 23

وقال البيهقيّ في رسالته للجوينيّ الأحاديث المرويّة على ثلاثة أنواع نوع اتّفق أهل العلم على صحّته ونوع اتّفقوا على ضعفه ونوع اختلفوا في ثبوته.[1]

والذّي يظهر من كلام ابن تيميّة أنّ التّرمذي هو أوّل من جعل الحسن قسما خاصّا (كاصطلاح خاصّ) ولم يرد أن ينفي أنّ الحسن لم يكن معروفا في عرف من سبقه من العلماء. وهذا ما أشار إليه السّخاويّ كما في قوله: (بل نقل ابن تيمية إجماعهم إلاّ التّرمذي خاصة – عليه أو بالنّظر[2])

وقال العراقيّ: أنّ ما نقله عن أهل الحديث من كون الحديث ينقسم إلى هذه الأقسام الثّلاثة ليس بجيّد فإنّ بعضهم يقسّمه إلى قسمين فقط صحيح وضعيف وقد ذكر المصنّف هذا الخلاف في النّوع الثّاني في التّاسع من التّفريعات المذكورة فيه فقال من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن ويجعله مندرجا في أنواع الصّحيح لا ندراجه في أنواع ما يحتجّ به قال وهو الظّاهر من كلام أبي عبد الله الحاكم في تصرّفاته إلى آخر كلامه فكان ينبغي الاحتراز عن هذا الخلاف هنا[3].

قلت: إنّ ابن الصلاح ذكر هذا التّقسيم عن الإمام الخطّابي كما بيّن ذلك عند كلامه عن الحسن، ولم يهمل ذكر اختلاف العلماء في ذلك بل أشار إلى ذلك في قسم الحسن وإنما اكتفى بذلك في هذا الموطن لعلّه رأى ذكر ذلك في باب الحسن أفضل.

وأمّا قول ابن كثير (وإن كان بالنّسبة إلى اصطلاح المحدّثين فهو ينقسم إلى أكثر من ذلك) وجوابه أنّ تلك الأقسام الأخرى تعود في حقيقة الأمر إلى هذه الأقسام الثلاثة، وقد أشار إلى ذلك السّيوطي بقوله بعد أن ذكر تعقّب ابن كثير: (وجوابه أنّ المراد الثّاني والكلّ راجع إلى هذه الثّلاثة.[4])

التّرجيح:

والذّي يظهر أنّ تعقّب ابن كثير لايرد على ابن الصّلاح لكونه قد نقلها عن غيره كما بيّن ذلك في موضع الحسن و أنّ القسمة الثّلاثيّة التّي جاء بها ابن الصلاح للحديث " صحيح – حسن – ضعيف " وادّعى بأنّها عند أهل الحديث إنّما قصد بها ما استقر عليه العمل عند المحدّثين في العصور

1ينظر النكت للزركشي، المرجع السابق، ج1،ص 96

2 فتح المغيث، السخاوي، علي حسن علي، ط الأولى 1424 هـ، 2003م، د: السنة مصر، ج1،ص 26

3 التقييد: و الإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، العراقي، ت اسامة بن عبدالله الخياط ط الرابعة 1435 هـ، 2014 م، د: البشائر الاسلامية ج1، ص 217

4 تدريب الراوي، السيوطي، ت أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، د: طيبة، ج1،ص 61

المتأخّرة، ولم يرد بذلك أهل الحديث قاطبة ولذلك نجده قد بيّن اختلاف العلماء في ذلك في قسم الحسن، فيكون قوله عند أهل الحديث من العام الذّي أريد به الخصوص وقد أشار إلى ذلك.

ابن حجر في قوله عند كلام ابن الصلاح: "من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن". فقال:

هذا ينبغي أن يقيّد به إطلاقه في أوّل الكلام على نوع الصّحيح، وهو قوله: "الحديث ينقسم عند أهله إلى صحيح وحسن وضعيف[1]. وقال السّخاوي: (وأهل هذا الشّأن أي: الحديث قسّموا بالتّشديد – السّنن المضافة للنّبيّ صلى الله عليه وسلم قولا له أو فعلا أو تقريرا وكذا وصفا وأيّاما.

إلى صحيح وضعيف وحسن وذلك بالنّظر لما استقرّ اتفاقهم بعد الاختلاف عليه، وإلا فمنهم – كما سيأتي في الحسن مما حكاه ابن الصّلاح في غير هذا الموضع من علومه من يدرج الحسن في الصّحيح ؛ لاشتراكهما في الاحتجاج. [2])، وأمّا اقتصاره على هذه القسمة الثّلاثيّة للحديث دون ذكر أقسام أخرى للحديث إنّما أراد بذلك قسمة إجماليّة ثمّ عدّد أقسام أخرى للحديث في مواطن أخرى لرجوع هذه الأخيرة إلى القسمة الثّلاثيّة.

ولقد أجاد السّيوطي في توضيح هذه المسألة وبيانها فكان ممّا قاله: (الحديث فيما قال الخطّابي في معالم السّنن، وتبعه ابن الصلاح: ينقسم عند أهله على ثلاثة أقسام: (صحيح، وحسن، وضعيف) لأنّه إمّا مقبول أو مردود، والمقبول إمّا أن يشتمل من صفات القبول على أعلاها أو لا، والأوّل: الصّحيح، والثّاني: الحسن، والمردود لا حاجة إلى تقسيمه؛ لأنّه لا ترجيح بين أفراده. واعترض بأنّ مراتبه أيضا متفاوتة، فمنه ما يصلح للاعتبار وما لا يصلح، كما سيأتي، فكان ينبغي الاهتمام بتمييز الأوّل من غيره.

وأجيب بأنّ الصّالح للاعتبار داخل في قسم المقبول؛ لأنّه من قسم الحسن لغيره، وإن نظر إليه باعتبار ذاته، فهو أعلى مراتب الضّعيف، وقد تفاوتت مراتب الصّحيح أيضا ولم تنوّع أنواعا، وإنّما لم يذكر الموضوع لأنّه ليس في الحقيقة بحديث اصطلاحا، بل بزعم واضعه، وقيل: الحديث صحيح وضعيف فقط، والحسن مدرج في أنواع الصّحيح. قال العراقي في نكته: ولم أر من سبق الخطّابي إلى تقسيمه المذكور، وإن كان في كلام المتقدّمين ذكر الحسن، وهو موجود في كلام الشّافعي والبخاري وجماعة، ولكنّ الخطّابي نقل التّقسيم عن أهل الحديث. وهو إمام ثقة، فتبعه ابن الصلاح. [3])

---

1 ينظر النكت لابن حجر، المرجع السابق، ج1، ص 479

2ينظر فتح المغيث، السخاوي، المرجع السابق، ج1، ص26

3 ينظر: تدريب الرّاوي، المرجع السابق، ج1، ص 61

المطلب الثّالث: تعقّبه حول كلامه على مستدرك الحاكم

قال ابن الصّلاح: (المستدرك على الصّحيحين" للحاكم أبي عبد الله كتاب كبير يشتمل مما فاتهما على شيء كثير وإن يكن عليه في بعضه مقال، فإنّه يصفو له منه صحيح كثير[1])

قال ابن كثير: (قلت في هذا نظر فإنّه يلزمهما بإخراج أحاديث لا تلزمهما لضعف رواتها عندهما أو تعليلهما ذلك والله أعلم[2].)

قلت: ومعنى كلام ابن كثير هنا في تعقّبه على ابن الصلاح في قوله على مستدرك الحاكم أنّه صفا له من الصّحيح شيء كثير أنّ الحاكم يلزم الشّيخين بإخراج أحاديث لا تلزمهما ويقول هي على شرط الشّيخين أو أحدهما وفي حقيقة الأمر نجد أنّ تلك الأحاديث لا تلزمهما إمّا لضعف في رواتها أو لوجود علّة فيها.

المناقشة:

والملاحظ من كلام ابن كثير أنّ تعقّبه ينصبّ حول نوع من أنواع الصّحيح التّي أدرجها الحاكم في مستدركه وهو الذّي ما يقول فيه صحيح على شرط الشّيخين أو أحدهما وهذا ما يدفعنا لطرح هذا التّساؤل:

هل ابن الصلاح أراد بقوله ويصفو له من الصّحيح شيء كثير الصّحيح من حيث هو؟ أو الصّحيح على شرطيهما؟

1 انواع علوم الحديث، المرجع السابق، ص 86

2 الباعث الحثيث، المرجع السابق، ص 26

والظّاهر من كلام ابن الصلاح أنّه قصد الجميع لكونه لم يعيّن نوعا من أنواع الصّحيح وقد بيّن الحاكم في المستدرك أنواع الصحيح التّي سيدرجها في كتابه فكان ممّا قاله: (وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات، قد احتجّ بمثلها الشّيخان رضي الله عنهما أو أحدهما[1])

وبعد النّظر في صنيع الحاكم في المستدرك وما ذكره في مقدّمته يمكننا أن نقسّم الأحاديث الصّحيحة التي فيه إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأوّل: صحيح على شرط الشّيخين

القسم الثّاني: صحيح على شرط البخاري أو مسلم

القسم الثّالث: ما يقول فيه صحيح فقط

قال السّيوطي: (واعتنى الحافظ أبو عبد الله الحاكم في المستدرك بضبط الزّائد عليهما ممّا هو على شرطهما أو شرط أحدهما، أو صحيح، وإن لم يوجد شرط أحدهما، معبّرا عن الأوّل بقوله: هذا حديث صحيح على شرط الشّيخين، أو على شرط البخاري أو مسلم، وعن الثّاني بقوله: هذا حديث صحيح الإسناد، وربّما أورد فيه ما هو في الصّحيحين، وربّما أورد فيه ما لم يصحّ عنده منبّها على ذلك، وهو متساهل في التّصحيح.[2])

ولقد تباينت آراء العلماء في الكلام حول كتاب المستدرك للحاكم من حيث وجود الصّحيح فيه فمنهم من بالغ في نفي وجود الصّحيح فيه ممّا هو على شرط الشّيخين ومنهم من تساهل فاعتمد تصحيحه مطلقا ومنهم من توسّط فقال بوجود الصّحيح فيه غير أنّه قليل فممّن بالغ في التّشنيع عليه أبو سعيد الماليني فيما نقله عنه الذّهبي في السّير حيث قال: (طالعت كتاب المستدرك على الشّيخين الذّي صنّفه الحاكم من أوّله إلى أخره فلم أر فيه حديث على شرطهما)

وقال الذّهبي عقب نقله لكلام الماليني: (هذه مكابرة وغلوّ وليست رتبة أبي سعيد أن يحكم بهذا بل في المستدرك شيء كثير على شرطهما وشيء كثير على شرط أحدهما ولعلى مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقلّ فإنّ في كثير من ذلك أحاديث في الظّاهر على شرط أحدهما أو كليهما وفي الباطن لها علل خفيّة مؤثّرة، وقطعة من الكتاب إسناده صالح وحسن وجيّد وذلك نحو ربعه وباقي الكتاب

---

1 المستدرك على الصحيحين، الحاكم، ت مصطفى عبد: القادر عطا، ط الأولى 1411هـ، 1990 م، د: الكتب العلمية بيروت، ج1،ص 1

2 تدريب الراوي، المرجع السابق، ج1،ص 112

مناكير وعجائب وفي غضون ذلك أحاديث نحو المئة يشهد القلب ببطلانها كنت قد أفردت منها جزءا [1]).

قلت: والظّاهر من كلام الذّهبي أنّه ممّن توسّط في الحكم على كتاب المستدرك وتبعه على ذلك الحافظ ابن كثير وقد تقدّم معنا كلام الحافظ ابن كثير وأمّا الحافظ ابن حجر فقد قسّم كتاب المستدرك على أقسام وكلّ قسم من تلك الأقسام ينقسم كذلك، وبيّن من خلال تلك الأقسام كيف أنّ الحاكم يلزم البخاريّ ومسلما بإخراج أحاديث ممّن هي على شرطهما كما يدّعي، وفي توضيح لكلام ابن كثير المتقدّم، ثمّ بنى على ذلك حكمه على الكتاب فقال بعد أن ذكر كلام الذّهبي المتقدّم: (وهو كلام مجمل يحتاج إلى إيضاح وتبيّين، من الإيضاح أنّه ليس جميعه كما قال، فنقول:

ولقد قسّم الحافظ ابن حجر أحاديث مستدرك الحاكم إلى أقساما، وكلّ قسم منها يمكن تقسيمه:

الأوّل: أن يكون إسناد الحديث الذّي يخرجه محتجّا برواته في الصّحيحين أو أحدهما على صورة الاجتماع سالما من العلل، واحترزنا بقولنا على صورة الاجتماع عمّا احتجّا برواته على صورة الانفراد كسفيان بن حسين عن الزّهري، فإنّهما احتجّا بكلّ منهما، ولم يحتجّا برواية سفيان بن حسين عن الزّهري؛ لأنّ سماعه من الزّهري ضعيف دون بقية مشايخه، قلت: ويعني بذلك أنّه حتّى يصحّ أن يقال أنّ الحديث بإسناده على شرط الشّيخين لابدّ أن يكون رواته قد احتجاّ بهما الشّيخين على سبيل الاجتماع لا على الانفراد وقد مثّل على ذلك برواية سفيان بن الحسين عن الزّهري فقد أخرجا كلّ من الشّيخين لسفيان بن حسين ولكن في غير الزّهري فإذا وجد الحاكم إسنادا فيه سفيان بن حسين وهو صحيح ولم يخرجاه فيقول هو من شرط الشّيخين ولم يخرجاه ويكون عن الزّهري ومثال ذلك حديث قال فيه: (حدّثناه أبو علي الحسين بن علي الحافظ، ثنا أحمد بن عمير الدّمشقي، ثنا محمد بن هاشم، ثنا سويد بن عبد العزيز، ثنا سفيان بن حسين، عن الزّهري، عن عروة، عن عائشة، رضي الله عنها، أنّ النّبيّ صلى الله عليه وسلم قال: " **لا اعتكاف إلاّ بصيام**."[2])

فإذا وجد حديث من روايته عن الزّهري لا يقال على شرط الشّيخين أنّهما احتجّا بكلّ منهما، بل لا يكون على شرطهما إلا إذا احتجّا بكلّ منهما على صورة الاجتماع، وكذا إذا كان الإسناد قد

1 سير أعلام النبلاء، المرجع السابق، ج1،7 ص 176

2 المستدرك، الحاكم، ت مقبل بن هادي الوادعي، رقم الحديث 1607 ط 1417 هـ، 1997 م، د: الحرمين، ج1، ص606

احتجّ كلّ منهما برجل منه ولم يحتجّ بآخر منه، كالحديث الذّي يروى عن طريق شعبة مثلا عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس – رضي الله تعالى عنهما –، فإنّ مسلما احتجّ بحديث سماك إذا كان من رواية الثّقات عنه، ولم يحتجّ بعكرمة واحتجّ البخاري بعكرمة دون سماك، فلا يكون الإسناد والحالة هذه على شرطهما فلا يجتمع فيه صورة الاجتماع. قلت: ويعني بذلك أنّه حتى يكون على شرط الشّيخين لا بدّ أن يشتركا في التّخريج لراو من ذلك الإسناد لا أن ينفرد بالرّواية عنه أحدهم دون الآخر، ومثاله ما رواه الحاكم: أخبرنا أحمد بن محمد بن سلمة العنزي، عن عثمان بن سعيد الدّارمي، ثنا موسى بن اسم اعيل، ثنا حمّاد بن سلمة، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس: " **أنّهم شكوا في هلال رمضان، فأرادوا أن لا يقوموا ولا يصوموا، فجاء أعرابي من الحرّة فشهد أنّه رأى الهلال " فأمر النبيّ صلى الله عليه وسلم بلالا أن يقوموا ويصوموا** " قال الحاكم هذا حديث صحيح ولم يخرّجاه.[1]

القسم الثاني: أن يكون إسناد الحديث قد أخرجا لجميع رواته لا على سبيل الاحتجاج بل في الشّواهد والمتابعات والتّعاليق أو مقرونا بغيره. ويلحق بذلك ما إذا أخرجا لرجل وتجنّبا ما تفرّد به أو ما خالف فيه. كما أخرج مسلم من نسخة العلاء بن عبد الرّحمن عن أبيه عن أبي هريرة – رضي الله تعالى عنه – ما لم يتفرّد به.

فلا يحسن أن يقال إنّ باقي النّسخة على شرط مسلم؛ لأنّه ما خرّج بعضها إلا بعدما تبيّن له أنّ ذلك ممّا لم ينفرد به. فما كان بهذه المثابة لا يلحق أفراده بشرطهما.

وقد عقد الحاكم في كتاب المدخل بابا مستقلاّ ذكر فيه من أخرج له الشّيخان في المتابعات وعدد ما أخرجا من ذلك، ثمّ أنّه مع هذا الاطلاع يخرج أحاديث هؤلاء في المستدرك/ زاعما أنّها على شرطهما.

ولا شكّ في نزول أحاديثه عن درجة الصّحيح بل ربّما كان فيها الشاذّ والضّعيف، لكنّ أكثرها لا ينزل عن درجة الحسن. والحاكم وإن كان ممّن لا يفرق بين الصّحيح والحسن بل يجعل الجميع صحيحا تبعا لمشايخه كما قدمناه عن ابن خزيمة وابن حبّان، فإنّما يناقش في دعواه أنّ الحديث هؤلاء على شرط الشّيخين أو أحدهما. وهذا القسم هو عمدة الكتاب. قلت: ويعني بذلك أنّ الحاكم يلزم الشّيخين بتخريج أحاديث فيها من الرّواة قد أخرجا لهما في الصّحيحين ويقول أنّها من شرطهما

1 ينظر: المستدرك للحاكم، المرجع نفسه، ج1، ص 586

ولكن عند الرّجوع إليهما نجدهما قد أخرجا لهما في المتابعات والشّواهد لا في الأصول فلا يكون حيئذ من شرطهما.

القسم الثالث: أن يكون الإسناد لم يخرجا له لا في الاحتجاج ولا في المتابعات. وهذا قد أكثر منه الحاكم، فيخرج أحاديث عن خلق ليسوا في الكتابين ويصحّحها، لكن لا يدّعي أنّها على شرط واحد منهما، وربّما ادّعى ذلك على سبيل الوهم. وكثير منها يعلّق القول بصحّتها على سلامتها من بعض روّاتها. كالحديث الذّي أخرجه من طريق اللّيث عن إسحاق بن بزرج عن الحسن بن علي في التّزيّن للعيد. قال في أثره:

"لولا جهالة إسحاق لحكمت بصحته" وكثير منها لا يتعرّض للكلام عليه أصلا.

ومن هنا دخلت الآفة كثيرا فيما صحّحه، وقلّ أن تجد في هذا القسم حديثا

يلتحق بدرجة الصّحيح فضلا عن أن يرتفع إلى درجة الشّيخين والله أعلم

ومن العجيب ما وقع للحاكم أنّه أخرج لعبد الرّحمن بن زيد بن أسلم. وقال بعد روايته:

هذا صحيح الإسناد، وهو أوّل حديث ذكرته لعبد الرّحمن مع أنّه قال في كتابه الذّي جمعه في الضّعفاء:

"عبد الرّحمن بن زيد بن أسلم روى عن أبيه أحاديث موضوعة لا يخفى على من تأمّلها من أهل الصّنعة أنّ الحمل فيها عليه".

وقال في آخر هذا الكتاب: فهؤلاء الذّين ذكّرتهم قد ظهر عندي جرحهم؛ لأنّ الجرح أستحلّه تقليدا. انتهى.

فكان هذا من عجائب ما وقع له من التّساهل والغفلة.

ومن هنا يتبيّن صحّة قول ابن الأخرم التّي قدّمناها

وأنّ قول المؤلّف أنّه يصفو له منه صحيح كثير غير جيّد، بل هو قليل بالنّسبة إلى أحاديث الكتابين؛ لأنّ المكرّر يقرب من ستة آلاف.

والذّي يسلم من المستدرك على شرطهما أو شرط أحدهما مع الاعتبار الذّي حرّرناه دون الألف، فهو قليل بالنّسبة إلى ما في الكتابين – والله أعلم[1]).

1النكت، ابن حجر، المرجع السابق ج1، ص 314، 319

ثمّ قال ابن الصلاح: (واعتنى الحاكم أبو عبد الله الحافظ بالزّيادة في عدد الحديث الصّحيح على ما في الصّحيحين، وجمع ذلك في كتاب سماه " المستدرك " أودعه ما ليس في واحد من"الصّحيحين" ممّا رآه على شرط الشّيخين قد أخرجا عن روّاته في كتابيهما، أو على شرط البخاري وحده، أو على شرط مسلم وحده، وما أدّى اجتهاده إلى تصحيحه وإن لم يكن على شرط واحد منهما وهو واسع الخطو في شرط الصّحيح، متساهل في القضاء به فالأولى أن نتوسّط في أمره فنقول: ما حكم بصحّته ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة، إن لم يكن من قبيل الصّحيح فهو من قبيل الحسن يحتجّ به ويعمل به، إلاّ أن تظهر فيه علّة توجب ضعفه[1]).

قال ابن كثير: (" قلت ": في هذا الكتاب أنواع من الحديث كثيرة؛ فيه الصّحيح المستدرك، وهو قليل، وفيه صحيح قد خرّجه البخاري ومسلم أو أحدهما، لم يعلم به الحاكم. وفيه الحسن والضّعيف والموضوع أيضاً، وقد اختصره شيخنا أبو عبد الله الذهبي، وبيّن هذا كلّه، وجمع فيه جزءاً كبيراً ممّا وقع من الموضوعات وذلك يقارب مائة حديث. والله أعلم[2].).

والملاحظ من كلام ابن الصلاح هنا أنّه حكم على الحاكم بأنّه متساهل في شرط الصّحيح ثم ذكر أنّه ينبغي التوسّط في أمر الأحاديث التّي يصحّحها الحاكم ولا يوجد من وافقه على تصحيحها من الأئمة فيحكم عليها حينئذ أنّها من قبيل الحسن الذّي يحتجّ به إلاّ أن تظهر فيه علّة تستوجب ضعفها فهو قد أغلق باب الاجتهاد كما يظهر، وهذا يوهم أن ليس في المستدرك إلاّ الصّحيح أو الحسن وهذا القول لا يسلّم له به كما تقدّم معنا من كلام الأئمة ثمّ استدرك عليه ابن كثير بأنّه يوجد فيه ما هو أقلّ من ذلك وأحطّ من الضّعيف ومن الضّعيف الذّي اشتدّ ضعفه وكذلك الموضوع وقد نقل عن شيخه الذّهبي أنّه ألحق الموضوع من الأحاديث في المستدرك إلى مئة حديث.

المناقشة:

فتعقّب ابن كثير هنا صحيح وارد على ابن الصلاح لأنّ قول ابن الصلاح فيما لم نجد فيه تصحيح لغيره من الأئمة فإن لم يكن صحيح فهو حسن يحتجّ به قد ردّ عليه فيه.

قال العراقي: (وقد تعقّبه بعض من اختصر كلامه وهو مولانا قاضي القضاة بدر الدين ابن جماعة فقال: إنّه يتتّبع ويحكم عليه بما يليق بحاله من الحسن أو الصّحة أو الضّعف. وهذا هو

1انواع علوم الحديث، المرجع السابق، ص 88، 90

2الباعث الحثيث، المرجع السابق، ص 29

الصّواب، إلاّ أنّ الشّيخ أبا عمرو رحمه الله رأيه أنّه قد انقطع التّصحيح في هذه الأعصر فليس لأحد أن يصحّح، فلهذا قطع النّظر عن الكشف عليه، والله أعلم[1].)

وقال الزّركشي: (وما ذكره من الحكم بالحسن عند التفرّد مردود بل الصّواب أنّ ما انفرد بتصحيحه فيتّبع بالكشف عنه ويحكم عليه بما يقتضي حاله من الصّحة أو الحسن أو الضّعف وعلى ذلك عمل الأئمة المتأخّرين وإنّما ألجأ ابن الصلاح إلى ذلك اعتقاده أنّه ليس لأحد التّصحيح في هذه الأعصر.[2])

التّرجيح:

وبعد هذا النّقل الذي نقلته في الكلام عن الحاكم ومستدركه يترجح لي من الأقوال صحّة كلام الحافظ ابن كثير أنه لا يصفو من الصّحيح بالنّسبة للحاكم في المستدرك إلاّ قليل وفي كلام الذّهبي الذي نقلته فيما تقدّم وتحقيق الحافظ ابن حجر غنية في التّدليل على ذلك، وقد أعذر الحافظ ابن حجر وبيّن سبب ما وقع للحاكم من التّساهل فقال:(وإنّما وقع للحاكم التّساهل لأنّه سوّد الكتاب لينقّحه فأعجلته المنيّة، قال: وقد وجدت في قريب نصف الجزء الثّاني من تجزئة ستة من المستدرك: إلى هنا انتهى إملاء الحاكم، قال: وما عدا ذلك من الكتاب لا يؤخذ عنه إلا بطريق الإجازة، فمن أكبر أصحابه وأكثر النّاس له ملازمة البيهقي، وهو إذا ساق عنه من غير المملى شيئا لا يذكره إلا بالإجازة، قال: والتّساهل في القدر المملى قليل جدّا بالنّسبة إلى ما بعده.[3])

1التقييد: والإيضاح، المرجع السابق ص249

2 النكت، للزركشي، المرجع السابق، ج1، ص 226

3 تدريب الرواي، المرجع السابق، ج1،ص 113

قال ابن الصلاح: (واتّضح أنّ الحديث الحسن قسمان:

أحدهما: الحديث الذّي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليّته، غير أنّه ليس مغفّلا كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متّهم بالكذب في الحديث، أي: لم يظهر منه تعمّد الكذب في الحديث ولا سبب آخر مفسّق، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن روي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر، حتّى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذّا ومنكرا، وكلام التّرمذي على هذا القسم يتنزّل.

القسم الثّاني: أن يكون راويه من المشهورين بالصّدق والأمانة، غير أنّه لم يبلغ درجة رجال الصّحيح؛ لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعدّ ما ينفرد به من حديثه منكرا، ويعتبر في كلّ هذا مع سلامة الحديث من أن يكون شاذّا ومنكرا سلامته من أن يكون معلّلا. وعلى القسم الثّاني يتنزّل كلام الخطّابي.[1])

قال ابن كثير: (" قلت ": لا يمكن تنزيله لما ذكرناه عنه. والله أعلم.[2])

لسببين وهما:

الأوّل: أنّه لم يعرف الحسن ولا اصطلح عليه وهذا قد سبق الردّ عليه

الثّاني: أنّه وإن كان فرضا قد عرّفه فإنّه يرد عليه أنّه يقول في حكمه على بعض الأحاديث حديث حسن غريب لا نعرفه إلاّ من هذا الوجه.

المناقشة:

ينبغي أن نعلم أوّلا أنّ هذا الاصطلاح للحسن بهذه الصّورة اصطلاح خاصّ بالتّرمذي في كتابه الجامع كما نصّ على ذلك بقوله: (فهو عندنا حديث حسن)

وأمّا حكم التّرمذي على بعض الأحاديث بقوله هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلاّ من هذا الوجه ينافي كلامه في حدّ الحسن الذّي اشترط فيه أن يروى نحوه من غير وجه في الظّاهر، لكون الغريب لا يروى إلاّ من وجه واحد وهذا لا يتطابق مع الحسن الذّي اشترط فيه أن يروى من غير وجه فالجمع بينهما بهذه الصّورة لا يتأتّى في الظّاهر.

1انواع علوم الحديث، المرجع السابق، ص 100، 101

2الباعث الحثيث، المرجع السابق، ص 39

قال ابن دقيق العيد: وقال أبو عيسى التّرمذي: (أنّه يريد بالحسن أن لا يكون في إسناده من يتّهم بالكذب ولا يكون حديثا شاذّا ويروى من غير وجه نحو ذلك وهذا يشكل عليه ما يقال فيه أنّه حسن مع أنّه ليس له مخرج إلا من وجه واحد[1])

قال الزّركشي: (قال بعض المحقّقين ولم يف التّرمذي بهذا الشّرط في الحسن وقد حكم بحسن أحاديث لم تجمع هذه الصّفات قلت ومنه قوله هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه فأين هذا من قوله ويروى من غير وجه[2]).

قلت: وبعد نقلنا لكلام كلّ من ابن دقيق العيد والزّركشي في اعتراضهما على التّرمذي في جمعه بين الحسن والغرابة في حكمه على بعض الأحاديث لاختلاف شرط الحسن الذّي حدّه التّرمذي مع الغريب الذّي فيه أن يروى من غير وجه والغريب عكس ذلك فحتّى لا يكون التّرمذي كلامه هدرا ولا تعريفه للحسن غير متطابق مع واقع عمله في كتابه الجامع، هذا ما يدفعنا لطرح تساؤل وهو ما المقصود بالغريب ؟ وهل هو ما روي من وجه واحد ؟ أم أنّ له أنواعا وتقسيمات أخرى ؟

فعند الرّجوع إلى أقوال أهل العلم الذّين ذكروا هذه المسألة نجد أنّهم ذكروا للغريب أنواعا وتفريعات أخرى التي يمكن أن ننزّل كلام التّرمذي ومقصوده عنها، ولقد ناقش هذه المسألة ابن سيّد النّاس وهذا كلامه: وممّا يورد على أبي عيسى –رحمه الله– قوله: "حسن غريب"، إذ الغريب ينافي الحسن من جهة أنّه شرط في الحسن أن يروى نحوه من وجه آخر، وليس الغريب كذلك، فثبوت مثله أو نحوه رافع للغرابة عنه؛ فيحتاج إلى معرفة "الغريب" ما هو؟ وحينئذ يتبيّن هل هذا الإيراد لازم أم لا؟ فنقول: الغريب على أقسام:

- غريب سندا ومتنا.
- ومتنا لا سندا.
- وسندا لا متنا.
- وغريب بعض السند فقط.
- وغريب بعض المتن فقط[3]

---

1 الاقتراح في بيان الاصطلاح، ابن دقيق العيد، د: الكتب العلمية بيروت، ص 8

2النكت لزركشي، المرجع السابق، ج1، ص 308

3 ينظر: النفح الشذي، المرجع السابق، ج1، ص 33

وذكر ذلك ابن رجب فكان ممّا قال: (وعلى هذا فلا يشكل قوله: "حديث حسن غريب"، ولا قوله: صحيح حسن غريب لا نعرفه إلاّ من هذا الوجه، لأنّ مراده أنّ هذا اللّفظ لا يُعرف إلا من هذا الوجه، لكن لمعناه شواهد من غير هذا الوجه، وإن كانت شواهد بغير لفظه.

وهذا كما في حديث "الأعمال بالنيّات" فإنّ شواهده كثيرة جداً في السّنة، ممّا يدلّ على أنّ المقاصد والنيّات هي المؤثّرة في الأعمال، وأنّ الجزاء يقع على العمل بحسب ما نوي به، وإن لم يكن لفظ حديث عمر مرويّا من غير حديثه من وجه يصحّ.[1])

وممّا يؤكّد على هذا صنيع التّرمذي في جامعه فإنّنا نجده يطلق هذه العبارة بصور مختلة فتجده يقول حسن غريب، وحسن غريب لا نعرفه إلاّ من هذا الوجه، وحسن غريب من هذا الوجه، ومن أمثلة ذلك:

حديث عن ابن عباس، أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **إذا توضأت فخلّل بين أصابع يديك ورجليك.**

هذا حديث حسن غريب.[2]

حديث رافع بن خديج، وسهل بن أبي حثمة، أنّ رسول الله صلى الله عليه **وسلم نهى عن بيع المزابنة الثمر بالتمر، إلا لأصحاب العرايا، فإنه قد أذن لهم، وعن بيع العنب بالزبيب، وعن كل ثمر بخرصه.**

هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه.[3]

حديث عن عائشة، **أنّها كانت تحمل من ماء زمزم وتخبر أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحمله.**

هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه.[4]

---

1 شرح علل الترميذي، ابن رجب، ت: همام عبد الرحيم سعيد، ط 1407، 1987، د: مكتبة المنار الزرقاء الاردن، ج2،ص 607

2 السنن، الترمذي، ت بشار عواد: معروف، ط 1998 م، د: الغرب الإسلامي، بيروت ج1، ص 95

3 السنن، الترمذي، المرجع نفسه، ج2، ص 587

4 السنن، المرجع نفسه، ج2، ص 287

التّرجيح:

لقد تباينت آراء العلماء في توجيه كلام التّرمذي في جمعه بين الحسن والغريب فإنّ الحسن عنده ما تعدّدت مخارجه، والغريب، ما لم يرو إلا من وجه واحد إلى توجيهات عديدة فعند الجمع بينهما يكون هناك تنافر وتعارض ظاهرا، والبتّ في هذه المسألة من الصّعوبة بمكان، ولقد حاول العلماء إيجاد إيجابيات لهذه القضيّة كما تقدّم معنا من كلام ابن سيّد النّاس وابن رجب، ولقد ساند كلام الأخيرين من المعاصرين أحمد شاكر فكان ممّا ذكر في هذه المسألة: (الذّي يبدوا لي في الجواب عن هذا: أنّ التّرمذي لا يريد بقوله في بيان معنى الحسن " ويروى من غير وجه نحو (ذلك) " أن نفس الحديث عن الصّحابي يروى من طرق أخرى، لأنّه لا يكون حينئذ غريبا، وإنّما يريد أن لا يكون معناه غريبا: بأن يروى المعنى عن صحابي آخر، أو يعتضد بعمومات أحاديث أخر، أو بنحو ذلك ممّا يخرج به معناه عن أن يكون شاذّا غريبا. فتأمّل).[1]

قلت: والملاحظ في هذه المسألة بعد عرضي لأقوال أهل العلم في هذه القضيّة، وإيراد ابن كثير المتقدّم يظهر لي والعلم عند الله تعالى أنّه لا تعارض بين كلام التّرمذي في الحسن وبين حكمه على بعض الأحاديث بالحسن والغرابة في آن واحد وأنّ ما تعقّب به ابن كثير لا يرد على كلام التّرمذي لأنّ مقصود التّرمذي أن يروى من غير وجه ينطبق على ما حكم عليه بالحسن المجرّد فقط دون المضاف إليه الغريب أو الصّحيح، لأنّ التّرمذي لم يعرّف الحسن مطلقا، وإنّما عرّف نوعا خاصّا منه وقع في كتابه، وهو ما يقول فيه: "حسن" من غير إضافة صفة أخرى، ولذلك تجده يقول في بعض الأحاديث: "حسن"، وفي بعضها: "صحيح"، وفي الأخرى: "غريب"، وفي بعضها: "حسن غريب"، وفي بعضها: "صحيح غريب"، وأيضا: "حسن صحيح غريب"، وتعريفه إنّما وقع على الأوّل فقط وهو ما يقول فيه "حسن" فقط، وعبارته المتقدّمة التّي عرّف بها "الحسن" ترشد إلى ذلك، ثمّ تجده لم يعرّج على تعريف الغريب ولا الصّحيح لشهرته عند أهل الفنّ، فقصد بالغريب ما اصطلح عليه المحدّثون، وعرّف الحسن إمّا لغموضه أو لكونه مصطلح جديد، ولذلك تجده قيّده بلفظة "عندنا" ولم ينسبه إلى المحدّثين كما فعل الخطّابيّ إضافة إلى ما ذكره بعض من وجّه كلام التّرمذي إلى أنّه لا بدّ من فهم معنى الغريب لاسيّما وأنّنا نجد التّرمذي يستعمله بعدّة صيغ كما تقدّم معنا في المناقشة، وهذا ما ظهر

1 ينظر: الباعث الحثيث، المرجع السابق، ص 112

لي في هذه المسألة الشّائكة، وهذا التّقرير المتوصّل إليه يندفع به كثير من الإيرادات التّي طال البحث فيها، ولم يتّضح وجه الحقّ، والله اعلم وأحكم.

وقد أشار إلى المعنى الأوّل ابن رجب وهو أنّ التّرمذي يقصد من تعريفه للحسن من أنّه يروى من غير وجه ما يحكم عليه بالحسن المجرّد فقط دون المقترن بوصف آخر فكان ممّا ذكره: (وقد يقال: إنّ التّرمذي إنّما يريد الحسن ما فسّره به هاهنا، إذا ذكر الحسن مجرّداً عن الصحة، فأمّا الحسن المقترن بالصّحيح فلا يحتاج إلى أن يُروى نحوه من غير وجه، لأنّ صحّته تغني عن اعتضاده بشواهد أخر، والله أعلم[1].)

المطلب الرابع: تعقّبه في نقله لكلام التّرمذي في نوع الحسن (في حد الحسن، عبارة حسن صحيح): وفيه فرعان:

الفرع الأول: في حدّ الحسن

قال ابن الصلاح: (وروّينا عن أبي عيسى التّرمذي – رضي الله عنه – أنّه يريد بالحسن: (أن لا يكون في إسناده من يُتهم بالكذب، ولا يكون حديثا شاذّا، ويُروى من غير وجه نحو ذلك[2])

قال ابن كثير: (وهذا إذا كان قد روي عن التّرمذي أنّه قاله ففي أي كتاب له قاله؟ وأين إسناده عنه؟ وإن كان قد فُهم من اصطلاحه في كتابه " الجامع " فليس ذلك بصحيح، فإنّه يقول في كثير من الأحاديث: هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه.[3])

فتعقّب ابن كثير هنا عبارة عن تعجّب واستغراب لما نقله ابن الصلاح عن التّرمذي في تعريف الحسن وإيراد عن التّعريف إن صحّ عنه ما وجد في كتابه من وصفه للحسن بالغريب مع أنّ التّعريف يقتضي غير ذلك.

المناقشة:

فاستغراب ابن كثير على ابن الصلاح في روايته تعريف الحسن للتّرمذي غريب فكلّ من جاء بعد ابن الصلاح، وممّن عمل على كتابه أثبت صحّة ورود هذا التّعريف للحسن عن التّرمذي في كتابه الجامع فقد ذكر العراقي هذا واستغرب من ابن كثير تعجّبه من ذلك فكان ممّا قاله: (وهذا الإنكار

1شرح علل الترمذي، المرجع السابق، ج2،ص 608

2انواع علوم الحديث، المرجع السابق، ص 99

3الباعث الحثيث، المرجع السابق، ص 38

عجيب فإنّه في آخر العلل التي في آخر الجامع وهي داخلة في سمعنا وسماع المنكر لذلك وسماع النّاس نعم ليست في رواية كثير من المغاربة فإنّه وقعت لهم رواية المبارك بن عبد الجبّار الصّيرفي وليست في روايته عن أبي يعلى أحمد عبد الواحد، وليست في راوية أبي يعلى عن أبي علي السّنجي، وليست في رواية أبي على السّنجي عن أبي العباس المحبوبي صاحب التّرمذي، ولكنّها في رواية عبد الجبّار بن محمد الجرّاحي عن المحبوبي، ثمّ اتّصلت عنه بالسّماع إلى زماننا بمصر والشّام وغيرهما من البلاد الإسلاميّة [1].)

وكذلك قال الزّركشي:(قوله وروّينا عن أبي عيسى التّرمذي يعني في العلل التّي في آخر الجامع وإنّما ذكرت هذا لأنّ شيخنا ابن كثير توقف في ثبوت هذا عنه وقال لا نعلمه في كتابه ولا اصطلح عليه.[2])

التّرجيح:

قلت: هذا الاستغراب من ابن كثير عجيب غير صحيح رغم جلالته في العلم وعلوّ كعبه فيه غير أنّه لكلّ جواد كبوة، فإمّا أن يكون سهوا منه أو أنّ النّسخ التّي توفّرت لديه ليس فيها ذكر ذلك لأنّه ثبت حدّ الحسن للتّرمذي في أخر كتابه الجامع في العلل قال أبو عيسى : (وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن فإنّما أردنا به حسن إسناده عندنا كلّ حديث يروى لا يكون في إسناده من يتّهم بالكذب ولا يكون الحديث شاذّا ويروى من غير وجه نحو ذاك فهو عندنا حديث حسن[3])

قال أحمد شاكر: (أقول: وكلام التّرمذي ثابت في سننه المطبوعة (ج 2 ص 340 طبعة بولاق) ونصّه: "وما ذكرنا في هذا الكتاب: حديث حسن: فإنّما أردنا به حسن إسناده عندنا. كلّ حديث يروى لا يكون في إسناده من يتّهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذّا، ويروى من غير وجه نحو ذلك -: فهو عندنا حديث حسن[4]".

1التقيد: والإيضاح، المرجع السابق، ص 296

2النكت لزركشي، المرجع السابق، ج1، ص 307

3العلل الصغير، الترمذي، ت :أحمد شاكر، د: احياء التراث العربي بيروت، ص 758

4 ينظر الباعث الحثيث، المرجع السابق، ص 109

وقال العراقي بعد نقل عبارة التّرمذي[1]: " فقيّد التّرمذي تفسير الحسن بما ذكره في كتابه الجامع، فلذلك قال أبو الفتح اليعمري في شرح التّرمذي إنّه لو قال قائل:[2] إنّ هذا إنّما اصطلح عليه التّرمذي في كتابه هذا، ولم يقله اصطلاحا عامّا -: كان له ذلك. فعلى هذا لا ينقل عن التّرمذي حدّ الحديث الحسن بذلك مطلقا في الاصطلاح العامّ.

الفرع الثاني: تعقّبه في توجيهه لعبارة التّرمذي حسن صحيح.

قال ابن الصلاح: (في قول التّرمذي وغيره: (هذا حديث حسن صحيح) إشكال؛ لأنّ الحسن قاصر عن الصّحيح كما سبق إيضاحه، ففي الجمع بينهما في حديث واحد جمع بين نفي ذلك القصور وإثباته؟! وجوابه: أن ذلك راجع إلى الإسناد، فإذا روي الحديث الواحد بإسنادين، أحدهما إسناد حسن والآخر إسناد صحيح، استقام أن يقال فيه: إنّه حديث حسن صحيح، أي إنّه حسن بالنّسبة إلى إسناد صحيح بالنّسبة إلى إسناد آخر.[3])

قال ابن كثير: (قلت: وهذا يردّه أنّه يقول في بعض الأحاديث "هذا حديث حسن صحيح غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه[4])

على أنّه غير مستنكر أن يكون بعض من قال ذلك، أراد بالحسن معناه اللّغوي، وهو ما تميل إليه النّفس ولا يأباه القلب، دون المعنى الاصطلاحيّ الذّي نحن بصدده، فاعلم ذلك، والله أعلم.[5])

قال ابن كثير: (وفي هذا نظر أيضا فإنّه يقول ذلك في أحاديث مرويّة في صفة جهنّم، وفي الحدود والقصاص، ونحو ذلك.[6])

المناقشة:

إنّ تعقّب ابن كثير الذّي تعقّب به ابن كثير على التّوجيه الأوّل الذّي أورده ابن الصلاح تعقّب صحيح ووجيه إذ كيف يكون ذلك باعتبار إسنادين أحدهما حسن والآخر صحيح وإنّا لنجد أنّ التّرمذي يحكم بمثل هذه العبارة فيمن ليس له إسناد واحد ووجهة واحدة فيقول هذا حديث حسن

---

1 ينظر التقييد: والإيضاح، المرجع السابق، ص 296

2 ينظر: النفح الشّذي شرح جامع التّرمذي، لابن سيد: الناس، ت أبو جابر الأنصاري عبد: العزيز أبو رحلة صالح اللحام، ط الأولى 1428 هـ 2007 م، د: العصيمي بالرياض، ج1، ص 24

3أنواع علوم الحديث، المرجع السابق، ص 110

4الباعث الحثيث، المرجع السابق، ص 119

5انواع علوم الحديث المرجع نفسه

6الباعث الحثيث، المرجع نفسه

صحيح غريب لا نعرفه إلاّ من هذا الوجه وقد ذكر ذلك العلماء فقد قال ابن دقيق: (أمّا الأوّل فيرد عليه الأحاديث التي قيل فيها حسن صحيح مع أنّه ليس لها إلاّ مخرج واحد ووجهة واحدة وإنّما يعتبر اختلاف الأسانيد بالنّسبة إلى المخارج،

وهذا موجود في كلام أبي عيسى التّرمذي في مواضع يقول هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه أو لا نعرفه إلاّ من حديث فلان[1])

وأمّا التعقّب الثّاني الذّي ذكره ابن كثير في أنّ مراد التّرمذي في قوله حسن صحيح الحسن اللّغوي لا الاصطلاحي غير صحيح لأنّه يحكم بالحسن على أحاديث رويت في صفة جهنّم والحدود والقصاص فمعنى هذه الأحاديث التّي هي بهذه الصّفة لا تنطبق على معنى الحسن في المعنى اللّغوي لكونها تحمل معاني مخيفة ومرعبة.

قلت: وهذا الإيراد بعيد لأنّ ابن الصلاح قصد بالحسن بالمعنى اللّغوي حسن التّركيب وصياغة الألفاظ وأمّا ما قاله ابن كثير فقد يرد عليه بأنّه أراد بالحسن ما فيها من معاني الرّدع والزّجر.

قال الزّركشي: (الثّاني أنّ التّرمذي يقول ذلك في أحاديث مرويّة في صفة جهنّم والحدود و القصاص ونحو ذلك ممّا لا يوافق القلب إلاّ أن يقال إنّه حسن باعتبار ما فيه من الزّجر عن القبيح.[2])

قال ابراهيم اللاحم: (ذكر ابن كثير أنّ مراده بالحسن: "لعلّه الحسن الظّاهر". يعني: حسن اللّفظ "الحسن اللّغوي"، الذّي نسمّيه الحسن اللّغوي، وردّه ابن كثير، قال: لأنّه يقول هذا في أشياء، أو في أحاديث -يعني- لا يستحسنها القارئ، أو تُخوّف أو كذا: في الحدود، وفي القصاص، وفي صفة جهنّم. وإن كان لا يظهر أنّ مراد من قال: "الحسن اللّغوي"، أنّه يريد رغبة القارئ في اللّفظ، وإنّما يريد جمال التّعبير ونحو ذلك، وعلى كلّ فهذا أيضا، هذا التّوجيه بعيد[3]).

ولقد ردّ العلماء كذلك على ابن الصلاح في توجيهه الثّاني بأنّ مراد التّرمذي الحسن بالمعنى اللّغوي من ذلك ابن دقيق العيد وذلك في قوله: (وأمّا إطلاق الحسن باعتبار المعنى اللّغوي فيلزم عليه أن يطلق على الحديث الموضوع إذا كان حسن اللّفظ أنّه حسن وذلك لا يقوله أحد من أهل

1الاقتراح في بيان الاصطلاح، المرجع السابق، ص 10

2 النكت، للزركشي، المرجع السابق، ج1، ص 371

3شرح اختصار علوم الحديث، ابراهيم اللاحم، ص 104

الحديث إذا جروا على اصطلاحهم[1])، ولكن تعقّبه هذا لم يسلم من الردّ فقد قال عنه الزرّكشي: (وفيه نظر لأنّ الحسن الذّي ذكره ابن الصلاح إنّما هو قرين الصّحيح وليس المراد به الحسن المطلق[2]).

قلت: والذّي ظهر لي أنّ خير من ردّ على ابن الصلاح في هذا الموطن ابن حجر رحمه الله حيث قال ويلزم عليه أيضا، أنّ كلّ حديث يوصف بصفة فالحسن تابعه، فإنّ كلّ الأحاديث حسنة اللّفظ بليغة المعاني، ولما رأينا الذّي وقع له هذا كثير الفرق، فتارة يقول: حسن فقط، وتارة: صحيح فقط، وتارة: حسن صحيح، وتارة: صحيح غريب، وتارة: حسن غريب، فعرفنا أنّه لا محالة جار مع الاصطلاح، مع أنّه قال في آخر الجامع: وما قلنا في كتابنا " حديث حسن " فإنمّا أردنا به حسن إسناده عندنا، فقد صرّح بأنّه أراد حسن الإسناد فانتفى أن يريد حسن اللّفظ.[3] ومن هنا يظهر أنّه أراد بالحسن المعنى الاصطلاحي لا اللّغوي والذّي يتأمّل في كلام العلماء في هذه المسألة يجد أنّهم قد اختلفوا اختلافا كبيرا وكلّ واحد منهم قد أدّى بتوجيه لكن هذه التّوجيهات لا تسلم من الإيرادات والاعتراضات.

ولقد ذكر ابن كثير بعد تعقّبه على ابن الصلاح توجيهه الذّي ظهر له في هذه المسألة حيث قال: (والذّي يظهر لي أنّه يشرب الحكم بالصّحة على الحكم بالحسن كما يشرب الحسن بالصّحة فعلى هذا يكون ما يقول فيه حسن صحيح أعلى رتبة عنده من الحسن، ودون الصّحيح، ويكون حكمه على الحديث بالصّحة المحضة أقوى من حكمه عليه بالصّحة مع الحسن والله أعلم[4].)

ولكن توجيهه هذا قد أخذ عليه فيه فلم يسلم من الردّ.

قال ابن رجب: (ومن المتأخّرين من قال: إنّ الحسن الصّحيح عند التّرمذي دون الصّحيح المفرد، فإذا قال: "صحيح" فقد جزم بصحّته، وإذا قال: حسن صحيح، فمراده أنّه جمع طرفاً من الصّحة وطرفاً من الحسن، وليس بصحيح محض، بل حسن مشرب بصّحة، كما يقال في المزّ: إنّه حلو حامض، باعتبار أنّ فيه حلاوة وحموضة، وهذا بعيد جدّاً، فإنّ التّرمذي يجمع بين الحسن والصّحة في غالب الأحاديث الصّحيحة، المتّفق على صحّتها، والتّي أسانيدها في أعلى درجة الصّحة، كمالك، عن نافع، عن ابن عمر، والزّهري، عن سالم، عن أبيه.

1الاقتراح في بيان الاصطلاح، المرجع السابق، ص 10

2النكت، للزركشي، المرجع نفسه

3تدريب الراوي، المرجع السابق، ج1،ص 177

4الباعث الحثيث، المرجع السابق، ص 120، 121

ولا يكاد التّرمذي يفرد الصّحة إلاّ نادراً.

وليس ما أفرد فيه الصّحة بأقوى ممّا جمع فيه بين الصّحة والحسن.[1])

وقال العراقي بعد ذكره لكلام ابن كثير هذا: (وهذا الذّي ظهر له تحكّم لا دليل عليه وهو بعيد من فهم كلام التّرمذي والله أعلم[2])

واعترض عليه الحافظ ابن حجر بقول: (وأمّا جواب الشّيخ عماد الدّين ابن كثير وقول شيخنا أنّه تحكّم لا دليل عليه، فقد استدلّ هو عليه فيما وجدته عنه بما حاصله: أنّ بين الحسن والصّحة رتبة متوسّطة. فللقبول ثلاث مراتب:

الصّحيح أعلاها، والحسن أدناها.

والثّالثة ما يتشرب من كلّ منهما، فإنّ كلّ ما كان فيه شبه من شيئين ولم يتمحّض لأحدهما اختصّ برتبة مفردة كقولهم للمزّ وهو: ما فيه حلاوة وحموضة: هذا حلو حامض.

قلت: لكن هذا يقتضي إثبات قسم ثالث ولا قائل به. ثمّ إنّه يلزم عليه أن يكون في كتاب التّرمذي حديث صحيح إلاّ النّادر؛ لأنّه قلّ ما يعبّر إلاّ بقوله حسن صحيح[3].)

ولقد أجاد الدّكتور حمزة المليباري في تحرير هذه المسألة، وبيّن أنّ الجمع بين المصطلحين الصّحيح والحسن لا يشكل أبدا عند الرّجوع إلى عمل النّقاد من المتقدّمين إذ كانوا يسمّون الحديث الصّحيح حسنا وأنّ أكثر الأحاديث التّي يحكم عليها التّرمذي بكونها صحيحة حسنة مبثوثة في الصّحيحين، وإنّما وقع الإشكال عند المتأخّرين لما عدّوا الحسن قسيما للصّحيح، فكان ممّا قال:[4] إنّ تركيب الوصفين ((حسن صحيح)) لم يكن مشكلا لغويّا ولا فنيّا بذاته، وإنّما ظهر الإشكال فيه من جهة تفسيره بمنهج المتأخرين الذّي يفصل كلاّ منهما عن الآخر بحيث لا يصحّ اجتماعهما في حديث واحد، أمّا إذا نظرنا إليه من زاوية منهج المتقدّمين الذّي يوسّع مدلوليهما، فلا مجال للإشكال. فالحسن في لغة النّقاد أعمّ من الحسن في اصطلاح المتأخّرين، فقد أطلقوا على الصّحيح حسنا، وعلى كلّ مقبول لم يكن مردودا حسنا أيضا وذلك في مقابل المنكر، أو الباطل، أو الموضوع،

---

1 شرح علل الترميذي، المرجع السابق، ج2،ص 610

2 التقيد: والإيضاح، المرجع السابق، ج1، ص 353

33 النكت لابن حجر، المرجع السابق، ج1،ص 477

4 ينظر: نظرات جديدة في علوم الحديث، حمزة المليباري، ص 7 / 8

وهذا أمر ظاهر جليّ لكلّ من تتّبع كلام النّقاد ومواقع استعمالهم، كما نبّه على ذلك الحافظ الذّهبي والحافظ ابن حجر.

قال الذّهبي: (ويلزم على ذلك أن يكون كلّ صحيح حسن وعليه عبارات المتقدّمين فإنّهم قد يقولون فيما صحّ هذا حديث حسن .) [1]

ثمّ ذكر أمثلة تطبيقيّة على ذلك ممّا تتّبعه من صنيع البخاري في صحيحه مقارنة بصنيع التّرمذي نذكر من ذلك مثالين ممّا مثّل به على ذلك

قال: وقد تتّبعت كلام الإمام البخاري فوجدت فيه إطلاق الحسن على الصّحيح، وعلى الضّعيف الذّي لم يمن مردوداً ولا منكراً، وعلى المتوسّط بينهما، أي بين الحديث الصّحيح والحديث الضّعيف، لكن استخدام مصطلح الحسن في الحديث المقبول الذّي لم يرتق إلى مستوى الصّحيح، ولم ينزل إلى درك الواهي المردود أكثر ممّا سواه. قلت: وقد مثّل على ذلك نقتصر على ذكر مثال لبيان المراد:

يقول الإمام الترمذي: سألت محمداً عن الحديث الذي رواه قتيبة عن سفيان بن عمرو بن دينار عن عطاء عن صفوان بن يعلى عن أبيه سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ على المنبر: { **ونادوا يا مالك ليقض علينا ربّك**} سورة الزخرف الآية: 77 فقال: ((هو حديث حسن)).

وهو حديث عن ابن عيينة الذي ينفرد به.[2]

وهذا الحديث متفق عليه، أخرجه البخاري [3] ومسلم [4] من طريق سفيان بن عيينة، وقال الترمذي[5]: حسن صحيح، ورواه الحديث عن سفيان كلهم ثقات أجلاء.

التّرجيح:

والذّي ينظر في هذه المسألة الشّائكة يجد أن العلماء قد اختلفت وتباينت آرائهم فيها، يعلم أنّ الجزم بمراد التّرمذي منها والحسم في ذلك ليس بالأمر السّهل ولكنّ المتأمّل في كلام المحقّقين ممّن عنوا

---

1 ينظر: الموقظة، الذّهبي، ت عبد: الفتّاح أبو غدّة، ط الثّانية 1412 هـ، د: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ص 32

2 ينظر العلل الكبير، الترمذي، ت صبحي السّا مرائي، ط الاولى 1409، د: عالم الكتب بيروت، ص 88

3 ينظر: الجامع الصحيح، البخاري، ت محمد: زهير بن ناصر الناصر، كتاب التفسير، باب قوله ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك، رقم 4819، ط الاولى 1422، د: طوق النجاة، ج 6 ص 130

4 يظر الجامع الصحيح، مسلم، ت محمد: فؤاد: عبد: الباقي، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، رقم 871، د: إحياء التّراث العربي بيروت، ج2، ص 594

5 أنظر: السنن، الترمذي، المرجع السابق، كتاب أبواب الجمعة، باب ما جاء في القراءة على المنبر، رقم 508، ج1، ص 639

بهذه المسألة يجد أنّهم خرجوا بنتيجة لعلّها أن تكون الحاسمة في هذا الأمر وهي أنّ الأحاديث التّي يقول فيها التّرمذي حسن صحيح أغلبها مخرّجة في الصّحيحين ولقد أشار إلى ذلك الحافظ ابن حجر فقال: (وإذا أردت تحقيق ذلك، فانظر إلى ما حكم به على الأحاديث المخرّجة من الصّحيحين كيف يقول فيها حسن صحيح غالبا.[1])، فيكون الذّي فعله التّرمذي من باب التّأكيد على ثبوته وصحّته والله أعلم وأحكم.

1النكت لأبن حجر، المرجع نفسه

المطلب الخامس: تعقّبه على تقسيم ابن الصلاح للحديث الحسن

قال ابن الصلاح: (واتّضح أنّ الحديث الحسن قسمان

أحدهما: الحديث الذّي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليّته، غير أنّه ليس مغفّلا كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متّهم بالكذب في الحديث، أي: لم يظهر منه تعمّد الكذب في الحديث ولا سبب آخر مفسّق، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن روي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر، حتّى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذّا ومنكرا، وكلام التّرمذي على هذا القسم يتنزّل.

القسم الثّاني: أن يكون راويه من المشهورين بالصّدق والأمانة، غير أنّه لم يبلغ درجة رجال الصّحيح؛ لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعدّ ما ينفرد به من حديثه منكرا، ويعتبر في كلّ هذا مع سلامة الحديث من أن يكون شاذّا ومنكرا سلامته من أن يكون معلّلا. وعلى القسم الثّاني يتنزّل كلام الخطّابي.[1])

قال ابن كثير: (" قلت ": لا يمكن تنزيله لما ذكرناه عنه. والله أعلم.[2])

لسببين وهما:

الأوّل: أنّه لم يعرف الحسن ولا اصطلح عليه وهذا قد سبق الردّ عليه

الثّاني: أنّه وإن كان فرضا قد عرّفه فإنّه يرد عليه أنّه يقول في حكمه على بعض الأحاديث حديث حسن غريب لا نعرفه إلاّ من هذا الوجه.

المناقشة:

ينبغي أن نعلم أوّلا أنّ هذا الاصطلاح للحسن بهذه الصّورة اصطلاح خاصّ بالتّرمذي في كتابه الجامع كما نصّ على ذلك بقوله: (فهو عندنا حديث حسن)

وأمّا حكم التّرمذي على بعض الأحاديث بقوله هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلاّ من هذا الوجه ينافي كلامه في حدّ الحسن الذّي اشترط فيه أن يروى نحوه من غير وجه في الظّاهر، لكون

1انواع علوم الحديث، المرجع السابق، ص 100، 101

2الباعث الحثيث، المرجع السابق، ص 39

الغريب لا يروى إلاّ من وجه واحد وهذا لا يتطابق مع الحسن الذّي اشترط فيه أن يروى من غير وجه فالجمع بينهما بهذه الصّورة لا يتأتّى في الظّاهر.

قال ابن دقيق العيد وقال أبو عيسى التّرمذي: (أنّه يريد بالحسن أن لا يكون في إسناده من يتّهم بالكذب ولا يكون حديثا شاذّا ويروى من غير وجه نحو ذلك وهذا يشكل عليه ما يقال فيه أنّه حسن مع أنّه ليس له مخرج إلا من وجه واحد[1])

قال الزّركشي: (قال بعض المحقّقين ولم يف التّرمذي بهذا الشّرط في الحسن وقد حكم بحسن أحاديث لم تجمع هذه الصّفات قلت ومنه قوله هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه فأين هذا من قوله ويروى من غير وجه[2]).

قلت: وبعد نقلنا لكلام كلّ من ابن دقيق العيد والزّركشي في اعتراضهما على التّرمذي في جمعه بين الحسن والغرابة في حكمه على بعض الأحاديث لاختلاف شرط الحسن الذّي حدّه التّرمذي مع الغريب الذّي فيه أن يروى من غير وجه والغريب عكس ذلك فحتّى لا يكون التّرمذي كلامه هدرا ولا تعريفه للحسن غير متطابق مع واقع عمله في كتابه الجامع، هذا ما يدفعنا لطرح تساؤل وهو ما المقصود بالغريب ؟ وهل هو ما روي من وجه واحد ؟ أم أنّ له أنواعا وتقسيمات أخرى ؟

فعند الرّجوع إلى أقوال أهل العلم الذّين ذكروا هذه المسألة نجد أنّهم ذكروا للغريب أنواعا وتفريعات أخرى التي يمكن أن ننزّل كلام التّرمذي ومقصوده عنها، ولقد ناقش هذه المسألة ابن سيّد النّاس وهذا كلامه: وممّا يورد على أبي عيسى –رحمه الله– قوله: "حسن غريب"، إذ الغريب ينافي الحسن من جهة أنّه شرط في الحسن أن يروى نحوه من وجه آخر، وليس الغريب كذلك، فثبوت مثله أو نحوه رافع للغرابة عنه؛ فيحتاج إلى معرفة "الغريب" ما هو؟ وحينئذ يتبيّن هل هذا الإيراد لازم أم لا؟ فنقول: الغريب على أقسام:

- غريب سندا ومتنا.
- ومتنا لا سندا.
- وسندا لا متنا.
- وغريب بعض السند فقط.

---

1 الاقتراح في بيان الاصطلاح، ابن دقيق العيد، د: الكتب العلمية بيروت، ص 8

2النكت لزركشي، المرجع السابق، ج1، ص 308

• وغريب بعض المتن فقط[1]

وذكر ذلك ابن رجب فكان ممّا قال: (وعلى هذا فلا يشكل قوله: "حديث حسن غريب"، ولا قوله: صحيح حسن غريب لا نعرفه إلاّ من هذا الوجه، لأنّ مراده أنّ هذا اللّفظ لا يُعرف إلا من هذا الوجه، لكن لمعناه شواهد من غير هذا الوجه، وإن كانت شواهد بغير لفظه.

وهذا كما في حديث "الأعمال بالنيّات" فإنّ شواهده كثيرة جداً في السّنة، ممّا يدلّ على أنّ المقاصد والنيّات هي المؤثّرة في الأعمال، وأنّ الجزاء يقع على العمل بحسب ما نوي به، وإن لم يكن لفظ حديث عمر مرويّا من غير حديثه من وجه يصحّ.[2])

وممّا يؤكّد على هذا صنيع التّرمذي في جامعه فإنّنا نجده يطلق هذه العبارة بصور مختلة فتجده يقول حسن غريب، وحسن غريب لا نعرفه إلاّ من هذا الوجه، وحسن غريب من هذا الوجه، ومن أمثلة ذلك:

حديث عن ابن عباس، أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **إذا توضأت فخلّل بين أصابع يديك ورجليك.**

هذا حديث حسن غريب.[3]

حديث رافع بن خديج، وسهل بن أبي حثمة، أنّ رسول الله صلى الله عليه **وسلم نهى عن بيع المزابنة الثمر بالتمر، إلا لأصحاب العرايا، فإنه قد أذن لهم، وعن بيع العنب بالزبيب، وعن كل ثمر بخرصه.**

هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه.[4]

963 - حديث عن عائشة، **أنّها كانت تحمل من ماء زمزم وتخبر أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحمله.**

هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه.[5]

---

1 ينظر: النفح الشذي، المرجع السابق، ج1، ص 33

2علل الترميذي، ابن رجب، ت همام عبد: الرحيم سعيد، ط 1407، 1987، د: مكتبة المنار الزرقاء الاردن، ج2،ص 607

3 السنن، الترمذي، ت بشار عواد: معروف، ط 1998 م، د: الغرب الإسلامي، بيروت ج1، ص 95

4 السنن، الترمذي، المرجع نفسه، ج2، ص 587

5 السنن، المرجع نفسه، ج2، ص 287

التّرجيح:

لقد تباينت آراء العلماء في توجيه كلام التّرمذي في جمعه بين الحسن والغريب فإنّ الحسن عنده ما تعدّدت مخارجه، والغريب، ما لم يرو إلا من وجه واحد إلى توجيهات عديدة فعند الجمع بينهما يكون هناك تنافر وتعارض ظاهرا، والبتّ في هذه المسألة من الصّعوبة بمكان، ولقد حاول العلماء إيجاد إيجابيات لهذه القضيّة كما تقدّم معنا من كلام ابن سيّد النّاس وابن رجب، ولقد ساند كلام الأخيرين من المعاصرين أحمد شاكر فكان ممّا ذكر في هذه المسألة: (الذّي يبدوا لي في الجواب عن هذا: أنّ التّرمذي لا يريد بقوله في بيان معنى الحسن " ويروى من غير وجه نحو (ذلك) " أن نفس الحديث عن الصّحابي يروى من طرق أخرى، لأنّه لا يكون حينئذ غريبا، وإنّما يريد أن لا يكون معناه غريبا: بأن يروى المعنى عن صحابي آخر، أو يعتضد بعمومات أحاديث أخر، أو بنحو ذلك ممّا يخرج به معناه عن أن يكون شاذّا غريبا. فتأمّل).[1]

قلت: والملاحظ في هذه المسألة بعد عرضي لأقوال أهل العلم في هذه القضيّة، وإيراد ابن كثير المتقدّم يظهر لي والعلم عند الله تعالى أنّه لا تعارض بين كلام التّرمذي في الحسن وبين حكمه على بعض الأحاديث بالحسن والغرابة في آن واحد وأنّ ما تعقّب به ابن كثير لا يرد على كلام التّرمذي لأنّ مقصود التّرمذي أن يروى من غير وجه ينطبق على ما حكم عليه بالحسن المجرّد فقط دون المضاف إليه الغريب أو الصّحيح، لأنّ التّرمذي لم يعرّف الحسن مطلقا، وإنّما عرّف نوعا خاصّا منه وقع في كتابه، وهو ما يقول فيه: "حسن" من غير إضافة صفة أخرى، ولذلك تجده يقول في بعض الأحاديث: "حسن"، وفي بعضها: "صحيح"، وفي الأخرى: "غريب"، وفي بعضها: "حسن غريب"، وفي بعضها: "صحيح غريب"، وأيضا: "حسن صحيح غريب"، وتعريفه إنّما وقع على الأوّل فقط وهو ما يقول فيه "حسن" فقط، وعبارته المتقدّمة التّي عرّف بها "الحسن" ترشد إلى ذلك، ثمّ تجده لم يعرّج على تعريف الغريب ولا الصّحيح لشهرته عند أهل الفنّ، فقصد بالغريب ما اصطلح عليه المحدّثون، وعرّف الحسن إمّا لغموضه أو لكونه مصطلح جديد، ولذلك تجده قيّده بلفظة "عندنا" ولم ينسبه إلى المحدّثين كما فعل الخطّابيّ إضافة إلى ما ذكره بعض من وجّه كلام التّرمذي إلى أنّه لا بدّ من فهم معنى الغريب لاسيّما وأنّنا نجد التّرمذي يستعمله بعدّة صيغ كما تقدّم معنا في المناقشة، وهذا ما ظهر

1 ينظر: الباعث الحثيث، المرجع السابق، ص 112

لي في هذه المسألة الشّائكة، وهذا التّقرير المتوصّل إليه يندفع به كثير من الإيرادات التّي طال البحث فيها، ولم يتّضح وجه الحقّ، والله اعلم وأحكم.

وقد أشار إلى المعنى الأوّل ابن رجب وهو أنّ التّرمذي يقصد من تعريفه للحسن من أنّه يروى من غير وجه ما يحكم عليه بالحسن المجرّد فقط دون المقترن بوصف آخر فكان ممّا ذكره: (وقد يقال: إنّ التّرمذي إنّما يريد الحسن ما فسّره به هاهنا، إذا ذكر الحسن مجرّداً عن الصحة، فأمّا الحسن المقترن بالصّحيح فلا يحتاج إلى أن يُروى نحوه من غير وجه، لأنّ صحّته تغني عن اعتضاده بشواهد أخر، والله أعلم[1].)

المطلب السادس: تعقّبه حول كلامه على سنن أبي داود

قال ابن الصلاح: (ومن مظانّه سنن أبي داود السّجستاني رحمه الله، روّينا عنه أنّه قال ذكرت فيه الصّحيح، وما يشبهه ويقاربه وروّينا عنه أيضا ما معناه أنّه يذكر في كلّ باب أصحّ ما عرفه في ذلك الباب. وقال: ما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بيّنته وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح، وبعضها أصحّ من بعض.

قلت: فعلى هذا ما وجدناه في كتابه مذكورا مطلقا وليس في واحد من الصّحيحين، ولا نصّ على صحّته أحد ممّن يميّز بين الصّحيح والحسن، عرفناه بأنّه من الحسن عند أبي داود وقد يكون في ذلك ما ليس بحسن عند[2])

قال ابن كثير: (قلت ويروى عنه أنّه قال وما سكت عنه فهو حسن)

وقال أيضا: (قلت: الرّوايات عن أبي داود بكتابه " السّنن " كثيرة جداً، ويوجد في بعضها من الكلام، بل والأحاديث، ما ليس في الأخرى. ولأبي عبيد الآجرّي عنه أسئلة في الجرح والتعديل، والتّصحيح والتّعليل، كتاب مفيد. ومن ذلك أحاديث ورجال قد ذكرها في سننه. فقوله وما سكت عليه فهو حسن: ما سكت عليه في سننه فقط؟ أو مطلقاً؟ هذا ممّا ينبغي التّنبيه عليه والتّيقظ له[3].)

فالتعقّب الأوّل الذّي أبداه ابن كثير على ابن الصلاح ليس اعتراضا وإنّما هو عبارة عن تنبيه على ما وجده في بعض النّسخ من رسالة أبي داود أنّه حكم – يعني أبو داوود – على الأحاديث التّي سكت عنها في سننه بالحسن.

1شرح علل الترمذي، المرجع السابق، ج2،ص 608

2انواع علوم الحديث، المرجع السابق، ص105

3الباعث الحثيث، المرجع السابق، ص 41

قال الحافظ ابن حجر: (حكى ابن كثير في مختصره أنّه رأى في بعض النّسخ من رسالة أبي داود ما نصّه: "وما سكت عليه فهو حسن وبعضها أصحّ من بعض

فهذه النّسخة إن كانت معتمدة فهو نصّ في موضع النّزاع، فيتعيّن المصير إليه، ولكن نسخة روايتنا والنّسخ المعتمدة التّي وقفنا عليها ليس فيها هذا. والله الموفّق[1]) وأمّا التعقّب الثّاني فهو عبارة عن ذكره ابن كثير على كلام ابن الصلاح في قوله ومن مظانّ الحديث الحسن سنن أبي داود وحكمه على ما سكت عليه أبو داود من أنّه حسن هل يقصد ما سكت عنه في السّنن ؟ أو مطلقا في كتبه؟

المناقشة:

قد استغرب العلماء استفسار ابن كثير هذا وحكاه بعضهم احتمال يرد ولكنّه بعيد وضعيف

قال العراقي: (وهو كلام عجيب وكيف يحسن هذا الاستفسار بعد قول ابن الصلاح أنّ من مظانّ الحسن سنن أبي داود فكيف يحتمل حمل كلامه على الإطلاق في السّنن وغيرها ؟ وكذلك لفظ أبي داود صريح فيه، فإنّه قال في رسالته: (ذكرت في كتابي هذا الصّحيح...) إلى أخر كلامه وأمّا قول ابن كثير: (من ذلك أحاديث ورجال قد ذكرها في سننه)، إن أراد به أنّه ضعّف أحاديث ورجال في سؤالات الآجرّي وسكت عليها في السّنن فلا يلزم من ذكره لها في السّؤالات بضعف أن يكون الضّعف شديدا، فإنّه يسكت في سننه على الضّعف الذّي ليس بشديد كما ذكره، نعم إن ذكر في السّؤالات أحاديث أو رجال بضعف شديد وسكت عليها في السّنن فهو وارد عليه، ويحتاج حينئذ إلى جواب، والله أعلم.[2])

وقد أجاب أحمد شاكر على كلام العراقي بقوله: (أقول: الظّاهر أنّ الحافظ العراقي لم يفهم كلام ابن كثير عل وجهه الصّحيح، فإنّ ابن الصلاح يحكم بحسن الأحاديث التّي سكت عنها أبو داود، ولعلّه سكت عن أحاديث في السّنن وضعّفها في شيء من أقواله الأخرى، كإجابته للآجرّي في الجرح والتّعديل والتّصحيح والتّعليل. فلا يصحّ إذن أن يكون ماسكت عنه في السّنن وضعّفه في موضع آخر من كلامه –: حسنا، بل يكون عنده ضعيفا، ومع ذلك فإنّه يدخل في عموم كلام ابن الصلاح. واعتراض ابن كثير صحيح واضح[3])

1النكت لابن حجر، المرجع السابق، ج1،ص 432

2التقيد: والإيضاح، المرجع السابق، ج1،ص 320، 321

3الباعث الحثيث، المرجع السابق، ص117

وقال الزرّكشي: (جاء عن أبي داود أيضا ما سكت عنه فهو حسن إلاّ أنّ الرّواية لسنن أبي داود مختلفة يوجد في بعضها كلام وحديث ليس في الأخرى وللآجرّي عنه أسئلة قيل فيحتمل قوله وما سكت عنه أي في السّنن ويحتمل مطلقا وهو عجيب والصّواب الأوّل والسّياق مصرّح به [1]).

والملاحظ هنا من كلام أكثر أهل العلم أنّهم وجّهوا كلام ابن الصلاح ومن مظانّه –يعني الحسن – سنن أبي داود، وقول أبي داود وماسكت عنه فهو صالح أي: في السّنن

وأمّا تصرّف ابن الصلاح في حكمه على الأحاديث التّي سكت عنها أبو داود في سننه فقد أنكره وردّه عليه فيه العلماء لأنّ النّسخة التّي في روايته ليس فيها وماسكت عنه فهو حسن وإنّما الموجود وماسكت عنه فهو صالح وهي عبارة تحتمل عدّة اعتبارات، قد اختلف العلماء في توجيه معنى هذه العبارة.

قال ابن سيّد النّاس: (فإنّ الإمام أبا عمرو –رحمه الله– زعم أنّ مِن مظانّ الحسن "كتاب أبي داود"، وإنّما أخذ ذلك من قوله: "ذكرت فيه الصّحيح وما يشبهه، وما يقاربه".

وقد قال أبو داود إنّه يذكر في كتابه في كلّ باب، أصحّ ما عَرَفه في ذلك الباب، وقال: "ما كان في كتاب مِن حديث فيه وهن شديد فقد بيّنته، وما لم أذكر فيه شيئًا فهو صالح، وبعضها أصحّ مِن بعض"، فلم يرسم شيئا بالحسن، وعمله في ذلك شبيه بعمل مسلم –الذّي لا ينبغي أن يحمل كلامه على غيره– أنّه اجتنب الضّعيف الواهي، وأتى بالقسمين الأوّل والثّاني، وحديث من مثّل به مِن الرّواة مِن

القسمين الأوّل والثّاني موجود في كتابه، دون القسم الثّالث.

فهلاّ ألزم الشّيخ أبو عمرو مسلما مِن ذلك ما ألزم به أبا داود؟ فمعنى كلامهما واحد[2])

وقال مغلطاي: (أبو دواد لم يتلفّظ بلفظ الحسن في ما ذكره في الرّسالة التّي روّينها عنه ولا في ما ذكره عنه ابن الصلاح فكيف يسوغ لابن الصلاح أو غيره أن يقوّلوا أبا داود ما لم يقله ؟ ولا تفوّه به[3])

1النكت لزركشي، المرجع السابق، ج1،ص 339

2شرح الترمذي النفح الشذي شرح جامع الترمذي، ابن سيد الناس، ت أبو جابر الأنصاري، ط الأول 1428هـ، 2007، د: الصميعي الرياض، ج24،1، 25

3اصلاح كتاب ابن الصلاح، علاء الدين مغلاطي، ت محي الدين بن جمال البكاري، ط الأولى 1428، 2007، د: المكتبة الإسلامية القاهرة ص 108

وقد اعتنى بهذه المسألة أعني – ماسكت عنه أبو داود – الحافظ ابن حجر فدرسها دراسة كافية ووافية إلى أن خرج منها بتحقيق كاف وشاف وهذا قوله: (ومن هنا يتبيّن أنّ جميع ما سكت عليه أبو داود لا يكون من قبيل الحسن الاصطلاحي. بل هو على أقسام:

منه ما هو في الصّحيحين أو على شرط الصّحة.

ومنه ما هو من قبيل الحسن لذاته.

ومنه ما هو من قبيل الحسن إذا اعتضد.

وهذان القسمان كثير في كتابه جدّا. ومنه ما هو ضعيف، لكنّه من رواية من لم يجمع على تركه غالب، وكلّ هذه الأقسام عنده تصلح للاحتجاج بها كما نقل ابن منده عنه أنّه يخرج الحديث الضّعيف إذا لم يجد في الباب غيره وأنّه أقوى من رأي الرّجال

ومن هنا ضعّف طريقة من يحتجّ بكلّ ما سكت عليه أبو داود فإنّه يخرج أحاديث جماعة من الضّعفاء في الاحتجاج ويسكت عنها مثل: ابن لهيعة، وصالح مولى التّوأمة، وعبد الله بن محمد بن عقيل وموسى بن وردان، وسلمة بن الفضل، ودلهم بن صالح وغيرهم.

فلا ينبغي للنّاقد أن يقلّده في السّكوت على أحاديثهم ويتابعه في الاحتجاج بهم، بل طريقه أن ينظر هل لذلك الحديث متابع فيعتضد به أو غريب فيتوقّف فيه؟

ولا سيّما إن كان مخالفا لرواية من هو أوثق منه، فإنّه ينحطّ إلى قبيل المنكر وكذلك ما فيه من الأسانيد المنقطعة وأحاديث المدلّسين بالعنعنة والأسانيد التّي فيها من أبهمت أسماؤهم، فلا يتّجه الحكم لأحاديث هؤلاء بالحسن من أجل سكوت أبي داود؛ لأنّ سكوته تارة يكون اكتفاء بما تقدّم له من الكلام في ذلك الرّاوي في نفس كتابه وتارة يكون لذهول منه.

وتارة يكون لشدّة وضوح ضعف ذلك الرّاوي واتّفاق الأئمة على طرح روايته.

كأبي الحويرث ويحيى بن العلاء وغيرهم، وتارة يكون من اختلاف الرّواة عنه وهو الأكثر.

فالصّواب عدم الاعتماد على مجرّد سكوته لما وصفنا أنّه يحتجّ بالأحاديث الضّعيفة، ويقدّمها على القياس إن ثبت ذلك عنه.[1])

1النكت لابن حجر، المرجع السابق، ص 435، 443

قال الدّكتور أسامة الخيّاط عقب نقله لكلام الحافظ ابن حجر في هذه المسألة: (وهذا كلام قد بلغ الغاية في التّحرير والتّحقيق والتّدقيق فلا زيادة عليه لمستزيد وهو الذّي ينبغي أن يصار إليه في هذه المسألة[1]).

التّرجيح:

والذّي يظهر من تعقّب ابن كثير أنّه تعقّب وجيه وصحيح إذ كيف نحكم بالحسن على ما سكت عنه أبو داود بإطلاق دون إيضاح في أيّ مكان سكت عنه، لاسيّما أنّ لكتابه السّنن روايات متعدّدة ومختلفة فيها من الكلام والزّيادات ما ليس في الأخرى وكذلك كتاب الآجرّي في السّؤالات فيه من الأحاديث والرّجال ما ذكرها في سننه، فكيف إذا وجدناه يضّعف أحاديث فيها ويسكت عنها في سننه أن نحكم عليها بالحسن بل هي عنده من قبيل الضّعيف، وإنّما الذّي جعل ابن الصلاح يتصرّف بهذا التّصرف ويحكم على ما سكت عنه أبو داود بالحسن تماشيه على قاعدته التّي غلق بها باب الاجتهاد في الحكم على الأحاديث.

1ينظر: التقيد والإيضاح، المرجع السابق، ص 322

المبحث الثّاني: تعقّباته في الجرح والتّعديل

- **المطلب الأوّل**: تعقّبه في مسألة الجرح والتّعديل المبهمين.
- **المطلب الثّاني**: تعقّبه في مسألة عمل العالم أو فتياه على وفق حديث هل يستلزم منه تصحيحه له؟
- **المطلب الثّالث**: تعقّبه في مسألة الرّواية عن أهل البدع والأهواء.

المبحث الثاني: تعقّباته في الجرح والتعديل

المطلب الأول: تعقّبته في مسألة الجرح والتّعديل المبهمين

قال ابن الصلاح: (التّعديل مقبول من غير ذكر سببه على المذهب الصّحيح المشهور لأنّ أسبابه كثيرة يصعب ذكرها، فإنّ ذلك يحوج المعدّل إلى أن يقول: لم يفعل كذا، ولم يرتكب كذا، فعل كذا وكذا فيعدّد جميع ما يفسّق بفعله أو بتركه وذلك شاقّ جدّا.

وأمّا الجرح فإنّه لا يقبل إلاّ مفسّرا مبيّن السّبب لأنّ النّاس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح، فيطلق أحدهم الجرح بناء على أمر اعتقده جرحا وليس بجرح في نفس الأمر؛ فلا بدّ من بيان سببه لينظر فيه: أهو جرح أم لا؟ وهذا ظاهر مقرّر في الفقه وأصوله وذكر الخطيب الحافظ: أنّه مذهب الأئمة من حفّاظ الحديث ونقّاده، مثل البخاري، ومسلم، وغيرهما؛ ولذلك احتجّ البخاري بجماعة سبق من غيره الجرح لهم، كعكرمة مولى ابن عبّاس – رضي الله عنهما –، وكاسم اعيل بن أبي أويس، وعاصم بن عليّ، وعمرو بن مرزوق، وغيرهم.

واحتجّ مسلم بسويد بن سعيد وجماعة اشتهر الطّعن فيهم، وهكذا فعل أبو داود السّجستاني؛ وذلك دالّ على أنّهم ذهبوا إلى أنّ الجرح لا يثبت إلاّ إذا فسّر سببه. ومذاهب النّقاد للرّجال غامضة مختلفة.

وعقد الخطيب بابا في بعض أخبار من استفسر في جرحه فذكر ما لا يصلح جارحا، منها: عن شعبة أنّه قيل له: ((لم تركت حديث فلان؟))، فقال: (رأيته يركض على برذون، فتركت حديثه). ومنها عن مسلم بن إبراهيم أنّه سئل عن حديث لصالح المرّي فقال: ما يصنع بصالح؟ ذكروه يوما عند حمّاد بن سلمة فامتخط حمّاد، والله أعلم. قلت: ولقائل أن يقول: إنّما يعتمد النّاس في جرح الرّواة وردّ حديثهم، على الكتب التّي صنّفها أئمة الحديث في الجرح، أو في الجرح والتّعديل، وقلّما يتعرضون فيها لبيان السّبب، بل يقتصرون على مجرّد قولهم: فلان ضعيف، وفلان ليس بشيء، ونحو ذلك، أو هذا حديث ضعيف، وهذا حديث غير ثابت، ونحو ذلك؛ فاشتراط بيان السّبب يفضي إلى تعطيل ذلك، وسدّ باب الجرح في الأغلب الأكثر. وجوابه: أنّ ذلك وإن لم نعتمده في إثبات الجرح والحكم به، فقد اعتمدناه في أن توقّفنا عن قبول حديث من قالوا فيه مثل ذلك، بناء على أنّ ذلك أوقع عندنا فيهم ريبة قويّة يوجب مثلها التوقّف.

ثمّ من انزاحت عنه الرّيبة منهم، ببحث عن حاله أوجب الثّقة بعدالته، قبلنا حديثه ولم نتوقّف، كالذّين احتجّ بهم صاحبا " الصّحيحين " وغيرهما ممّن مسّهم مثل هذا الجرح من غيرهم، فافهم ذلك فإنّه مخلص حسن والله أعلم.[1])

قال ابن كثير: (" قلت ": أمّا كلام هؤلاء الأئمة المنتصبين لهذا الشّأن، فينبغي أن يؤخذ مسلّما من غير ذكر أسباب، وذلك للعلم بمعرفتهم، واطّلاعهم واضطلاعهم في هذا الشّأن، واتّصافهم بالإنصاف والدّيانة والخبرة والنّصح، لا سيما إذا أطبقوا على تضعيف الرّجل، أو كونه متروكا، أو كذّابا أو نحو ذلك. فالمحدّث الماهر لا يتخالجه في مثل هذا وقفة في موافقتهم، لصدقهم وأمانتهم ونصحهم.

ولهذا يقول الشّافعي، في كثير من كلامه على الأحاديث: "لا يثبته أهل العلم بالحديث "، ويردّه ولا يحتجّ به، بمجرّد ذلك. والله أعلم[2].)

قلت: الملاحظ من كلام ابن الصّلاح أنّه يرى في هذه المسألة أنّه يقبل التّعديل مبهما بينما الجرح يشترط فيه أن يكون مفسّرا ثمّ نجده بعد ذلك استدرك على نفسه بما هو موجود في كتب الجرح والتّعديل من إطلاق ألفاظ الجرح والتّعديل مبهمه فقال إذا لم نكتف به توقفنا في أمره يعني أمر ذلك

1أنواع علوم الحديث، المرجع السابق، ص 217/ 219

2الباعث الحثيث، المرجع السابق ص 214

الرّاوي لحصول الرّيبة في ذلك، فتعقّبه الحافظ ابن كثير في ذلك و لكأنّ ابن كثير لم يقتنع بمقاله ابن الصلاح إذ كان لابدّ من قبول حكم هذا الإمام حتّى وإن لم يكن مفسّرا لكونه صادر من إمام عالم عارف بأسباب الجرح والتعديل.

المناقشة:

تعتبر هذه المسألة من مسائل الجرح والتّعديل التّي وقع فيها الخلاف بين العلماء وهي هل يقبل الجرح والتّعديل في أحكام الأئمة مبهما أم لابدّ من ذكر أسبابهما، وقد اختلف العلماء في اشتراط تفسير الجرح والتّعديل على خمسة أقوال وهي[1]:

مذهب الجمهور:

يقبل التّعديل مبهما ولا يقبل الجرح إلا مفسّرا وهذا ما ذهب إليه كما تقدّم ابن الصلاح وتبعه النّووي وذكره السّخاوي وقد ذكر الخطيب البغدادي أنّه مذهب أكثر الأئمة والحفّاظ مثل البخاري ومسلم

فإنّ البخاري قد احتجّ بجماعة سبق من غيره الطّعن فيهم والجرح لهم كعكرمة مولى ابن عباس في التّابعين، وكاسم اعيل بن أبي أويس وعاصم بن علي وعمرو بن مرزوق في المتأخّرين، وهكذا فعل مسلم بن الحجّاج فإنّه احتجّ بسويد بن سعيد وجماعة غيره اشتهر عمّن ينظر في حال الرّواة الطّعن عليهم، وسلك أبو داود السّجستاني هذه الطّريق، وغير واحد ممّن بعده، فدلّ ذلك على أنّهم ذهبوا إلى أنّ الجرح لا يثبت إلاّ إذا فسّر سببه وذكر موجبه[2]

وعلّلوا لذلك لما يأتي:

- أنّ أسباب التّعديل كثيرة جدّا يثقل ذكرها، فلو كلّف المعدّل بذكرها، للزمه أن يقول: "يفعل كذا وكذا" عادا ما يجب على المعدّل فعله، "ويترك كذا وكذا" عادا ما يجب على المعدّل تركه، بخلاف الجرح فإنّه يحصل بأمر واحد[3]

1ينظر: ضوابط الجرح والتعديل، عبد: العزيز بن محمد: بن إبراهيم آل عبد: اللطيف، ط الثانية، د: العبيكان، ص 26

2ينظر: : علوم الحديث ص 217/ 219، تدريب الراوي ج1،ص 359، فتح المغيث ج1ص 302، الكفاية ص 109

3ينظر: : علوم الحديث، تدريب الراوي، فتح المغيث، المراجع السابقة

- ولاختلاف النّاس في موجب الجرح، فربّما أطلق أحدهم الجرح بناءا على أمر اعتقده جرحا وليس بجرح في نفس الأمر ولا سيّما إذا كان الإمام متشدّدا متعنّتا يجرح الرّاوي بما لا يكون قدحا عند غيره، فبيان السّبب مزيل لهذا الاحتمال ومظهر لكونه قادحا أو غير قادح[1]

القول الثّاني:

يقبل الجرح مبهما ولا يقبل التّعديل إلا مفسّرا[2].

وذلك لما يلي:

أ. أنّ الجرح إنّما يؤخذ من إمام عارف بأسباب الجرح والتّعديل[3].

ب.ولأنّ أسباب التّعديل يكثر التّصنع فيها والتّظاهر بها فربّما سارع المعدّل إلى الثّناء إغترارا بظاهر الحال[4].

القول الثّالث:

لا يقبلان إلا مفسّرين.[5]

وذلك لما تقدّم من تعليل اشتراط تفسيرهما لا سيّما مع اختلاف النّاس في موجب التّعديل، فقد يوثّق المعدّل بما لا يقتضي العدالة[6]

القول الرّابع:

يقبلان مبهمين[7].

وذلك لما تقدّم من تعليل قبولهما وإن كانا مبهمين.

5 . قول الحافظ ابن حجر:

قبول التّعديل مبهما، والتّفصيل في قبول الجرح على النّحو التّالي[8]

1ينظر: علوم الحديث، فتح المغيث، المرجعين السابقين

2ينظر: ضوابط الجرح والتعديل، المرجع السابق

3ينظر: الكفاية، المرجع السابق، ص 107

4ينظر: :فتح المغيث المرجع السابق ج1، ص 27

5ينظر: :ضوابط الجرح والتعديل، المرجع نفسه

6ينظر: فتح المغيث ج1، ص 302

7ينظر: ضوابط الجرح والتعديل، وفتح المغيث، المرجع نفسه

8ينظر: المرجع نفسه

إن كان من جرّح مجملا قد وثّقه أحد من أئمة هذا الشّأن لم يقبل الجرح فيه من أحد كائنا من كان إلاّ مفسّرا؛ لأنّه قد ثبتت له رتبة الثّقة فلا يزحزح عنها إلاّ بأمر جليّ.[1]

وهذا مأخوذ من قول الإمام أحمد: كل رجل ثبتت عدالته لم يقبل فيه تجريح أحد حتى يبيّن ذلك عليه بأمر لا يحتمل غير جرحه.

ولقد أشار إلى هذا المعنى ابن عبد البرّ في قوله: (قد غلط فيه كثير من النّاس وضلت فيه نابتة جاهلة لا تدري ما عليها في ذلك، والصّحيح في هذا الباب أنّ من صحّت عدالته وثبتت في العلم إمامته وبانت ثقته وبالعلم عنايته لم يلتفت فيه إلى قول أحد إلاّ أن يأتي في جرحته ببيّنة عادلة يصحّ بها جرحته على طريق الشّهادات والعمل فيها من المشاهدة والمعاينة لذلك بما يوجب تصديقه فيما قاله لبراءته من الغلّ والحسد والعداوة والمنافسة وسلامته من ذلك كلّه، فذلك كلّه يوجب قبول قوله من جهة الفقه والنّظر، وأمّا من لم تثبت إمامته ولا عرفت عدالته ولا صحّت لعدم الحفظ والإتقان روايته، فإنّه ينظر فيه إلى ما اتّفق أهل العلم عليه ويجتهد في قبول ما جاء به على حسب ما يؤدّي النّظر إليه.[2])

وذلك لأنّ أئمة هذا الشّأن لا يوثّقون إلاّ من اعتبروا حاله في دينه ثمّ في حديثه ونقدوه كما ينبغي وهم أيقظ النّاس، فلا ينتقض حكم أحدهم إلاّ بأمر صريح[3].

وإن كان من جرح جرحا مبهما قد خلا عن التّعديل قبل فيه الجرح وإن كان مبهما إذا صدر من إمام عارف وذلك لأنّ الرّاوي إذا لم يعدل فهو في حيّز المجهول، فإعمال قول المجرّح فيه أولى من إهماله[4]، وإنّما لم يطلب من المجرّح تفسير جرحه لأنّه لو فسّره فكان جرحا غير قادح لمنعت جهالة حال الرّاوي من الاحتجاج به.[5]

التّرجيح: وبعد المناقشة وعرضي لهذه المسألة يتبيّن لي صحّة ووجاهة تعقّب ابن كثير من قبول كلام المجرّح والمعدّل للرّاوي إذا كان من الأئمة المنتصبين لهذا الشّأن العارفين بأسباب الجرح والتّعديل

1ينظر: تدريب الراوي، المرجع السابق، ج1،ص 362

2 ينظر: جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد: البرّ، ت أبو الأشبال الزّهيري، ط 1414 هـ 1994 م، د: إبن الجوزي، ج2، ص 1093

3ينظر: تدريب الراوي، المرجع نفسه

4ينظر، نزهة النظر، المرجع السابق ص 139

5ينظر: لسان الميزان، ابن حجر، ط الثانية 1390هـ / 1971، د: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت ج1،ص 16

مبهما ولو لم يفسّر، لكون أهل العلم يشترطون في المتصدّي المنبري للجرح والتّعديل شروطا يذكرها أهل العلم وهي ما نصّ عليها الذّهبي بقوله والكلام في الرّواة يحتاج إلى:

- الورع التّام
- البراءة من الهوى والميل
- الخبرة الكاملة بالحديث وعلله ورجاله [1]
- أن يكون يقظا غير مغفّل
- المعرفة التّامة بأسباب الجرح والتّعديل [2]

فمتى توفّرت هذه الشّروط والصّفات في المنتصب للجرح والتّعديل قبلنا كلامه في الرّواي وإن لم يبن على السّبب المقتضي لذلك الحكم على الرّاوي.

1ينظر: الموقظة، المرجع السابق، ص 82

2ينظر: نزهة النظر، المرجع نفسه، ص 138

المطلب الثّاني: تعقّبه في مسألة عمل العالم أوفتياه على وفق حديث هل يستلزم منه تصحيحه له أم لا ؟

قال ابن الصلاح: (وهكذا نقول: إنّ عمل العالم أو فتياه على وفق حديث، ليس حكما منه بصحة ذلك الحديث)[1].

قال ابن كثير: (" قلت ": وفي هذا نظر، إذا لم يكن في الباب غير ذلك الحديث، أو تعرّض للاحتجاج به في فتياه أو حكمه، أو استشهد به عند العمل بمقتضاه)[2].

فهنا نجد أنّ ابن الصلاح يرى في هذه المسألة أنّ المفتي أو العالم إذا أفتى أو عمل بمقتضى حديث معيّن أنّ ذلك لا يستلزم بالضّرورة تصحيحا منه له لذلك الحديث، فتعقّبه الحافظ ابن كثير بأنّه إذا لم يكن في الباب غير ذلك الحديث أو تعرّض العالم أو المفتي للاحتجاج به في فتياه أو حكمه أو أن يستشهد به عند العمل بمقتضاه فهذا يلزم منه أن يكون تصحيحا له لذلك.

المناقشة:

الملاحظ في تعقّب ابن كثير هنا وإيراده على ابن الصلاح فيه نظر لكون فتيا المفتي وعمل العالم على وفق حديث معيّن لا يقتضي منه تصحيحه لذلك الحديث فقد يورده للاستئناس به أو يكون معضّدا لغيره من الأدلّة الشرعيّة الأخرى أو لغير ذلك من الاعتبارات، ولذلك نجد أنّ العلماء ناقشوه في تعقّبه هذا وها هي بعض أقوالهم:

قال العراقي:(وفي هذا النّظر نظر، لأنّه لايلزم من كون ذلك الباب ليس فيه غير هذا الحديث ألا يكون ثمّ دليل آخر من قياس أو إجماع ولا يلزم المفتي أو الحاكم أن يذكر جميع أدلّته بل ولا بعضها، ولعلّ له دليل آخر، واستأنس بالحديث الوارد في الباب، وربّما كان المفتي أو الحاكم يرى العامل بالحديث الضّعيف وتقديمه على القياس كما تقدّم حكاية ذلك عن أبي داود أنّه كان يرى الحديث الضّعيف – إذا لم يرد في الباب غيره – أولى من رأي الرّجال، وكما حكي عن الإمام أحمد من أنّه يقدّم الحديث الضّعيف على القياس، وحمل بعضهم هذا على أنّه أريد بالضّعيف هنا الحديث الحسن والله أعلم.[3])

1أنواع علوم الحديث، المرجع السابق، ص 222

2الباعث الحثيث، المرجع السابق، ص 217

3التقييد: والإيضاح، المرجع السابق، ص 566

وقال الزركشي: (وهذا منه عجيب لأنّ ذلك لم يلاق كلام ابن الصلاح فكلامه مفروض في غير هذه الحالة وانظر قوله عمل العالم على وفق حديث ليس حكما بصحّة ذلك الحديث فعلم أنّ كلامه فيما إذا لم يظهر أنّ ذلك مستنده ونظير ذلك الخلاف الأصوليّ في الإجماع الموافق لخبر هل يجب أن يكون عنه[1])

التّرجيح:

والذّي يظهر بعد نقلنا لكلام الأئمة في هذه المسألة عن أنّ إيراد ابن كثير على ابن الصلاح هنا في هذا الموضع ليس بوارد وكون ذلك ليس بضابط ولا مستند يعتمد عليه في إثبات تصحيح الإمام لذلك الحديث من ردّه ومثال ذلك ما نقله الخطيب البغداديّ بسنده، (عن مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « **المتبايعان كلّ واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرّقا، إلاّ بيع الخيار**» [2] فهذا رواه مالك ولم يعمل به، وزعم أنّه رأى أهل المدينة على العمل بخلافه، فلم يكن تركه العمل به قدحا في نافع)[3].

1 النكت، الزركشي، المرجع السابق، ج3، ص373

2 الموطأ، مالك، ت محمد: فؤاد: عبد: الباقي، باب بيع الخيار، رقم 79، ط 1406 هـ 1985 م، د: إحياء التراث العربي بيروت ج2، ص 671

3 ينظر: الكفاية، الخطيب البغدادي، المرجع السابق، 114

المطلب الثّالث: تعقّبه في مسألة الرّواية عن أهل البدع والأهواء

قال ابن الصلاح: (اختلفوا في قبول رواية المبتدع الذّي لا يكفّر في بدعته، فمنهم من ردّ روايته مطلقا؛ لأنّه فاسق ببدعته وكما استوى في الكفر المتأوّل وغير المتأوّل، يستوي في الفسق المتأوّل وغير المتأوّل.

ومنهم من قبل رواية المبتدع إذا لم يكن ممّن يستحل الكذب في نصرة مذهبه، أو لأهل مذهبه، سواء كان داعية إلى بدعته أو لم يكن عزا بعضهم هذا إلى الشّافعي لقوله: ((أقبل شهادة أهل الأهواء، إلاّ

الخطابيّة من الرّافضة؛ لأنّهم يرون الشّهادة بالزّور لموافقيهم.)

وقال قوم: تقبل روايته إذا لم يكن داعية، ولا تقبل إذا كان داعية إلى بدعته. وهذا مذهب الكثير أو الأكثر من العلماء وحكى بعض أصحاب الشّافعي – رضي الله عنه – خلافا بين أصحابه في قبول رواية المبتدع إذا لم يدع إلى بدعته، وقال: أمّا إذا كان داعية فلا خلاف بينهم في عدم قبول روايته.

وقال أبو حاتم بن حبّان البستي –أحد المصنّفين من أئمة الحديث–: ((الداعية إلى البدع لا يجوز الاحتجاج به عند أئمتنا قاطبة لا أعلم بينهم فيه خلافا)).

وهذا المذهب الثّالث أعدلها وأولاها، والأوّل بعيد مباعد للشّائع عن أئمة الحديث، فإنّ كتبهم طافحة بالرّواية عن المبتدعة غير الدّعاة. وفي" الصّحيحين "كثير من أحاديثهم في الشّواهد والأصول والله أعلم[1].)

قال ابن كثير: (" قلت ": وقد قال الشّافعي: أقبل شهادة أهل الأهواء إلاّ الخطابيّة من الرّافضة، لأنّهم يرون الشّهادة بالزّور لموافقيهم.

فلم يفرّق الشّافعي في هذا النصّ بين الدّاعية وغيره، ثمّ ما الفرق في المعنى بينهما؟ وهذا البخاري قد خرّج لعمران بن حطّان الخارجيّ مادح عبد الرّحمن بن ملجم قاتل عليّ، وهذا من أكبر الدّعاة إلى البدعة والله أعلم.[2])

1أنواع علوم الحديث، المرجع السابق، ص 232

2الباعث الحثيث، المرجع السبق، ص 224

قلت: فالملاحظ هنا أنّ ابن الصلاح رجّح في هذه المسألة – أي: مسألة الرّواية عن أهل البدع– القول بالتّفريق بين المبتدع الدّاعية إلى بدعته من غير الدّاعية فإن كان من الدّعاة لا يقبل حديثه وإن لم يكن كذلك فيقبل.

ثمّ نجد أنّ ابن كثير تعقّبه في ما ذهب إليه من التّفريق بين الدّاعية وغير الدّاعية وذكر أنّ هذا التّفريق ليس له مسوّغ ، وأنّه لا أثر له في الرّواية واستدلّ على ذلك بنصّ كلام الشّافعي المتقدّم الذّي يظهر منه عدم التّفريق بين ذلك، كما أنّه استدلّ بصنيع الأئمة في دواوينهم من ذلكم الإمام البخاريّ في صحيحه الذّي أخرج للمبتدعة الدّعاة ومثّل لذلك بعمران ابن حطّان الخارجيّ – مادح قاتل عليّ رضي الله عنه– وكان من الدّعاة إلى بدعته.

المناقشة:

فمسألة الأخذ والرّواية عن أهل البدع من المسائل الشّائكة التّي وقع فيها الخلاف بين أهل العلم والذّي جعل هذه المسألة بهذه المرتبة كونهم يشترطون في الرّاوي أن يكون عدلا والبدعة تنافي العدالة وقبل أن نعرّج على ذكر الخلاف الحاصل في هذه المسألة الذّي قد أشار إليه ابن الصلاح لابدّ أن نذكر أنّه عند أول ظهور للبدع كانوا يردّون راوية أهلها جملة وهو ممّا يتبيّن في كلامهم من ذلك ما قاله ابن سيرين: (لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلمّا وقعت الفتنة، قالوا: سمّوا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السّنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم.[1])

وكان هذا في أوّل الأمر عند أوّل ظهور البدع والمبتدعة، أي أنّ البدعة مازالت في مهدها فأراد العلماء في ذلك الزّمن إخمادها واجتثاثها من أوّلها، ثمّ لما فشت البدعة بعد ذلك وكثر منتحلوها وتلبّس الرّواة بها فما كان للأئمة بدّ من الأخذ عنهم وقبول روايتهم إذ لو لم يكن ذلك لضاع كثير من الدّين بضياع الأحاديث ولذلك قال عليّ بن المديني: (لو تركت أهل البصرة لحال القدر، ولو تركت أهل الكوفة لذلك الرّأي، يعني التشيّع، خربت الكتب.» قوله: خربت الكتب، يعني لذهب الحديث.[2]) فجعلوا لذلك ضوابط للأخذ عنهم ومن هنا ظهر الاختلاف بين أهل الحديث في الأخذ عنهم من دونهم وفي كيفية الأخذ عنهم، وفي كلام ابن الصلاح المتقدّم ذكر وبسط لهذا الخلاف، ومن قبله الخطيب البغداديّ بقوله: (باب ما جاء في الأخذ عن أهل البدع والأهواء والاحتجاج

1المسند: الصحيح، مسلم، المرجع السابق، ج1،ص15

2الكفاية، للخطيب البغدادي، المرجع السابق، ص 129

برواياتهم اختلف أهل العلم في السّماع من أهل البدع والأهواء كالقدريّة والخوارج والرّافضة، وفي الاحتجاج بما يروونه، فمنعت طائفة من السّلف صحّة ذلك، لعلّة أنّهم كفار عند من ذهب إلى إكفار المتأوّلين، وفساق عند من لم يحكم بكفر متأوّل، وممّن لا يروى عنه ذلك مالك بن أنس، وقال من ذهب إلى هذا المذهب: إنّ الكافر والفاسق بالتّأويل بمثابة الكافر المعاند والفاسق العامد، فيجب ألاّ يقبل خبرهما ولا تثبت روايتهما، وذهبت طائفة من أهل العلم إلى قبول أخبار أهل الأهواء، الذّين لا يعرف منهم استحلال الكذب والشّهادة لمن وافقهم بما ليس عندهم فيه شهادة، وممّن قال بهذا القول من الفقهاء أبو عبد الله محمد بن إدريس الشّافعي فإنّه قال: وتقبل شهادة أهل الأهواء إلاّ الخطابيّة من الرّافضة، لأنّهم يرون الشّهادة بالزّور لموافقيهم، وحكى أنّ هذا مذهب ابن أبي ليلى وسفيان الثّوري، وروي مثله عن أبي يوسف القاضي وقال كثير من العلماء: تقبل أخبار غير الدّعاة من أهل الأهواء، فأمّا الدّعاة فلا يحتجّ بأخبارهم، وممّن ذهب إلى ذلك أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، وقال جماعة من أهل النّقل والمتكلمين: أخبار أهل الأهواء كلّها مقبولة، وإن كانوا كفّارا وفسّاقا بالتّأويل[1]

ولقد لخّص هذه الأقوال وحقّقها الحافظ ابن حجر فقال(:ثمّ البدعة وهي السّبب التّاسع من أسباب الطّعن في الرّاوي، وهي إمّا أن تكون بمكفّر؛ كأن يعتقد ما يستلزم الكفر، أو بمفسّق فالأوّل: لا يقبل صاحبها الجمهور، وقيل: يقبل مطلقا، وقيل: إن كان لا يعتقد حلّ الكذب لنصرة مقالته قبل.

والتّحقيق: أنّه لا يردّ كلّ مكفّر ببدعته لأنّ كلّ طائفة تدعي أنّ مخالفيها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفّر مخالفها، فلو أخذ ذلك على الإطلاق؛ لاستلزم تكفير جميع الطّوائف، فالمعتمد أنّ الذّي ترد روايته بمّن أنكر أمرا متواترا من الشّرع، معلوما من الدّين بالضّرورة، وكذا من اعتقد عكسه.

فأمّا من لم يكن بهذه الصّفة، وانظمّ إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه ؛ فلا مانع من قبوله.

والثّاني: وهو من لا تقتضي بدعته التّكفير أصلا، و قد اختلف أيضا في قبوله وردّه:

فقيل: يردّ مطلقا وهو بعيد

وأكثر ما علّل به أنّ في الرّواية عنه ترويجا لأمره وتنويها بذكره.

---

1 الكفاية، المرجع نفسه، ص 121

وعلى هذا؛ فينبغي أن لا يروى عن مبتدع شيء يشاركه فيه غير مبتدع.

وقيل: يقبل مطلقا إلاّ إن اعتقد حل الكذب؛ كما تقدّم.

وقيل: يقبل من لم يكن داعية إلى بدعته ؛ لأنّ تزيّن بدعته قد يحمله على تحريف الرّوايات وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه، وهذا في الأصحّ.[1])

قلت: والذّي يتبيّن من كلام الحافظ ابن حجر هنا في هذه المسألة أنّه يرجّح ما رجّحه ابن الصلاح من الأقوال وهو التّفريق بين الدّاعية إلى بدعته من غير الدّاعية، ولقد ادّعى الاتّفاق على هذا القول ابن حبّان، ذكر ذلك في ترجمته لجعفر ابن سليمان الضّبعي: (وكان جعفر بن سليمان من الثّقات المتقنين في الرّوايات غير أنّه كان ينتحل الميل إلى أهل البيت ولم يكن بداعية إلى مذهبه وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أنّ الصّدوق المتقن إذا كان فيه بدعة ولم يكن يدعو إليها أنّ الاحتجاج بأخباره جائز فإذا دعا إلى بدعته سقط الاحتجاج بأخباره، ولهذه العلّة ما تركوا حديث جماعة ممّن كانوا ينتحلون البدع ويدعون إليها وإن كانوا ثقات واحتججنا بأقوام ثقات انتحالهم وكانتحالهم سواء غير أنّهم لم يكونوا يدّعون إلى ما ينتحلون وانتحال العبد بينه وبين ربّه إن شاء عذّبه وإن شاء عفا عنه وعلينا قبول الرّوايات عنهم إذا كانوا ثقات على حسب ما ذكرناه في غير موضع من كتبنا.[2])

وفي حكايته للاتفاق هنا نظر لوجود المخالف في هذه المسألة، لذلك نجد الحافظ ابن حجر قد استغرب ادّعاؤه الاتّفاق على قبول رواية المبتدع غير الدّاعية وردّ رواية الداعية فقال:(وأغرب ابن حبّان، فادّعى الاتّفاق على قبول غير الدّاعية من غير تفصيل.

نعم؛ الأكثر على قبول غير الدّاعية؛ إلاّ إن روى ما يقوّي بدعته، فيردّ على المذهب المختار.[3])

وكذلك كلام الشّافعي المتقدّم ناقض للادّعاء الذّي ذكره ابن حبّان، ثمّ نلاحظ في تعقّب ابن كثير أنّه طرح تساؤل فما الفرق بين الدّاعية وغير الدّاعية إلى بدعته في رواية ؟ ولقد أجاب أصحاب هذا الرّأي القائلين بالتّفريق على ذلك وعلّلوا سبب ردّهم لروايات المبتدعة الدّعاة فقالوا: "لأنّ تزيّن بدعته قد يحمله على تحريف الرّوايات وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه.[4]"، ثمّ استدلّ ابن كثير على

1نزهة النظر، المرجع السابق، لابن حجر، ص 104

2الثقات، ابن حبان، ط الأولى 1393 هـ/ 1973 د: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد: الداكن الهند، ج6 ص 140

3ينظر: نزهة النظر لابن حجر، المرجع نفسه،

4 ينظر: : المرجع نفسه

قوله بعد استدلاله بكلام الشّافعي بما صنعه البخاري في صحيحه حيث أخرج لعمران ابن حطّان وكان مبتدعا داعية إلى بدعته، نعم وهذا موجود وذلك في موضعين من كتابه:

الموضع الأوّل: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (**إنّما يلبس الحرير في الدّنيا من لا خلاق له في الآخرة**[1])

الموضع الثّاني: حديث عائشة _رضي الله عنها_ قالت: قال رسول صلى الله عليه وسلم:(**لم يكن يترك في بيته شيئا فيه تصاليب إلاّ نقضه**[2])

ولقد أجاب الحافظ ابن حجر على ماذكره ابن كثير من صنيع الإمام البخاريّ في صحيحه من تخريجه لعمران بن حطّان وقد كان خارجيّا داعية إلى بدعته بقوله: (وإنّما أخرج له البخاريّ على قاعدته في تخريج أحاديث المبتدع إذا كان صادق اللّهجة متديّنا وقد قيل إنّ عمران تاب من بدعته وهو بعيد وقيل إنّ يحيى بن أبي كثير حمله عنه قبل أن يبتدع فإنّه كان تزوّج امرأة من أقاربه تعتقد رأي الخوارج لينقلها عن معتقدها فنقلته هي إلى معتقدها وليس له في البخاريّ سوى هذا الموضع وهو متابعة وآخر في باب نقض الصّور.[3])

قلت: فإذا هم يقولون في تعليلهم لصنيع البخاريّ من تخريجه لرواية عمران ابن حطّان أنّه أخرج له في المتابعات دون الأصول ويقولون كذلك أنّ بدعة عمران ابن حطّان تمنعه من الكذب لأنّه من الخوارج الذّي يعرف عنهم بتشدّدهم في مسألة مرتكب الكبيرة والكذب من الكبائر فهم أبعد النّاس عن الكذب فلذلك قال في حقّهم أبو داوود: (ليس في أهل الأهواء أصحّ حديثًا من الخوارج ثمّ ذكر عمران بن حطّان، وأبا حسّان الأعرج.[4])، فلذلك أخرج له البخاريّ، فقد نسلّم لهم بذلك فماذا نصنع برواية صاحبيّ الصّحيحين البخاريّ ومسلم لعديّ بن ثابت وقد كان رافضيا داعية إلى الرّفض كما ذكر ذلك عنه ابن أبي حاتم في ترجمته فقال: (عديّ بن ثابت الأنصاريّ وجده أبو أمّه عبد الله بن يزيد سمع البراء بن عازب سمع منه يحي بن سعيد الأنصاري ومسّعر وشعبة سمعت أبي يقول ذلك، نا عبد الرحمن أنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل فيما كتب إلى قال قال أبي عديّ بن

1الجامع الصحيح، البخاري، المرجع السابق، باب لابس الحرير، رقم 5835، ج 7 ص 150

2الجامع الصحيح، البخاري، باب نقض الصور، المرجع نفسه، رقم 5952، ج 7 ص 167

3فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر، ت محمد: فؤاد: عبد: الباقي، د: المعرفة بيروت، ط 1379 هـ، ج1،0 ص290

4 سؤلات الأجري أبي عبيد: الأجري لآبي داود، أبو داود، ت أبو محمد: بن علي، ط الأولى 1431هـ /2010، د: الفاروق، ص205

ثابت ثقة، نا عبد الرّحمن قال سألت أبي عن عديّ بن ثابت الأنصاريّ فقال هو صدوق وكان إمام مسجد الشّيعة وقاصّهم.[1])

فقد أخرج له مسلم بسنده حديثا ممّا يقوّي بدعته: (عن عدي بن ثابت، عن زرّ، قال: قال عليّ: **والذّي فلق الحبّة، وبرأ النّسمة، إنّه لعهد النّبيّ الأمّيّ صلى الله عليه وسلم إلي أن لا يحبّني إلاّ مؤمن، ولا يبغضني إلاّ منافق.**[2])

وكذلك أخرج له البخاريّ بسنده في الصّحيح مثل: (حدّثنا حجّاج بن منهال، حدّثنا شعبة، قال: أخبرني عديّ بن ثابت، قال: سمعت البراء رضي الله عنه، قال: سمعت النّبيّ صلى الله عليه وسلم، أو قال: قال النّبيّ صلى الله عليه وسلم: «**الأنصار لا يحبّهم إلاّ مؤمن، ولا يبغضهم إلاّ منافق، فمن أحبّهم أحبّه الله، ومن أبغضهم أبغضه الله**»[3])

ونجد البخاري قد أخرج لعبّاد بن يعقوب الرّوجاني وكان رافضيّا داعية إلى الرّفض كما ذكر ذلك عنه في ترجمته ابن حبّان بقوله: (عبّاد بن يعقوب الرّواجني أبو سعيد من أهل الكوفة يروي عن شريك أخبرنا عنه شيوخنا مات سنة خمسين ومائتين في شوال وكان رافضيا داعية إلى الرّفض[4])

ومثال ذلك في تخريج البخاريّ له في الصّحيح بسنده: (حدّثني سليمان، حدثنا شعبة، عن الوليد، ح وحدثني عبّاد بن يعقوب الأسديّ، أخبرنا عبّاد بن العوّام، عن الشّيباني، عن الوليد بن العيزار، عن أبي عمرو الشّيباني، عن ابن مسعود رضي الله عنه: أنّ رجلا سأل النّبيّ صلى الله عليه وسلم أيّ الأعمال أفضل؟ قال: «**الصّلاة لوقتها، وبرّ الوالدين، ثمّ الجهاد في سبيل الله.**»[5])

وللإمام الذّهبي تفصيل جميل في هذه المسألة – الرّواية عن أهل البدع – ذكره في معرض ترجمته لأبان ابن تغلب الكوفي: (أَبَان بن تغلب الكوفي. شيعيّ جلد، لكنّه صدوق، فلنا صدقه وعليه بدعته.

1الجرح والتعديل، عبد: الرحمان ابن أبي حاتم، ط الأولى 1271هـ 1952، د: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد: الدكن، ج 7 ص2

2المسند: الصحيح، مسلم، المرجع السابق، باب الدليل على أن حب الأنصار وعلي من الإيمان وعلامته وبغضهم من النفاق، رقم 131، ج1، ص 86

3الجامع الصحيح، البخاري، باب حب الأنصار، 3783، المرجع السابق، ج 5 ص 32

4المجروحين، ابن حبان، محمود: إبراهيم زايد، ط الأولى 1396 هـ، د: الوعي حلب ج2، ص172

5الجامع الصحيح، البخاري، المرجع السابق، باب وسمى النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة عملا : وقال لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب، رقم 7534، ج 9 ص 156

وقد وثّقه أحمد بن حنبل، وابنَ عين، وأبو حاتم، وأورده ابن عديّ، وقال: كان غاليا في التّشيّع.

وقال السّعدى: زائغ مجاهر.

فلقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع وحدّ الثّقة العدالة والإتقان ؟ فكيف يكون عدلا من هو صاحب بدعة ؟ وجوابه إنّ البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلو التشيّع، أو كالتّشيّع بلا غلوّ ولا تحرُّق، فهذا كثير في التّابعين وتابعيهم مع الدّين والورع والصّدق.

فلو ردّ حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النّبويّة، وهذه مفسدة بيّنة.

ثمّ بدعة كبرى، كالرّفض الكامل والغلوّ فيه، والحطّ على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والدّعاء إلى ذلك، فهذا النّوع لا يحتجّ بهم ولا كرامة.

وأيضا فما استحضر الآن في هذا الضّرب رجلا صادقا ولا مأمونا، بل الكذب شعارهم، والتّقيّة والنّفاق دثارهم، فكيف يقبل نقل من هذا حاله ! حاشا وكلّا.

فالشّيعيّ الغالي في زمان السّلف وعرفهم هو من تكلّم في عثمان والزّبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممّن حارب عليّا رضي الله عنه، وتعرّض لسبهم.

والغالي في زماننا وعرفنا هو الذّي يكفّر هؤلاء السّادة، ويتبرأ من الشّيخين أيضا، فهذا ضالّ معثر ولم يكن أَبَان بن تغلب يعرّض للشّيخين أصلا، بل قد يعتقد عليّا أفضل منهما[1])

ولقد حقّق بعض الباحثين مسألة إخراج البخاريّ للمبتدعة وخرج بخلاصة نافعة فكان ممّا ذكره في ذلك.[2]

إذا تأمّلنا رجال البخاريّ رحمه الله نجد جملة كبيرة منهم قد رموا ببدع اعتقاديّة مختلفة وقد أورد الحافظ ابن حجر في هدي السّاري من رمي من رجال البخاريّ بطعن في الاعتقاد فبلغوا تسعة وستّين راوي، ومن خلال التّتبع لهؤلاء الرّواة يمكن أن نستخلص المعايير التّي اعتمدها البخاريّ في الرّواية عن أهل البدع ويمكن أن نجملها في النّقاط التّالية:

- ليس فيهم من بدعتهم مكفّرة
- أكثرهم لم يكن داعية إلي بدعته، أو كان داعية ثمّ تاب

1ميزان الاعتدال في نقد: الرجال، الذهبي، ت: محمد: رضوان عرقسوسي، محمد: بركات، ط الأولى 1430م، 2009 هـ، د: الرسالة العالمية دمشق

2ينظر: منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، أبو بكر كافي، ط الأولى 1461 هـ، 2000 م، در ابن حزم، ص 104 /105

- أكثر ما يروي لهم في المتابعات والشّواهد
- أحيانا يروي لهم في الأصول لكن بمتابعة غيرهم لهم

كثير منهم لم يصحّ ما رموا به

إذن فالعبرة إنّما هي صدق اللّهجة، وإتّقان الحفظ، وخاصّة إذا انفرد المبتدع بشيء ليس عند غيره

وماذهب إليه البخاريّ هو مذهب كثير من المحدّثين، ومن هؤلاء تلميذه وخرّيجه الإمام مسلم، فقد روى في صحيحه عن أهل البدع والأهواء المعروفين بالصدّق والإتقان، وخاصّة إذا انضمّ إلى ذلك الورع والتّقوى وماذهب إليه الشّيخان هو رأي أكثر الأئمة من الصّحابة والتّابعين ومن بعدهم، وإنمّا توقّف من توقّف منهم في الرّواية عن أهل البدع إمّا لأنّه لم يتبيّن لهم صدقهم، أو أرادوا محاصرة البدعة وإخمادها حتّى لا تفشوا، ولكن شاء الله تعالى أن تكثر البدع وتفشوا، وتبنّاها كثير من العلماء والفقهاء والعبّاد فلم يكن من المصلحة ترك روايتهم، لأنّ في تركها اندراس للعلم وتضييّع للسّنن، فكانت المصلحة الشّرعيّة تقتضي قبولها ماداموا ملتزمين بالصّدق والأمانة، قال الخطيب البغداديّ – بعد أن ذكر أسماء كثير من الرّواة احتجّ بهم وهم منسبون إلى بدع اعتقاديّة مختلفة: (... دون أهل العلم قديما وحديثا روايتهم واحتجّوا بأخبارهم، فصار ذلك كالإجماع منهم، وهو أكبّ الحجج في هذا الباب وبه يقوى الظّنّ في مقارنة الصّواب.)[1]

ولقد أشار إلى هذا المعنى الدّكتور يوسف الجديع، وبيّن أنّ العمدة في رواية المبتدع الصّدق والاتقان، فإذا عرف عنه ذلك أخذت عنه روايته بعد أن عرض المسألة بطولها، فخرج منها بخلاصة نافعة في هذه المسألة فكان ممّا قاله: (وخلاصة الفصل في هذا: أنّ ما قيل من مجانبة حديث المبتدع، ففيه اعتبار الزّمان الذّي كانت الرّواية فيه قائمة، ومرجع النّاس إلى نقلة الأخبار في الأمصار، وما كان قد حصر يومئذ بيان أحوال الرّواة، أمّا بعد أن أقام الله بأهل هذا الشّأن القسطاس المستقيم (علم الجرح والتعديل) فميّزوا أهل الصّدق من غيرهم، وفضح الله بهذا العلم خلائق من أهل الأهواء والبدع وافتضحوا بالكذب في الحديث، فأسقطهم الله، كما أصاب الهوى بعض متعصّبة السّنة، فوقعوا في الكذب في الحديث كذلك، وهو وإن كانوا أقلّ عدداً من أصحاب البدع، إلاّ أنّهم شاركوهم في داعية

1 ينظر: ، الكفاية، المرجع السابق، ص125

الهوى والعصبيّة، وقابل هؤلاء وأولئك من ثبت له وصف الصّدق من الفريقين، فأثبت أئمة الشّأن له ذلك، فلا يكون في التّحقيق وصف من وصفوه بالصّدق إلاّ من أجل ما روى.[1])

التّرجيح:

وبعد عرضي لهذه المسألة وسردي لأقوال الأئمة في ذلك يتبيّن لي صحّة تعقّب ابن كثير وأنّه وإن شنّع العلماء على أهل البدع والأهواء وشدّدوا في الرّواية عنهم وبعضهم في عدم الرّواية عنهم نجدهم في الواقع العملي في مصنّفاتهم يخرجون لهم ويرون عنهم إذا سلموا من الكذب وتبيّن صدق حديثهم وتمام ضبطهم، ولقد ذكر هذا الكلام العلّامة أحمد شاكر في قوله بعد عرضه لأقوال الأئمة في هذه المسألة: (وهذه الأقوال كلّها نظرية، والعبرة في الرّواية بصدق الرّاوي وأمانته والثّقة بدينه وخلقه، والمتتّبع لأحوال الرّواة يرى كثيرا من أهل البدع موضعا للثّقة والاطمئنان، وإن رووا ما يوافق رأيهم، ثمّ قال بعد ذلك والذّي قاله الذّهبي مع ضميمة ما قاله ابن حجر في ما مضى هو التّحقيق، المنطبق على أصول الرّواية، والله أعلم.[2])

1 ينظر: تحرير علوم الحديث، يوسف الجديع، ط الاولى 1424 هـ 2003 م، د: مؤسّسة الرّيّان بيروت لبنان، ج1، ص 411

2ينظر: الباعث الحثيث، المرجع السابق، ص226

خاتمة

الحمد لله الذّي بنعمته تتمّ الصّالحات، وبفضله تتنزّل البركات والرّحمات، وبتوفيقه تتحقّق المقاصد والغايات، وصلّى الله وسلّم على نبيّنا محمّد نبيّ المكرومات، فإنّي أحمد الله على ما منّ به عليّ أنّ وفّقني لإتمام هذا العمل المتواضع، الذّي قضيت فيه شوطا كبيرا، وعشت فيه أيّاما عديدة مع كلام الأئمة، والغوص في كتبهم، فرحمة الله عليهم أجمعين، وقد توصّلت من خلال هذا البحث إلى جملة من النّتائج، وهي كالآتي:

- تعقّب الحافظ ابن كثير رحمه الله كان تعقّبا علميّا وفق القواعد الصّحيحة، احترم فيه مقام الإمام ابن الصّلاح، وحلّاه بالأدب الجمّ في النّقد.
- يعتبر الحافظ ابن كثير رحمه الله من النّقاد الأفذاذ، الذّين تميّزوا بسعة العلم وقوّة التّحقيق في المسائل الحديثيّة، وهذا ما تلاحظه في تعقّباته واستدراكه التّي يوردها على الإمام ابن الصّلاح رحمه الله.
- بلغ عدد التعقّبات التّي تعقّب بها ابن كثير ابن الصّلاح ستون تعقّبا والتّي عارضه فيها في اختياراته الحديثيّة عشر تعقّبات.
- إصابة وصحّة أغلب التعقّبات التّي أبداها ابن كثير على ابن الصّلاح.
- جلّ التعقّبات التّي أوردها ابن كثير، والتّي كانت موضوع بحثي تندرج في نوعين من علوم الحديث وهو المصطلح – وخاصّة الحسن – والجرح والتّعديل.
- عدم الاعتماد على تصحيحات الحاكم، بل لا بدّ من النّظر في الأحاديث والتّنقيب فيها.
- الحسن الذّي قصده التّرمذي بأن يروى من غير وجه هو ما حكم عليه بالحسن المجرّد دون المقترن بوصف آخر.
- أغلب الأحاديث التّي يحكم عليها التّرمذي بعبارة – حسن صحيح – مخرّجة في الصّحيحين.
- قبول كلام المجرّح والمعدّل في الرّواة ولو بدون ذكر الموجب إذا كان ذلك صادر من إمام عالم عارف بأسباب الجرح والتّعديل.
- العبرة في الرّواية عن أهل البدع هو صدقهم وضبطهم.

التّوصيّات:

وبعد تتمّة البحث وعرضي للنّتائج المتوصّل إليها أوصي بجملة من الوصايا أسأل الله أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم وأن ينفع بها وهي كالتّالي:

أوصي الباحثين والمشتغلين بعلم الحديث بدراسة تعقّبات المحدّثين واستدراكاتهم على بعض لما تحويه من العلم الغزير، والأدب الجمّ، والدّرر والفوائد النّفيسة، وكذلك لما تعلّمه من الإنصاف ونبذ التّقليد والدّعوة إلى الاجتهاد، وتحرّي الصّواب في المسائل العلميّة، لكون هذه الدّراسة دراسة مقارنة لا يكتفى فيها بجمع الأقوال فقط، بل لا بدّ من تحليلها ومناقشتها ثم التّرجيح بينها، وهذا ما يكسب الباحث وطالب العلم ملكة علميّة نقديّة يستطيع من خلالها النّظر في المسائل الخلافيّة في علوم الحديث بكلّ يسر وبكلّ مرونة.

كما أوصي بإكمال وتتبّع سائر التّعقبات الأخرى التّي لم أذكرها في هذا البحث لضيق المجال المسموح به في رسائل الماستر.

وفي الأخير لا يسعني في هذا المقام إلاّ أن أحمد الله عز ّوجلّ الذّي وفّقني لإتمام هذا البحث المتواضع، وأسأله سبحانه وتعالى بأسمائه الحسنى وصفاته المثلى أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه، وأن يتقبّله منّي بقبول حسن، وأن ينفع به من كتبه وقرأه وصوّبه. إنّه وليّ ذلك والقادر عليه.

الفهارس

1- فهرس الآيات القرآنية

2- فهرس الأحاديث النبوية

3- فهرس الأعلام المترجم لهم

4- فهرس المصادر والمراجع

5- فهرس المحتويات

فهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
{وما ينطق عن الهوى إن هو إلاّ وحيّ يوحى}	النّجم	3	أ
{إنّا نحن نزّلنا الذّكر وإنّا له لحافظون}	الحجر	9	أ
{وما أوتيتم من العلم إلاّ قليلا}	الإسراء	85	36
{ونادوا يا مالك ليقض علينا ربّك}	الزخرف	77	77

فهرس الأحاديث النبوية

	طرف الحديث	الراوي	الصفحة
1.	" لا اعتكاف إلاّ بصيام"	عائشة رضي الله عنه	62
2.	"أنّهم شكوا في هلال رمضان، فأرادوا أن لا يقوموا ولا يصوموا..."	ابن عباس رضي الله عنهما	63
3.	إذا توضأت فخلّل بين أصابع يديك ورجليك.	عبد الله ابن عباس رضي الله عنهما	81-69
4.	نهى عن بيع المزابنة الثمر بالتمر.....	رافع بن خديج وسهل بن أبي حثمة رضي الله عنهما	81-69
5.	أنّها كانت تحمل من ماء زمزم	عائشة رضي الله عنها	81-69
6.	قرأ على المنبر: { ونادوا يا مالك ليقض علينا ربّك}	صفوان بن يعلى رضي الله عنه	77
7.	المتبايعان كلّ واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرّقا	ابن عمر رضي الله عنه	97
8.	لم يكن يترك في بيته شيئا فيه تصاليب إلاّ نقضه	عائشة رضي الله عنها	100
9.	إنّه لعهد النّبيّ الأمّيّ صلى الله عليه وسلم إلي أن لا يحبّني إلاّ مؤمن، ولا يبغضني إلاّ منافق.	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	102
10.	الأنصار لا يحبّهم إلاّ مؤمن، ولا يبغضهم إلاّ منافق	البراء بن عازب رضي الله عنه	102
11.	الصّلاة لوقتها، وبرّ الوالدين، ثمّ الجهاد في سبيل الله	ابن مسعود رضي الله عنه	102

الأعلام المترجم لهم

العلم	الصفحة
صاحب التّعجيز	21

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم: رواية ورش عن نافع.

1- اختصار علوم الحديث، لابن كثير، ت ماهر ياسين الفحل ط الأولى 1434 هـ 2013 م د: الميمان بالرياض.

2- أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح ت موفق بن عبد: الله بن عبد: القادر ط الثانيه 1423، 2002 د: العلوم والحكم، المدينة المنورة.

3- إرشاد: طلاب الحقائق الى معرفة سنن خير الخلائق، النووي، ت عبد: الباري فتح الله السلفي، ط الاولى 1408هـ، 1907 م، د: مكتبة الايمان المدينة المنورة.

4- اساس البلاغة، الزمخشري، ت محمد: باسل عيون السود، ط الاولى 1419هـ 1998م، د: الكتب العلمية بيروت.

5- اصلاح كتاب ابن الصلاح، علاء الدين مغلاطي، ت محي الدين بن جمال البكاري، ط الأولى 1428، 2007، د: المكتبة الإسلامية القاهرة.

6- الأعلام، الزركلي، ط الخامسة عشر، أيار / مايو 2002 م، د: العلم للملايين.

7- الاقتراح في بيان الاصطلاح، ابن دقيق العيد، د: الكتب العلمية بيروت.

8- النفح الشّذي شرح جامع التّرمذي، لابن سيد: الناس، ت أبو جابر الأنصاري عبد: العزيز أبو رحلة صالح اللحام، ط الأولى 1428 هـ 2007 م، د: العصيمي بالرياض.

9- أمالي ابن الصلاح، ت رياض حسين عبد: اللطيف الطائي، ط الأولى 1434هـ / 2013م، د: النوادر.

10- إنباء الغمر بأبناء العمر، ابن حجر، ت حسن حبشي، ط 1389هـ، 1969م، د: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر.

11- أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، ت نور الدين عتر، ط 1406هـ، 1986 م، د: دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت.

12- الباعث الحثيث اختصار علوم الحديث، ابن كثير، احمد: محمد: شاكر، ط الاولى 1435هـ، د: ابن الجوزي.

13- الباعث الحثيث اختصار علوم الحديث، ابن كثير، ت احمد: محمد: شاكر، ط الثانية، ددار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

14- البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، السيوطي، تأبي أنس أنيس بن أحمد: بن طاهر الأندونوس، د: مكتبة الغرباء الأثرية، المملكة العربية السعودية.

15- البداية والنهاية، ابن كثير، ط 1407هـ، 1986م، د: الفكر.

16- البدر الطّالع بمحاسن من بعد: القارن السّابع، الشّوكاني، د: المعرفة بيروت.

17- تاريخ الإسلام، للذهبي، ت بشار عواد: معروف، ط الاولى 2003، د: الغرب الإسلامي.

18- تحرير علوم الحديث، يوسف الجديع، ط الاولى 1424 هـ 2003 م، د: مؤسّسة الريّان بيروت لبنان.

19- تدريب الراوي، السيوطي، ت أبو قتيبة نظر محمد: الفاريابي، د: طيبة.

20- تدريب الراوي، السيوطي، ت عبد: الوهاب عبد: اللطيف، د: مكتبة الرياض الحديثة.

21- تذكرة الحفاظ، الذهبي، ط الأولى، 1419هـ، 1998م.

22- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، العراقي، ت اسامة بن عبدالله الخياط ط الرابعة 1435 هـ، 2014 م، د: البشائر الإسلامية.

23- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، العراقي، ت عبد: الرحمن محمد: عثمان، ط الأولى، 1389هـ/1969م، د: المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.

24- توثيق النصوص عند: المحدثين، موفق بن عبدالله بن عبد: القادر، ط الاولى 1414 هـ، 1993 م، د: البشائر الإسلامية بيروت لبنان.

25- توثيق النصوص وضبطها عند: المحدثين، المرجع السابق.

26- الثقات، ابن حبان، ط الأولى 1393 هـ/ 1973 د: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد: الداكن الهند.

27- الجامع الصحيح، البخاري، المرجع السابق، باب وسمى النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة عملا : وقال لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب، رقم 7534.

28- الجامع الصحيح، البخاري، ت محمد: زهير بن ناصر الناصر، كتاب التفسير، باب قوله ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك، رقم 4819، ط الاولى 1422، د: طوق النجاة.

29- الجامع الصحيح، مسلم، ت محمد: فؤاد: عبد: الباقي، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، رقم 871، د: إحياء التّراث العربي بيروت.

30- جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد: البرّ، ت أبو الأشبال الزّهيري، ط

1414 هـ 1994 م، د: إبن الجوزي.

31- الجرح والتعديل، عبد: الرحمان ابن أبي حاتم، ط الأولى 1271هـ 1952، د: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد: الدكن.

32- الدارس في تاريخ المدارس، عبد: القادر بن محمد: النعيمي الدّمشقي، ت إبراهيم شمس الدّين، ط الأولى 1410هـ / 1990 م، د: الكتب العلمية.

33- الدرر الكامنة، المرجع السابق.

34- ذيل طبقات الحفاظ، الحسيني، ط الطبعة الأولى 1419هـ، 1998م، د: الكتب العلمية.

35- السنن، الترمذي، المرجع السابق، كتاب أبواب الجمعة، باب ما جاء في القراءة على المنبر، رقم 508.

36- السنن، الترمذي، ت بشار عواد: معروف، ط 1998 م، د: الغرب الإسلامي، بيروت.

37- سؤلات الأجري أبي عبيد: الأجري لآبي داود، أبو داود، ت أبو محمد: بن علي، ط الأولى 1431هـ /2010، د: الفاروق.

38- سير أعلام النبلاء، الذهبي، ت مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط ط الثالثة، 1405 هـ / 1985 م، د: مؤسسة الرسالة.

39- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد، ت محمود: الأرناؤوط ط الأولى، 1406 هـ، 1986 م، د: ابن كثير، دمشق، بيروت.

40- شرح اختصار علوم الحديث، ابراهيم اللاحم.

41- شرح الترمذي النفح الشذي شرح جامع الترمذي، ابن سيد: الناس، ت أبو جابر الأنصاري، ط الأول 1428هـ، 2007، د: الصميعي الرياض.

42- الصحيح، مسلم.

43- صلة الناسك في صفة المناسك، ابن الصلاح، ت عبد: الكريم بن صنيتان، ط الأولى 1432 هـ /2011 م، الجامعة الإسلامية المدينة المنورة.

44- صلة الناسك، المرجع السابق، ص 33 / أنظر: شرح مشكلة الوسيط ت عبد: المنعم خليفة أحمد: بلال و محمد: بلال بن بمحمد: أمين، ط الأولى 1432 هـ 2011م، د: كنوز إشبيلية الرياض.

45- ضوابط الجرح والتعديل، عبد: العزيز بن محمد: بن إبراهيم آل عبد: اللطيف، ط الثانية، د: العبيكان.

46- طبقات الحفاظ، السيوطي، ط الاولى 1403، د: الكتب العلمية بيروت.

47- طبقات الحفاظ، السيوطي، ط الأولى 1403، د: الكتب العلمية بيروت.

48- طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، محمود: محمد: الطناحي و عبد: الفتاح محمد: الحلو، ط الثانية 1413 هـ، د: هجر للطباعة.

49- طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة، ت الحافظ عبد: العليم خان، ط الأولى 1407 هـ، د: عالم الكتب بيروت.

50- طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة، ت الحافظ عبد: العليم خان، ط الأولى 1407هـ، د: عالم الكتب بيروت.

51- طبقات الشافعية، الإسنوي، تكمال يوسف الحوت، ط الأولى 2002 م، د: الكتب العلمية.

52- طبقات المفسرين، الداودي، د: الكتب العلمية بيروت.

53- علل الترميذي، ابن رجب، ت همام عبد: الرحيم سعيد، ط 1407، 1987، د: مكتبة المنار الزرقاء الاردن.

54- العلل الصغير، الترمذي، ت أحمد: شاكر، د: احياء التراث العربي بيروت.

55- العلل الكبير، الترمذي، ت صبحي السّا مرائي، ط الاولى 1409، د: عالم الكتب بيروت.

56- علوم الحديث، فتح المغيث، المرجعين السابقين

57- فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر، ت محمد: فؤاد: عبد: الباقي، د: المعرفة بيروت، ط 1379 هـ.

58- فتح المغيث، السخاوي، المرجع السابق.

59- فتح المغيث، السخاوي، علي حسن علي، ط الأولى 1424 هـ، 2003م، د: السنة مصر.

60- لسان الميزان، ابن حجر، ط الثانية 1390هـ / 1971، د: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت.

61- المجروحين، ابن حبان، محمود: إبراهيم زايد، ط الأولى 1396 هـ، د: الوعي حلب.

62- مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ت عبد: الرحمان بن محمد: بن قاسم، ط 1416هـ، 1995 م، د: مجمع الملك فهد: لطابعة المصحف الشريف المدينة المنورة.

63- المستدرك على الصحيحين، الحاكم، ت مصطفى عبد: القادر عطا، ط الأولى 1411هـ، 1990 م، د: الكتب العلمية بيروت.

64- المستدرك، الحاكم، ت مقبل بن هادي الوادعي، رقم الحديث 1607 ط 1417 هـ، 1997 م، د: الحرمين.

65- معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد: مختار عبد: الحميد: عمر، ط الاولى 1429هـ 2008 م، د: عالم الكتب.

66- المعجم المختص بالمحدثين، الذهبي، ت محمد: الحبيب الهيلة، ط الاولى 1408هـ 1988، د: مكتبة الصديق الطائف.

67- معجم لغة الفقهاء محمد: رواس قلعهجي، حامد: صادق قنيبي، ط الثانية 1408 هـ، 1988م، د: النفائس بيروت.

68- معجم مقايس اللغة، ابن فارس، ت عبد: السلام محمد: هارون، ط 1979 م /1393هـ، د: الفكر.

69- معرفة أنواع علوم الحديث، أبن الصلاح، ماهر يسين الفحل، ط الأولى 1423 هـ / 2002 م، د: الكتب العلمية.

70- منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، أبو بكر كافي، ط الأولى 1461 هـ، 2000 م، در ابن حزم.

71- المنهل الصافي والمستوفى بعد: الوافي، ابن تغري بردي، محمد: أمين، د: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

72- الموطأ، مالك، ت محمد: فؤاد: عبد: الباقي، باب بيع الخيار، رقم 79، ط 1406 هـ 1985 م، د: إحياء التراث العربي بيروت.

73- الموقظة، الذّهبي، ت عبد: الفتّاح أبو غدّة، ط الثّانية 1412 هـ، د: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ص 32

74- ميزان الاعتدال في نقد: الرجال، الذهبي، ت: محمد: رضوان عرقسوسي، محمد: بركات، ط الأولى 1430م، 2009 هـ، د: الرسالة العالمية دمشق

75- النجوم الزاهرة

76- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ابن حجر، ت نور الدين عتر، ط الثالثة، 1421 هـ، 2000 م، د: مطبعة الصباح، دمشق.

77- نظرات جديدة في علوم الحديث، حمزة المليباري.

78- النكت على مقدمة ابن الصلاح، الزركشي، ت د. زين العابدين بن محمد: بلا فريج، ط الأولى، 1419هـ، 1998م، أضواء السلف، الرياض.

79- النكت، ابن حجر، ت ربيع بن هادي المدخلي، ط الاولى 1404هـ/ 1984، د: عمادة البحث العلمي المدينة المنورة ج2، ص 864 / أنواع علوم الحديث.

80- وفيات الأعيان، ابن خلكان، ت إحسان عباس، ط 1 1994، د: صادر، بيروت.

فهرس المحتويات

فهرس الموضوعات	الصفحة
الإهداء	
شكر وتقدير	
ملخص البحث	
المقدمة	أ
الفصل الأوّل: الدّراسة النظريّة	
مدخل تمهيدي: التّعريف بمصطلح التعقّبات من حيث اللّغة والاصطلاح.	
1- تعريف التّعقّبات لغة.	19
2- تعريف التّعقّبات اصطلاحا.	19
المبحث الأوّل: ترجمة الإمام ابن الصّلاح رحمه الله.	21
المطلب الأوّل: اسمه ومولده ونشأته	21
المطلب الثّاني: شيوخه وتلاميذه	22
المطلب الثّالث: مكانته العلميّة وثناء العلماء عليه	23
المطلب الرّابع: مؤلّفاته ووفاته	24
المبحث الثّاني: التّعريف بكتاب أنواع علوم الحديث لابن الصّلاح.	28
المطلب الأوّل: اسم الكتاب، وسبب تأليفه	28
المطلب الثّاني: موضوعه ومنهجه فيه	31

المطلب الثالث: ثناء العلماء على الكتاب	37
المبحث الثالث: ترجمة الحافظ ابن كثير رحمه الله.	33
المطلب الأوّل: اسمه ومولده ونشأته.	40
المطلب الثّاني: شيوخه وتلاميذه.	41
المطلب الثّالث: مكانته العلميّة وثناء العلماء عليه.	42
المطلب الرّابع: مؤلّفاته ووفاته.	42
المبحث الرّابع: التّعريف بكتاب اختصار علوم الحديث لابن كثير.	46
المطلب الأوّل: اسم الكتاب، وسبب تأليفه	46
المطلب الثّاني: موضوعه، ومنهجه فيه.	48
المطلب الثّالث: ثناء العلماء عليه.	50
الفصل الثّاني: تعقّبات ابن كثير في مصطلح علوم الحديث، والجرح والتّعديل	
المبحث الأوّل: تعقّبابته في مصطلح الحديث، في تنويعه لأنواع علوم الحديث وفي مصطلحيّ الصّحيح والحسن	53
المطلب الأوّل: تعقّبه في تنويعه لأنواع علوم الحديث.	53
المطلب الثّاني: تعقّبه في تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف.	57
المطلب الثّالث: تعقّبه على مستدرك الحاكم.	60
المطلب الرّابع: تعقّبه في نقله لكلام التّرمذي في حدّ الحسن.	71
المطلب الخامس: تعقّبه في تقسيمه للحديث الحسن.	79
المطلب السّادس: تعقّبه حول كلامه على سنن أبي داود.	83

المبحث الثّاني: تعقّباته في الجرح والتّعديل، وفيه ثلاثة مطالب وهي كالآتي:	89
المطلب الأوّل: تعقّبه في مسألة الجرح والتّعديل المبهمين.	89
المطلب الثّاني: تعقّبه في مسألة عمل العالم أو فتياه على وفق حديث هل يستلزم منه تصحيحه له؟	95
المطلب الثّالث: تعقّبه في مسألة الرّواية عن أهل البدع والأهواء.	97
الخاتمة	107
فهرس الآيات القرآنية	110
فهرس الأحاديث	111
الأعلام المترجم لهم	112
قائمة المصادر والمراجع	113
فهرس الموضوعات	121